جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل-
كلية الحقوق و العلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في افريقيا
-دراسة حالة السودان-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة المـاجستير في العلوم السياسية
فرع الدراسات السياسية المقارنة

من إعداد الطالبة
عائشة بوعشيبة.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
عمر فرحاتي.

لجـــــــنة المنـــــــاقشة:

عبد الناصر جندلي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة باتنة .....رئيسا.**
عمر فرحاتي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة بسكرة.....مشرفا و مقررا.**
محمد الأمين لعجال أعجال	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة بسكرة.....مناقشا.**

السنة الجامعية 2013/2012.

الاهداء

أهديها لله عز وجل حمدا وشكرا على توفيقه إياي.

إلى من ذبلت شمعتها من أجلنا أمي العزيزة.

إلى من علمني أن النجاح ليس بالمستحيل إليك أبي.

إلى النور الذي أضاء طريقي و ساندني في كل

خطوة من مراحل انجاز هذه المذكرة ، زوجي العزيز.

إلى إخوتي و أخواتي و أخص بالذكر أخي محمد الأمين.

إلى قرة عيني ابني محمد يحيى.

إلى عائلة زوجي عرفانا بكل الدعم الذي تلقيته.

إلى زهور حديقة صداقتي التي لا تذبل : لبنى، حواء، عائشة

رقية، إيناس..إلى كل من ساعدني ولو بابتسامة أهدي هذا العمل.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذه المذكرة.

أتقدم بأخلص عبارات الشكر للأستاذ الدكتور: عبد الكريم كيبش لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل نصائحه و توجيهاته القيمة.

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور:عمر فرحاتي لقبوله اتمام الإشراف على هذه المذكرة و على التفهم و العون و التسهيلات المقدمة من طرفه.

كما لا أنسى كافة العاملين في مكتبات :جيجل،قسنطينة و باتنة على التسهيلات التي قدمت لنا من أجل الحصول على المراجع.

ولا أنسى الأساتذة الكرام الذين كانوا عونا لنا في التحصل على المراجع و ضبط الموضوع و أخص بالذكر: الأستاذة كبابي ،الأستاذة براك،الأستاذة فريمش،الأستاذ دمدوم من جامعة قسنطينة و الأستاذ ريموش من جامعة جيجل.

كما أتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة على مجهوداتها التي بذلت و التي ستبذل من أجل مناقشة هذه المذكرة.

ملخص الدراسة.

ملخص الدراسة.

تعد الدول الافريقية من بين دول العالم الثالث التي سجلت حقبة من التحرر،أسفر عنها بروز دول تعرف ضمن حدودها تنوع اثني كبير لعب دورا هاما في بلورة هذه الدول،التي سعت منذ استقلالها للوصول الى الدولة الوطنية ،التي تنصهر فيها الولاءات الضيقة لصالح الجماعة الواحدة.

و تجسد السودان مثالا واضحا عن هذا التعدد الاثني ،اذ تضم مجموعات اثنية متباينة و مختلفة التركيبات القبيلة و العرقية،الأمر الذي أدى بها الى عدة حروب داخلية أتهم العامل الاثني بأنه أساس تحريكها.

و عليه نطرح الاشكالية التالية:هل للعامل الاثني دور في تفكيك الوحدة الوطنية في السودان؟

ومن خلال هذه الإشكالية تظهر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

1-هل ساهم التخلف السياسي في تفعيل الأزمة الاثنية؟

2-هل الصراع بين الجماعات الاثنية في السودان نابع من التعدد العرقي أم من عجز النظام عن القيام بوظائفه ؟

3- كيف ساهم التدخل الخارجي في الشؤون السودانية في تأزيم الوضع؟

من أجل الإجابة على الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

1- يلعب التنوع الإثني دورا كبيرا في اللااستقرار الذي تعرفه السودان؟

2- أدى اهمال السلطات السودانية للمساواة في التمثيل السياسي الى زيادة حدة النزاع؟

3- ان الاهتمام بالتعليم و بناء ثقافة موحدة كان بامكانه تفادي تقسيم السودان؟

من خلال تطرقنا للموضوع خلصنا الى أن التعددية الاثنية في الدولة ليست دائما سلبية بل أن ما يجعلها سلبية هو طريقة تعامل الدولة معها التي اما أن تحتويها من خلال ادارة رشيدة ،تدرك ان التقاطع بيت التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و التنافس الاثن ييؤدي الى الصراع. أو تقوم بتفعيلها من خلال خلق شعور التهميش لدى احدى الجماعات و بالتالي تضيق فرص التكامل ،و السودان تعبر عن نموذج الدولة التي تعمل على خلق التفاوت بين المجموعات الاثنية .

Résumé de l'étude

Les pays africains des pays du tiers monde qui ont enregistré une ère de libération, résultant de l'émergence de pays connus au sein de ses frontières diversité douze grands jouent un rôle important dans le développement de ces pays, qui ont cherché depuis l'indépendance pour se rendre à l'État national, qui a fondu loyautés étroites en faveur de un groupe.

Soudan et incarner un exemple clair de ce multi-ethnique, car il comprend divers groupes ethniques et différentes combinaisons et tribu ethnique, ce qui les conduit à plusieurs guerres internes accusent facteur ethnique comme base agité.

Et lui demander le dilemme suivant: Le rôle du facteur ethnique dans le démantèlement de l'unité nationale au Soudan? C'est par ce problème nous montre un groupe de sous-questions sont:

1 - Avez-vous contribué à l'arriération politique dans l'activation de la crise ethnique?

2 - Le conflit entre les groupes ethniques au Soudan provient de l'incapacité multi-ethnique ou du système à fonctionner?

3 - Comment contribué à l'ingérence extérieure dans les affaires du Soudan dans une situation de crise?

Pour répondre à ce problème et nous avons- La diversité ethnique joue 1-1- un rôle majeur dans l'instabilité du Soudan qui vous savez ?

2 - a donné lieu à la négligence des autorités soudanaises pour la représentation politique égale à augmenter l'intensité du conflit ?

3 - que l' intérêt pour l'éducation et la construction d'une culture de l'uniforme , il a été en mesure d'éviter la division du Soudan ?

Nous avons abordé à travers le sujet est venu à la conclusion que le pluralisme ethnique dans le pays ne sont pas toujours négatif , mais c'est ce qui le rend d'une manière négative de faire face à l'état qu'ils contiennent soit par l'administration rationnelle , consciente que la maison de l'intersection de l'inégalité sociale , économique et concurrentiel Alatn AAADA au conflit . Ou activer en créant un sentiment de marginalisation parmi l'un des groupes et ainsi réduire les possibilités d'intégration , et le Soudan exprime la quintessence de l'Etat qui travaille à créer une disparité entre les groupes ethniques . les hypothèses suivantes:

مقدمة.

بعد انتهاء الحرب البرادة ساد اعتقاد أن العالم سيدخل مرحلة من الاستقرار بعد زوال الاستقطاب و التوترات التي شدت العالم بفعل التنافس بين المعسكر الشرقي و الغربي، إضافة إلى التقدم العلمي و التكنولوجي الذي جعل العالم قرية صغيرة من خلال تقريب المسافات و تقريب الثقافات.

إلا أن الاهتمام بحركة العولمة و ايجابياتها أدى إلى نتيجة عكسية لم تكن متوقعة فبدل أن تقرب العولمة بين شعوب العالم جعلت الشعوب تتمسك بخصوصياتها و ترفض أي مساس بها الأمر الذي جعل الكثيرين يعيدون النظر في أهمية الخصوصيات الثقافية بالنسبة للأفراد،هاته الخصوصيات التي ضربت مقومات الوحدة الوطنية من خلال تفجير الصراعات الاثنية و إثارة التناقضات الداخلية ضمن الدولة الواحدة.

تضم الدول عادة مجموعة بشرية متجانسة يربط بينها شعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة بحيث يدين أفرادها بالولاء إلى وحدة وطنية واحدة ، تعمل هذه الوحدة على الحفاظ على استقرار النظام السياسي للدولة ، إلا أن النظام الدولي المعاصر يحمل في طياته الكثير من الدول التي تعجز على الحفاظ على استقرار نظامه السياسي بسبب تواجد جماعات ضمنها ترفض التسليم بسلطة الدولة على أراضيها.

حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي و بدايات هذا القرن تراجعا في فكر و بنية الدولة في أكثر من منطقة في العالم،إذ أضحى مصطلح التفكيك أو التفتيت يترافق مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها و تأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمرارها و ثباتها.

تعد **الدول الإفريقية** من بين دول العالم الثالث التي سجلت حقبة من التحرر و الاستقلال نتج عنها بروز دول على شاكلة النظام الوستفالي الذي مهد لقيام الدولة القومية ،إلا أنه بالرغم من أن الدول الإفريقية حصلت على عضوية الأمم المتحدة الأمر الذي جعلها تقدم نفسها بشكل الدول الأوروبية ،إلا أنها تميزت عن الدولة الوستفالية في أن الدول التي قامت بموجب معاهدة وستفاليا قطعت أشواطا عديدة قبل الوصول إلى شكل الدولة الأمة أو الدولة القومية بينما الدول الإفريقية وجدت نفسها بعد الاستقلال تتحدث عن محاولة الوصول إلى الدولة الديمقراطية دون مسبقات، خاصة أن الدول الإفريقية وضعت حدودها من قبل الإدارات الاستعمارية

"الأوروبيـة" و لاسـيما بعـد مـؤتمر بـرلين 1884- 1885 دون مراعـاة لأوضـاع الجماعـات الاثنية و حدودها، مما أدى إلى انشطار القبيلة الواحدة بين دولتين أو أكثر.

و هكذا تحولت إفريقيا بحكم هذا المؤتمر الاستعماري إلى وحدات متنافرة و صغيرة صارت الأساس لمعظم الحدود السياسية للدول الإفريقية الحالية،مما جعل الدولة الواحدة تضم عددا كبيرا من الجماعات اللغوية و الدينية و القومية و العرقية و القبلية دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء،إلى جماعة وطنية سياسية واحدة كحقيقة تعلو فوق الو لاءات و الانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة.

هذا الوضع الاثني المعقد انعكس سلبا على صعيد بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي-القيمي أو بالأحرى الاستقرار السياسي، ذلك أن التعددية الاثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة تثير مشكلة الخصوصية أو الهوية،إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى ، فاختلاف القيم و العادات و التقاليد و الولاءات قد يؤدي إلى حدوث تناقض أو تصارع بين الانتماءات الفرعية و ما يترتب عليها من ولاءات ضيقة و محدودة،لا تعترف بالولاء للوطن أو للجماعة الوطنية الشاملة و لا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية،و هو ما يؤدي في كثير من الحالات إلى استخدام العنف المتبادل بين الجماعات الاثنية و النظام السياسي.

تجسد السودان مثالا واضحا عن الدول التي تعرف بالتعدد الاثني،حيث تضم مجموعات اثنية متباينة و مختلفة التركيبات القبلية و العرقية الأمر الذي أدى بها إلى عدة حروب داخلية أتهم العامل الاثني بأنه أساس تحريكها،و هو الأمر الذي أدى إلى إضعاف نظامها السياسي الذي يعجز عن الوصول إلى تكوين نسق سياسي و اجتماعي موحد،الأمر الذي جعل السودان تعرف عدة أشواط في محاولتها الوصول إلى الاستقرار بدءا من استقلالها حتى استفتاء تقرير المصير المجرى سنة 2011 .

إذ بقيت السودان و لعقد من الزمن تعمل جاهدة للحفاظ على استقرارها و بناء دولة قوية قادرة على تلبية حاجات مواطنيها في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة الذي أصبح المواطن فيه يطالب بحاجات متعددة في إطار محاولة الوصول إلى تحقيق أمنه الإنساني، إلا أن السودان تجد نفسها عاجزة عن الوصول إلى أمن أفرادها البسيط -الحق في الحياة الآمنة- بسبب عدم استقرار نظامها السياسي و بالتالي عدم استقرار الدولة في حد ذاتها.

***<u>أهمية الموضوع:</u>**

لا يخلو أي موضوع من أهمية واقعية و أكاديمية و تبرز أهمية هذا الموضوع أنه يدرس أحد المواضيع المطروحة بحدة على الساحة الدولية و حلاقات النقاش إذ أن بروز الفواعل التحت دولاتية و التي تلعب دور مهما في الحفاظ على استقرار الدول أصبح مشكل يهدد وحدة الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة،كما أن هذا الموضوع يشير إلى مؤشر من مؤشرات عدم قوة الدولة واستقرارها ألا و هو عدم التجانس و الترابط الاجتماعي الذي ينبع من التعدد الاثني،و هو ما يعصف بوجود الدولة فضلا على استقرارها.

حيث أن أهمية الموضوع تكمن في محاولته معالجة تأثير الاثنية على استقرار الدول الإفريقية ،كما أن أهميته تبرز في وجود دراسة حالة السودان الذي يعتبر من مواضيع الساعة بعد الاستفتاء الذي أجري لتقرير مصير الجنوب ،خاصة و أن السودان من بين الدول التي تشهد خريطة اثنية غنية و متنوعة.

***مبررات اختيار الموضوع:**

أ-المبررات الموضوعية:

تتعلق المبررات العلمية لاختيارنا لهذا الموضوع هو الواقع الدولي الذي نتج عن نهاية الحرب الباردة و الذي ازدادت ضمنه الفواعل تحت دولاتية،والتي ما انفكت تضرب بوحدة الدول و هويتها القومية ، في ظل نظام دولي لم تعد الدولة الفاعل الوحيد و المركزي فيه .

والرغبة في فهم أسباب الازدياد الكبير للحركات الانفصالية داخل الدولة والذي تزامن مع الدعوة الكبيرة للعولمة،كذلك الرغبة في فهم معمق لعلاقة النظام السياسي بالجماعات الاثنية و محاولة فهم التأثير المتبادل بينهما من جهة ومن جهة أخرى محاولة إلقاء الضوء على دور الطرف الخارجي في تحريك الأزمات الداخلية في الدول الإفريقية بالخصوص.

إضافة إلى قلة المراجع باللغة العربية في هذا الموضوع ،الذي يهتم بدور العامل الاثني في الإخلال باستقرار النظام السياسي و وحدة الدولة،إذ أن معظم الدراسات التي تطرقت لموضوع الاثنية تطرقت اليه من باب محاولة فهم تأثير الاثنية على الأمن الإقليمي و الدولي.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى أسباب تفكك الوحدة الوطنية في الدول الإفريقية بدراسة حالة الدولة السودانية باعتبار أن محاولة محاربة التخلف و النهوض بالتنمية الذي تسعى إليه مجمل الدول الإفريقية تبدأ أولا بالوصول إلى دولة قوية موحدة تجمع بين مختلف الأعراق و الاثنيات ضمن جماعة وطنية تؤمن بالتعايش السلمي.

ب-المبررات الذاتية:

تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى:

– الرغبة في فهم معمق لطبيعة الدولة في إفريقيا لما لهذه القارة من خصائص تميزها عن غيرها.

–الرغبة في ضبط مفهوم الاثنية كمصطلح شاع استعماله دون التحكم في معناه.

– الرغبة في إجراء دراسة ضمن المنطقة الإفريقية التي تحمل في طياتها تساؤلات عديدة تحتاج إلى إجابات خاصة .

***الإشكالية:**

عرفت الدول الإفريقية كدول تتميز مجتمعاتها بتعددية اثنية كبيرة إذ أن بعض الدول كالسودان تضم أكثر من خمسمائة اثنية،وهو الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين يربطون بين ضعف هذه الدول و عدم استقرارها و كثرة حروبها الداخلية مع ظاهرة التعدد الاثني داخلها،لذلك تعتبر أهم مشكلة تواجه الدول الإفريقية هي التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد أو بما يعرف بالولاء للوطن أو الشعور بالجماعية.

وتعد السودان من أبرز الدول الإفريقية التي تبرز فيها التعددية الاثنية بين أفراد مجتمعها،هذه الدولة التي تضم مجموعات عرقية وقبلية مختلفة العادات و الثقافات و الديانات،و كلها تعيش تحت وطأت التخلف و التبعية.

و عليه نطرح الإشكالية التالية: **هل للعامل الاثني دور في تفكيك الوحدة الوطنية في السودان ؟**

ولتحليل هذه الإشكالية اعتمدنا على مجموعة من التساؤلات:

1–ماهي أسباب عدم تمكن الدول الإفريقية من خلق التجانس المجتمعي ؟

2– هل يساهم التخلف السياسي في تفعيل الأزمة الاثنية في السودان؟

3– هل تعني أزمة الهوية المنبثقة من التعدد الاثني غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع أم أنها تعني تمسك كل جماعة بأفكارها دون محاولة تقبل الآخر؟

4– هل الصراع بين الجماعات الاثنية في السودان نابع من التعدد العرقي أم من عجز النظام السياسي عن القيام بوظائفه و خلق تنمية متوازنة بين شعبه؟

5– كيف ساهم التدخل الخارجي في الشؤون السودانية في تأزيم الوضع في السودان؟

***حدود المشكلة:**

أ–الحدود الزمنية:

يتناول بحثنا تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في الدول الإفريقية –دراسة حالة السودان– لذلك سنركز دراستنا على العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين و بدايات القرن الواحد و العشرين، حيث شهد العالم تغيرات كثيرة بعد نهاية الحرب الباردة على مستوى فواعل النظام الدولي فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد إذ ظهرت إلى جانبها فواعل فوق دولاتية كالمنظمات الدولية و فواعل تحت دولاتية كالجماعات الاثنية.

ومن أجل الإلمام بكل حيثيات الموضوع سيمتد محورنا الزمني من العصر اليوناني إلى يومنا هذا،باعتبار أن حديثنا عن الاثنية يمتد لذلك،فيما سنركز دراستنا الخاصة بالدولة السودانية ابتدءا من سنة 1955 لمحاولة معرفة تأثير الاحتلال البريطاني على ما يحدث فيها اليوم إلى يومنا هذا مرورا بمختلف المحطات الزمنية التي ساهمت في إيصال السودان إلى استفتاء تقرير المصير 2011،و إلى التدخل الدولي في دارفور.

ب– الحدود المكانية:

ترتبط الحدود المكانية في تحليلنا لتأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في الدول الإفريقية – دراسة حالة السودان– بطبيعة الموضوع المدروس إذ أن الحدود المكانية ترتبط بدول العالم الثالث و نخص بالذكر الدول الإفريقية بصفة عامة و الدولة السودانية بصفة خاصة .

<u>*فرضيات الدراسة:</u>

من أجل الإجابة على الإشكالية تمت صياغة الفرضيات التالية :

1–يلعب التنوع الاثني في السودان دورا مهما في اللااستقرار السياسي الذي يعرفه.

2–كان للتجمع الإجباري الذي فرضته السلطات البريطانية لدى رسم حدود السودان دور كبير في عدم التجانس الاثني الذي تعرفه اليوم.

3– أدى إهمال السلطات السودانية للمساواة في التمثيل السياسي و توزيع الثروة الخرطوم و المناطق الأخرى إلى ازدياد حدة النزاع .

4– إن الاهتمام بالتعليم و بناء ثقافة موحدة و عدالة التوزيع كان بإمكانه تفادي محاولات تقسيم السودان .

<u>*المقاربة المنهجية:</u>

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل من بينها أدوات التحليل الذهنية، وهي تلك الأدوات القابعة في ذهن الباحث والتي يرتبط بها في بحثه من البداية

فيستعين بها على تصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية، وفي تحديد غايته من بحثه من ناحية أخرى.

وتعتبر المقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها والظواهر المتصلة بها،و قد اقتضى البحث في تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في إفريقيا استخدام المناهج التالية :

المنهج التاريخي:لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، و قد برز هذا المنهج في كل من الفصل الأول في دراستنا لتطور النظم الإفريقية و تطور مفهوم الاثنية ،كما تم استخدامه في كل من الفصل الثاني و الثالث لدراسة تطور الأزمات الاثنية في السودان

المنهج الوصفي: الذي تم استخدامه في تركيزنا على معرفة الواقع العام للسودان ،من أجل فهم أفضل لطبيعة هذه الدولة التي تعرف التعدد الاثني.

أسلوب تحليل المضمون: و الذي تم استخدامها في الفصل الثاني و الثالث من خلال تحليلينا لبعض الوثائق و الاتفاقيات المرتبطة بالموضوع.

منهج دراسة الحالة:الذي تم استخدامه من خلال دراستنا للسودان كنموذج للدولة الإفريقية ،حي قمنا بتطبيق خصائص الدول الافريقية على السودان.

<u>*صعوبات البحث:</u>

يعاني أغلب الباحثين في العالم العربي من العديد من الصعوبات الناتجة أصلا عن تراجع العلم والبحث العلمي على مستوى المجتمعات والنخب التي تخصص أقل الميزانيات للبحث عكس ما نجده في العالم المتقدم، لذلك أول صعوبة تعتري أي باحث في العالم العربي هي نقص المراجع المتخصصة أما المصادر فهي شبه مغيبة، أما الصعوبة الثانية فهي مرتبطة بالأولى وهي مشكلة الترجمة التي كثيرا ما تأخذ الوقت من الباحث دون الوصول إلى نتائج دقيقة، ما يجعل أغلب التراجم المتخصصة تقريبية لغناها بالمفاهيم الجديدة التي يصعب ضبط ترجمتها.

<u>*خطة الدراسة :</u>

من أجل الإلمام بكل زوايا الموضوع تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول ، حيث خصص الفصل الأول للضبط ملامح الدولة في إفريقيا إبان الحرب الباردة وما بعدها من مختلف الجوانب مع التركيز على إشكالية بناء الدولة القومية في إفريقيا، كما خصص أيضا لضبط

المفاهيم و النظريات الخاصة بالاثنية من حيث ماهيتها و المفاهيم المشابهة لها و تطور أدوارها و تأثيراتها على استقرار الدول.

فيما جاء الفصل الثاني للحديث عن السودان من خلال دراسة جيوبوليتكية وبشرية لمحاولة الوصول إلى معرفة تأثير الواقع الاقتصادي و الموقع الجغرافي و التركيبة البشرية على ما يحدث في السودان ، كما جاء فيه دراسة للخريطة الاثنية في السودان و كيف ساهمت في انفصال دولة الجنوب حاليا .

فيما خصص الفصل الثالث للحديث عن تأثير دول الجوار الإقليمي في زيادة وتيرة العامل الاثني في السودان ،إلى جانب دور القوى العالمية و نخص بالذكر الدور الأوروبي و دور الولايات المتحدة الأمريكية و دو ر الأمم المتحدة .

الفصل الأول:

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول: الدولة في إفريقيا بين الموروث الاستعماري و إشكالية بناء الدولة القومية

المبحث الثاني : في ماهية الاثنية و تأثيرها على استقرار الدول الإفريقية.

منذ الإرهاصات الأولى للفكر السياسي كان اهتمام جل المفكرين ينصب حول إيجاد تنظيم قادر على حماية الأفراد وتحقيق أكبر قدر من العدالة بمختلف أشكالها ، فتحدث أفلاطون عن المدينة الفاضلة التي تسود فيها المساواة ضمن تنظيم معين ، و أراد أرسطو إنشاء تنظيم سياسي يحافظ على وجوده لأطول مدة زمنية ممكنة ليأت فيما بعد "مكيافيلي" و يتحدث عن الحاكم و أسس الحكم في كتابه الأمير.

مع التطور المعرفي الذي حدث في أوروبا و الذي كان مصاحبا لتطور في الأحداث و الوقائع ، بدأ الحديث عن الدولة كأعلى شكل من أشكال التنظيم السياسي،الذي يضمن الاستقرار و الأمن للمواطنين، و ظهرت بذلك عدة نظريات تتحدث عن الدولة و أسس استقرارها ، ومن أهم هذه النظريات نجد النظرية الواقعية التي بحثت عن أسباب قوة الدولة و النظرية الليبرالية التي ما انفكت تبحث عن أسباب التي تحافظ على أمن الدولة.

خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها وصولا إلى نهاية الحرب الباردة ،بدأ الحديث عن وحدوية الدولة من عدمه ،حيث برز اتجاهين الأول يقول بأن الدولة كل متجانس أما الاتجاه الثاني فيؤكد على أن الدولة هي خليط من الفواعل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية .

عبر مختلف الأزمنة ظل هدف المفكرين و السياسيين هو المحافظة على كيان الدولة من الانهيار و التفكك،إلا أن نهاية الحرب الباردة و ما نجم عنها من تغير على المستوى الدولي و الداخلي ،جعل الحديث عن خطر الفواعل المرتبطة بالدولة –أي الفواعل الداخلية– و التي من أهمها الفواعل الاجتماعية و على رأسها الجماعات الاثنية ، إذ بعد نهاية الحرب الباردة برز تأثير العامل الاثني أو العرقي كما يصطلح عليه البعض على استقرار الدول و تماسك نظامها السياسي و كان الاتحاد السوفيتي أول دولة تتفكك بعد الحرب الباردة إلى دويلات صغيرة يميزها عن بعضها البعض اختلافات اثنية و ثقافية. لقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى إعادة النظر في فكرة أهمية الخطر الخارجي على الداخلي خصوصا أن تشكل الدول الجديدة قام على أساس اثني، فلم يعد وجود الدولة يهدد من خارج حدودها بل من داخلها ومن القارة الأوروبية إلى القارة الإفريقية التي نال معظم دولها الاستقلال بعد الحرب الباردة ،برز العامل الاثني فيها كخصوصية مميزة للدول الإفريقية التي تعرف بنظم اجتماعية وسياسية قائمة على القبيلة كنواة لأي تنظيم. و المثير للجدل أن مصطلح الاثنية على الرغم من أنه مصطلح بدأ ظهوره مع العهد اليوناني إلا أن الكثير من المفكرين لم يستطيعوا ضبط حدود هذا المفهوم

و اعتبروه مفهوم مقصور على الدول الإفريقية على الرغم من أن دول مثل بلجيكا، فرنسا و كندا تعرف تعددية الاثنية وهو ما سنراه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الأول: الدولة في إفريقيا بين الموروث الاستعماري و إشكالية بناء الدولة القومية.

أعتبر القرن العشرين عصر الدولة إذ برزت فيه منظومة الدولة القومية– أو الوطنية– بشكل لم يسبق له مثيل حيث أصبحت الدولة هي الشكل السياسي المعترف به في كل الهيئات الدولية.

بالرغم من أن ظهور الأفكار السياسية حول موضوع الدولة يعود إلى الحضارة اليونانية الإغريقية مع أرسطو و أفلاطون، إلا أن الدولة بالمفهوم المعاصر، لم تظهر للوجود إلا مع بدايات القرن 16، فالأدبيات المعاصرة تربط الدولة بظاهرة الدولة القومية التي تطورت في أوروبا الغربية بين القرن السادس عشر و العشرين،فمع حلول القرن التاسع عشر أصبحت الدولة القومية الصورة المثلى للتنظيم السياسي للمجتمعات الإنسانية، حيث لا تكره ضمنها أمة على العيش مع غيرها في ظل وحدة سياسية واحدة،و ألا تفتت الأمة الواحدة إلا عدة وحدات،مما يسمح بتجانس العنصر البشري على نحو يهيئ لترسيخ الوحدة الوطنية بين أفراده و بالتالي تتكامل الجماعة البشرية المشكلة للدولة تكاملا يسقط عنها أسباب التصادم المفضي إلى الضعف و التحلل[1].

إن فكرة الدولة القومية لم تكن وليدة الصدفة فقد استغرقت مدة من الزمن للتبلور ،فبعد أن ساد مبدأ" حق العروش في تقرير مصائر الشعوب" أو بما يعرف بمبدأ الشرعية الذي يجعل من الدولة هي الملك،جاءت الثورة الفرنسية سنة 1789 بمفاهيم جديدة ارتبطت بالأساس بفكرة الحقوق الطبيعية التي جاء بها فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة فكر **جون جاك روسو** .rousseau

من أهم المبادئ التي ارتبطت بها الثورة الفرنسية باعتبارها واحدا من الحقوق الطبيعية مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرها، إلى جانب مبدأ أخر ارتبط بالأول وهو مبدأ القوميات الذي يعني الاعتراف لأبناء الأمة الواحدة بالحق في تنظيم كيانهم القومي و تحقيق شخصيتهم القومية سياسيا ،اجتماعيا و اقتصاديا على وجه الاستقلال عن غيرهم من الأمم .[2]

---

[1]-أحمد وهبان"**الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر،دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية** "،(مصر،دار الجامعة الجديدة للنشر،الطبعة الثالثة ،2011) ص25.

2-المرجع السابق الذكر ،ص ص 26،27.

لكن مع الغزو النابليوني لأوروبا حادت الثورة الفرنسية عن مبادئها ، ففي سبيل تكوين إمبراطورية واسعة قام " **نابليون**" بجمع عدة شعوب تحت لواءه و تنصيب حكام على إمارات لا يربطهم بها أية روابط بل ويجهلون لغات شعوبها ،كما جمع في الدولة الواحدة شعوبا تتنافر لغة و حضارة.

لم يدم الغزو النابليوني إذ سرعان ما أيقد التواجد الفرنسي الشعور القومي للأوروبيين و الذي أوصلهم إلى مؤتمر فينا 1815، حيث أعيد من خلال هذا المؤتمر تنظيم أوروبا إلا أنه جاء مخيب لأمال الشعوب حيث أعاد أوروبا إلى ما قبل الثورة الفرنسية بإعادة تأكيده على حق العروش في تقرير مصائر الشعوب ،مع استبعاد عضوية أي دولة جاءت حكومتها من خلال الثورة من الحلف الأوروبي.

هذه القيود التي وضعت ما لبث أن انهارت مع انهيار البنية التقليدية تحت التأثير المزدوج للإصلاح الذي حطم الوحدة الدينية، و الاضطراب الناشئ عن حرب الثلاثين سنة التي قتلت أزيد من ثلاثين بالمائة من السكان في وسط أوروبا باسم الاستقامة الإيديولوجية –الدينية في ذلك الوقت [3]، من هذه المجزرة برزت الدولة الحديثة التي عرفتها معاهدة وستفاليا 1648*، و كان لها الفضل في إرساء الأسس القانونية لنظام الدولة بالمفهوم الحديث فسلام وستفاليا يمثل نقطة تحول مهمة في السياسة الأوروبية و العالم ،لأنها وضعت الأساس لمبدأين أساسيين هما:

*أن الملك يتمتع بالسيادة ضمن أراضيه و لا يخضع للإرادة السياسية لأي كان، و اعترفت التسوية بسلطة الحاكم المطلقة و ربطت هذا الحكم الفردي أو الخاص بسلالة حاكمة بمنطقة معينة.

*يمنح للملك سلطة تحديد الدين الذي سيمارس في مملكته، و حظر هذا مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول على أساس ديني [4] .

و بذلك أصبحت الدولة هي المثال الأعلى للتنظيمات السياسية فأعتبر كل من **كينيث نيوتن** و **جان فان ديث** Kenneth .N and j. van deth :"**أن الدولة هي الكثير من الوسائل**

---

[3]-هنري كيسنجر" **نحو دبلوماسية للقرن الواحد و العشرين-هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟**-" ترجمة عمر الأيوبي(لبنان ،دار الكتاب العربي،الطبعة الثانية ،2003) ص ص11،12.

*-يعد حرب طويلة بين الكاثوليك و البروتستنت ،تضافرت الجهود الفرنسية و السويدية من أجل التغلب على الإمبراطورية الرومانية عام 1646 ،ثم بدأت المفاوضات لتسوية النزاع،ليتم التوقيع على معاهدة وستفاليا في 24 أكتوبر 1648 .

[4]--مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان"**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**" ترجمة مركز الخليج للأبحاث(دبي ،مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى ،2008) ص، ص 254،255

المختلفة التي تسعى لتحقيق الالتزام "، انطلاقا من هذا التعريف يعتبران أن الدولة تمتلك عددا من الصفات تمنحها إمكانية التعريف الدقيق باعتبارها صفات تميز الدولة عن غيرها من المؤسسات و هذه الصفات هي:

1-أن الدول تختلف عن بعضها البعض في حجمها و مساحتها.

2-كل الدول على اختلاف حجمها تولي أهمية خاصة و كبيرة لشكل الحكومة .

3- أن الدول الصغيرة أمثال الفاتيكان و موناكو هي دول و لكن ليس بالإمكان مقارنتها بدول أمثال فرنسا و ألمانيا مثلا.

4-الدول هي فواعل في السياسة العالمية تصطدم بتنظيمات أعلى منها.

5- بعض الدول تملك حدود معترف بها و بعضها يملك حدود متنازع عليها.[5]

6-هناك دول في إفريقيا و آسيا أنشأت تعسفا و جبرا من قبل الاستعمار الأوروبي لم يراعى في تقسيمها المجموعات العرقية.

7- مصطلح الدولة هو ليس منغلق تماما أمام المصطلحات الأخرى مثل:الأمة ،الوطن، النظام السياسي، الدولة الأمة.

ليخلصا في النهاية إلى أن مصطلح الدولة هو مفهوم مشوش لأننا نرى استعمالات مختلفة له خاصة في وقتنا الحاضر، لذلك اعتبرا أن الدولة عبارة عن خلاصات البناء التي نتجت عن تباينات الإنسان المختلفة في حياته الاجتماعية و التي استطاع من خلالها الوصول إلى المجتمع السياسي ، و تمتاز بكونها تتضمن التجمعات الأخرى.[6]

الدولة من خلال هذا المنطلق تتكون من ثلاث أشياء "**الإقليم، الشعب و السيادة**" أو بما يعرف عند "**فيليب برو** " Philipp braud بنظرية **الخصائص الثلاثة** التي تلخص في أن الدولة توجد عندما تكون على إقليم، يكون فيه شعب متجانس قيميا و ثقافيا و تمارس القوة القانونية فيه منظمة تعمل على احتكار الضغط الشرعي.[7]

من خلال ما أوردناه عن تطور الدولة القومية في أوروبا نستنتج أن الدولة في أوروبا لم تكن وليدة صدفة كما لم تنشأ اعتباطيا بل جسدت تطور تاريخ شعوب كافحت من أجل حقها في العيش مع جماعات متجانسة قيميا و ثقافيا ،إذ استغرق نشوء الدولة بالشكل الذي نعرفه اليوم

---

[5]- -Kenneth newton and jan. v. van deth , **fondation of comparative politics** ,Cambridge university press .Brittan., p7.

[6]-ibid,pp 8

[7] - Philippe braud "**sociologie politique** "Alger, casbah éditions,2004, p 80.

أكثر من أربعة قرون، سعت خلاله الشعوب بالأوروبية إلى إيقاف الحروب و النزاعات من خلال بناء وعي قومي يرتكز ضرورة التلاحم و التعايش بين المجموعات الاثنية المختلفة إذا توفرت الرغبة في العيش المشترك من أجل المصلحة العامة.

ومن العالم الأوروبي إلى إفريقيا ، التي وجدت نفسها بعد نيلها للاستقلال تتجه لاستيراد نموذج الدولة الغربي ،بإيعاز من الدول التي استعمرتها، فغداة استقلالها لم تجد المجتمعات الإفريقية من بديل سوى استيراد نموذج الدولة الغربي،الذي اعتبر نموذج غريب عن المجتمعات الإفريقية التي تعرف بالتنوع الاثني، وبذلك بعد أن كان القرن العشرين بداية بناء الدولة في إفريقيا ،صار الحديث اليوم في القرن الواحد و العشرين عن تراجع في فكر و بنية الدولة ،حيث أضحى مصطلح التفكيك أو التفتيت يترافق مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها و تأسيس مشروعها التحديثي لضمان استقرارها و ثباتها ، ضمن بيئة داخلية تعرف تعدد اثني كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، فنهاية الحرب الباردة جعلت فكرة الدولة التقليدية تنهار من خلال زاويتين :

1-حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2-النزاعات داخل الدولة الواحدة ،حيث اعتبر "**جوتليب**" إن مهمة العالم في ما بعد الحرب الباردة تكمن في إيجاد آليات و ضمانات تكبح انفجار القوميات و تمهد لها القنوات التي تتدفق فيها بيسر و سلاسة ،من أجل الحفاظ على الاستقرار.[8]

فهل كان الخيار الإفريقي في تبني نموذج الدولة الغربية من أجل قيادة مجتمع متنوع اثنيا خيارا صائبا ؟ أم أن الدول الإفريقية بحاجة إلى إيجاد نموذج خاص به يستطيع التكيف مع خصوصياتها ؟

المطلب الأول: المميزات العامة للدول الإفريقية إبان الحرب الباردة.

عانت إفريقيا و لعقود من الزمن ويلات الاستعمار الأوروبي* الذي ما انفك طيلة مدة وجوده فيها يستنزف طاقاتها و ثرواتها، ليتركها بعد استقلالها تتخبط في عدة أزمات كان مسببها الأول الاستعمار الأوروبي فقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية إلى بروز الدولة الحديثة في إفريقيا و التي عرفت في أدبيات السياسة بدولة ما بعد الاستعمار[9] post colonial state،

---

[8]-نبيل راغب "**هيبة الدولة التحدي و التصدي**"(مصر، دار غريب للطباعة و النشر ، 2004).ص 39.

[9]-سعد ناجي جواد "**قضايا إفريقيا معاصرة**"(عمان زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،دون سنة نشر)ص 129.

*-كانت بدايات احتكاك إفريقيا بأوروبا خلال سنة 1434 حيث مرت سفن برتغالية برأس "بوجادور" في موريتانيا ، و خلال سنة 1475 الى "فرناندوبو" ، وفي عام 1483 زار البحارة البرتغاليون العاصمة بنين التي كانت أكثر ممالك الساحل تنظيما في تلك الفترة ، ومع اكتشاف القارة الأمريكية ظهرت الحاجة إلى الرقيق وبدأت تجارة الرقيق خلال القرن 15 .

نظرا لكونها دول رسم حدود معالمها الرئيسية الإرث الاستعماري من خلال قضيتين أساسيتين : الأولى طبيعة الدولة ذاتها ، و الثانية قضية الحدود السياسية و ما سببته من نزاعات سواء نزاعات حدودية أو نزاعات داخلية.[10]

تميزت الدول الإفريقية بميزات خاصة عن غيرها من بلدان العالم الثالث رغم اشتراكها في بعض الخصائص فإفريقيا تعرف خصوصيات خاصة نابعة من طبيعة القارة بكل ما تحمله من موروثات اجتماعية ،اقتصادية و سياسية ، فقد قامت السياسية الإفريقية خلال الحرب الباردة بمحاولة بناء الدولة إلا أنها وجدت نفسها تتجه نحو بناء نظم تسلطية ساهم فيها مجموعة عوامل بعضها جاءت نتيجة اختيار النخبة كنظام الحزب الواحد و الذي أدى إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية و بعضها كان لصيق بالمجتمع الإفريقي كظاهرة القبيلة و أهميتها ف بالمجتمعات الإفريقية و هو ما سنراه.

- **معادلة الحزب الواحد:**

بعد مرحلة الاستقلال اتجهت الدول الإفريقية إلى غرس بناها المؤسساتية من خلال نقلها للمؤسسات الاقتصادية و الإدارية و السياسية وحتى الثقافية القائمة في الدول الاستعمارية،و بذلك تشكلت دول حديثة بمؤسسات قانونية و سياسية ،لم تأتي كنتيجة لتطور طبيعي داخلي بل جاءت مفروضة أو مقتبسة من أصل أجنبي .

اعتمدت أغلب الدول الإفريقية بعد استقلالها نظام الحزب الواحد كنمط من أجل إدارة و بناء الدولة ، إذ كانت تونس أول دولة تتبنى نظام الحزب الواحد سنة 1956 ثم غانا سنة 1957 كأول دولة من جنوب الصحراء ، ثم أعقبتها عدة دول إفريقيا و بذلك خلال سنة 1967 كانت خمسة و ثلاثين دولة من أصل 49 تعتمد على نظام الحزب الواحد، وحتى في الدول التي أقرت بنظام التعددية الحزبية مثل رواندا ، نيجيريا زامبيا و المغرب فان النظام الرسمي كان يتجه دائما نحو ضرب المعارضة و إبقاء الحزب الموالي للنظام كحزب أساسي في الممارسة السياسية. [11]

قدمت عدة تفسيرات حول اتجاه الدول الإفريقية لتبني نظام الحزب الواحد في الممارسة السياسية حيث اعتبر كل من" **كولمان**" و "**رزباغج**" في تحليلاتهم للمجتمعات الإفريقية أن ترسيخ منطق الحزب الواحد في إفريقيا غداة الاستقلال يعود إلى الرغبة في تحقيق الاندماج

---

[10]-جابرييل ايه.ألموند و جيب نجاهم باويل الابن " **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ،نظرة عالمية**"(الأردن،الدار الأهلية للنشر و التوزيع، 1997) ص 890.

[11]-سعد ناجي جواد، مرجع سبق ذكره،ص 110.

الوطني[12]،فمعادلة الحزب الواحد تضمن الاستقرار السياسي من خلال جمع المواطنين كافة في إطار واحد يضمن عدم تعريض الممارسة السياسية للخطر.

كما أن طبيعة المجتمعات الإفريقية المعروفة بالتعدد الاثني و القبلي كانت من أهم مبررات اختيار نمط الحزب الواحد فالصراعات و التوترات الكامنة في المجتمعات الإفريقية لو طرحت للمناقشة في البرلمان و الصحافة فان تماسك الدولة الحديثة سيتعرض لخطر محقق، كما أن الساسة الإفريقيين اعتبروا أن حسم الصراعات داخل الحزب الواحد يعتبر أكثر فعالية *.

إلا أن بعض المحللين أمثال "**ب.س.لويد**"يعتبر أن اتجاه إفريقيا إلى تبني نظام الحزب الواحد يبررها التقليد الموروث فهو يشبه ما كان يحدث في الممالك التقليدية حيث يتوسط الملك بين الجماعات السلالية المتنافسة ، بحيث لم يكن مجلس شيوخ القبائل منقسما إلى جماعات أو أحزاب متعارضة على طول الخط دائما ،بل كان موقف كل جماعة يتغير حسب تغير القضايا المطروحة و تتم الموافقة بالإجماع على قرارات الملك أو مجلس الشيوخ ، ويؤكد لويد على فرضيته من خلال الربط بين ما سبق وبين الممارسة السياسية فالأحزاب الناجحة في توليها الحكم وجدت الفرصة لتعزيز هيمنتها و تقليل نفوذ و فعالية خصومها ، وبذلك اتجهت الحكومات إلى توزيع الخدمات في الدوائر الانتخابية التي تشجع أعضاء حزبها ،أما الأقاليم التي تضم الأحزاب المعارضة فتجد نفسها معرضة للتخلف و الإقصاء ،ومن تم يجد أعضاءها أنفسهم مضطرين إما إلى الاستسلام لحزب الحكومة أو أن يصوتوا إلى جانب آخرين في الانتخابات القادمة[13].

بينما يرى" **لـويس**""louis أنه إلى جانب العوامل السابقة التي دفعت إلى تبني نظام الحزب الواحد هناك عامل أخر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو حب الزعماء الأفارقة للسلطة نظرا لما تجره من مزايا عديدة على المستوى المادي[14]،و هو ما يدعمه "**كروا فورد يونغ**" الذي اعتبر أن الحركات السياسية التي كانت سائدة قبل استقلال الدول الإفريقية تمكنت بعد الاستقلال من تحقيق السيطرة التامة على دولها من أجل الحفاظ على مزايا سياسية و شخصية

---

[12]-Ahmed mahiou **« la vénement du parti unique en Afrique noire d'expression française** », paris,editionspichon, 1969,p 245.

*-غداة الاستقلال كانت شرعية السلطة الحاكمة تستمد بالأساس من الشخصية الكاريزمية للرئيس الذي غالبا كان ضمن الذين قاوموا الاستعمار،و بالتالي يتأكد هنا دور الزعيم معبود الشعوب الذي وحده القادر على فر ض الوفاق بين الجماعات المتصارعة ذات الآراء المتعارضة .

[13]-ب.س .لويد"**إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي** " ترجمة شوقي خلال (الكويت ، مطابع المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1996)ص ص228،229.

[14] - Ahmed mahiou ,op.cit., p 247.

مثل حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في تنزانيا ، حزب غينيا الديمقراطي في غينيا، و حزب الدستور الجديد في تونس مستغلين التفاف الشعب حولهم في المرحلة التي سبقت الاستقلال.[15]

على الرغم من تعدد التفسيرات التي قدمت لتبرير تبني الدول الإفريقية لنظام الحزب الواحد إلا أن جل الباحثين يتفقون على أن الدول الإفريقية كغيرها من دول العالم الثالث تشبعت بالإرث الاستعماري الذي كان له أكبر دور في بلورة أطر و مؤسسات الدولة الإفريقية فيما بعد الاستعمار من خلال نقطتين رئيسيتين:

الأولى :أن الدولة الاستعمارية هي التي غرست لبنة الحكم التسلطي الذي عرفته الدول الإفريقية من خلال الحزب الواحد حيث أن الحكم الذي طبقته في هذه الدول كان يهدف للسيطرة على شعب مستعبد بعقلية آمرة ،من خلال حكم أبوي تربطه علاقة هيمنة مع السكان ،وقد كانت خواص الدولة المستعمرة هذه متأصلة في روتين الإدارة اليومي ، و كانت تعتبر السكان المحليين من الناحية القانونية و العملية تابعين و ليس مواطنين ، و على الرغم من أن القيادة الإفريقية سعت إلى استئصال هذا الإرث إلا انه بقي متجردا في ذهنيات كوادر الدولة التي عجزت في مراحل عديدة عن إزالة التشوه الذب أصاب العلاقة بين المجتمع و الدولة.

الثانية: يرتبط هذا الإرث بالأول حيث أن الإدارة الاستعمارية اعتمدت في إداراتها للدول الإفريقية على نظام مركزي، يقوم على أساس القيود التنظيمية المكثفة خاصة بالنسبة للإدارة الفرنسية، و بذلك يرجع مركزية الممارسة السياسية و الاقتصادية للحزب الواحد إلى هذا الموروث الاستعماري.

كان من نتائج تبني نظام الحزب الواحد أن القادة السياسيين الذين هللوا لشعار أن الحزب الواحد يحقق الاندماج الوطني عملوا جاهدا للقضاء على المعارضة فلجأ الحزب الحاكم غالبا إلى استعمال سياسة الاحتواء عن طريق المفاوضات و الإغراءات بشتى أشكالها من أجل تذويب كل الأحزاب السياسية المعارضة في إطار تشكيلة الحزب الحاكم كما قد تتم سياسة الاحتواء باستخدام الوسائل القهرية في حالة معارضة إحدى التشكيلات السياسية للحزب الحاكم ،فابتداء من سنة 1968 اختفت كل الأحزاب المعارضة في الدول التي تبنت نظام الحزب الواحد ، ففي موريتانيا تم حظر حزب النهضة المعارض سنة 1960فيما أعلن الرئيس التشادي "**طوم بالباي**" عن حظر كل الأحزاب السياسية المعارضة وفي أكتوبر 1964 أعلن

[15]- جابرييل ايه.ألموند و جيب نجاهم باويل الابن، مرجع سبق ذكره ،ص 894.

الرئيس السنغالي عن إلغاء حزب "الجبهة الوطنية السنغالية" وفي غينيا تم استبعاد كل الأحزاب السياسية لصالح بقاء الحزب الديمقراطي الغيني.

إلى جانب محاولة طمس الأحزاب المعارضة كانت سياسة الحكومات تتجه لدعم الحزب الواحد من خلال عدة سبل ، حيث أعتمد على نظام انتخابي قائم على القائمة الوطنية ذات الأغلبية البسيطة في دورة واحدة ،و تم تركيز كافة السلطات في أيدي رئيس السلطة التنفيذية مع الحد من الحريات العامة[16] .

لذلك اعتبرت دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا Autoritarian state نموذجا للدولة التسلطية فالنظام السياسي يستمد شرعيته من احتكار السلطة ذاتها ،إذ أنه لا يسمح بالمعارضة المكشوفة و لا بقيام منافسة سياسية منظمة من خارج الحزب الحاكم ،مع أنها قد تسمح في بعض الأحيان بقيام منافسة من داخل الحزب الحاكم ، إلا أن السلطة في النهاية بيد الحاكم وهو ما جعل كل من "**روبرت جاكسون**" و "**كارل روزبرغ**" يصفون الأنظمة السياسية الإفريقية المعاصرة بالحكم الفردي[17].

لقد تبين أن التحول من حركة وطنية تعبر عن المظالم العديدة التي أفرزها الحكم الاستعماري إلى حزب حاكم يتحمل مسؤوليات رفاهية الشعب ،مهمة في غاية الصعوبة خاصة أن القادة الإفريقيين لم يستوعبوا حقيقة أن الدولة لا تبنى بين ليلة و ضحاها فبينما استغرقت الدول الأوروبية قرون و خطوات من أجل إقامة الديمقراطيات الدستورية،حلمت الدول الإفريقية أن تتحول فورا من عبودية الاستعمار إلى الديمقراطيات النيابية فكانت النتيجة صعوبات كبيرة لم تفشل فقط الدولة بل عملت على وضع فجوة كبيرة بين الدولة و المجتمع و هو ما مهد لاندلاع الصراعات الاثنية و الانقلابات العسكرية.

كان اتجاه الدول الإفريقية إلى تبني نظام الحزب الواحد يهدف بالأساس إلى محاولة تحقيق الانسجام داخل المجتمع الواحد بعد أن حافظت على الحدود الموروثة عن الاستعماري بكل مشاكلها و سلبياتها، إلا أن اعتمادها لهذا النمط لم يجعلها بمنأى عن الاضطرابات و التي من أهمها ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تميزت بها الدول الإفريقية كما سنرى.

- **ظاهرة الانقلابات العسكرية:**

---

[16]-- Ahmed mahiou,op,cit,p142.

[17]- جابرييل ايه.ألموند و جيب نجاهم باويل الابن،مرجع سبق ذكره ،ص 894.

تعد ظاهرة الانقلابات العسكرية من أهم نتائج تبني نظام الحزب الواحد، إذ بعد الاستقلال أصبح للجيش دور كبير في السياسة في دولة ما بعد الاستعمار، حيث أن تعاقب نفس الأحزاب الحاكمة و القائمة بالأساس على اعتبارات عرقية على مقاليد السلطة أدى إلى إنتاج نفس التركيبة الاجتماعية و السياسية المتكونة من نفس العناصر العرقية على مستوى السلطة ومن الأمثلة على ذلك أنه في السودان قبل انفصال دولة جنوب السودان تولت العناصر الشمالية حكم البلاد منذ استقلال البلد من سلطة الانجليز.[18]

كانت أول تدخلات الجيش في السياسة في مصر سنة 1952 ثم تلتها السودان سنة 1958،ليتحول التدخل العسكري من ظاهرة معزولة إلى وباء في الفترة الممتدة من 1965الى 1966 حيث أسقطت الجيوش ستة من الأنظمة الرئيسية في إفريقيا تضم بلدان رئيسية مثل الجزائر،نيجريا،الزائير ومنذ ذلك الحين و حتى سنة 1988 لم تمضي سنة واحدة دون انقلاب عسكري و خلال الفترة الممتدة من 1952 إلى غاية 1990 حدث أربعة و سبعون انقلاب ناجح في ثلاثين دولة ،و في أواخر الستينات كان ما يقارب أربعين بالمائة من الدول يترأسها عسكريون.[19] و الجدول التالي يبرز الانقلابات التي عرفتها إفريقيا غداة الاستقلال .

الدولة	سنة الانقلاب العسكري
مصر	1952
السودان	1958 /1969/ 1989
بوركينا فاصو	1966/ 1983
أوغندا	1962/1971/ 1986
بنين	1982
بور ندي	1976
غانا	1966/1972/1978/1981
الزائير	1965
نيجريا	1966/1975/1976/1983/1985

[18] -René otoyek « **Afrique : les identités centre la démocratie** »، France, cahiers de science humanes, N °10 ; édition de l'aube، p23.

[19]- جابرييل ايه.ألموند و جيب نجاهم باويل الابن،مرجع سبق ذكره ،ص 893

الصومال	1996
الكونغو	1977/1968
ليبيريا	1980
أثيوبيا	1984
مالي	1986
السيراليون	1961
السينيغال	1962
غامبيا	1981
الجزائر	1965
الجماهرية الليبية	1969
كينيا	1982
تشاد	1979/1975
موريتانيا	1979/1978
جزر القمر	1978/1976/1975
مدغشقر	1975/1971
الغابون	1964
غينيا بيساو	1980
رواندا	1973
إفريقيا الوسطى	1965

جدول رقم (01):من انجاز الباحثة اعتمادا على :جابرييل ايه.ألموند و جي بنجاهم باويل الابن،مرجع سبق ذكره و ب.س لويد، مرجع سبق ذكره.

كان مبرر العسكريين القوي الذي تقلدوا به السلطة هو تعسف الحزب الواحد،و احتكار الأقلية الحاكمة للحكم و الثروة، بل أنهم أضافوا أنهم تقلدوا السلطة بالانقلاب من أجل محاولة ردع الفوضى التي تعم البلاد و أنهم سينسحبون بهدوء الأوضاع ،لكن هذا لم يحدث إلا في حالات قليلة مثل ما حدث في غانا سنة 1966، نيجيريا 1979،السودان 1985.

غير أن" **صامويل هنتجتون**" في حديثه عن التحول الديمقراطي اعتبر أن هذه التفسيرات غير منطقية فأسباب الانقلاب تعود بالدرجة الأولى إلى غياب و ضعف المؤسسات السياسية الفعالة في المجتمع القادرة على التحديث و فض المنازعات.[20]

بغض النظر عن التفسيرات التي قدمت لتبرير الانقلابات العسكرية في إفريقيا فان هذه الانقلابات تبقى نموذج للنظام العسكري الذي أصبح طابعا يميز الحياة السياسية الإفريقية إذ انه يقوم على قطع العلاقة مع الشرعية السابقة من خلال تجميد أو إلغاء كل المواثيق و الدساتير ، إلا انه يبقى في أصح تفسيراته تجسيد للصراع داخل النخبة الحاكمة التي لا تجد من سبيل للوصول إلى السلطة و الحصول على مزاياها سوى استخدام الجيش كمنفذ قوي لذلك .

فظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا ليست ظاهرة عرضية أو خاصة ببلد دون غيره بل هي صبغة عامة صبغت الدول الإفريقية،خلال عقود من الزمن ميزته أنه لا يختلف عن القيادات السياسية إن لم تكن أشد تعسفا، حيث أن معظم هذه الانقلابات العسكرية عملت بعد توليه السلطة على دثر معالم المشاركة السياسية من خلال إلغاء الأحزاب السياسية سواء إن كان نظام تعددي أو حزب واحد.

- **القبيلة كأساس للبناء الاجتماعي و السياسي في إفريقيا:**

تشير الدولة إلى الوحدات السياسية ذات الأرض و التي تحدها حدود سياسية و تقوم فيها حكومة تمارس أعمال السيادة و تنظم العلاقات بين أفرادها ،أما الأمة فتشير إلى أن غالبية مواطني هذه الدولة يعتبرون أنفسهم جزء منها فهم كويتيين إن كانوا في الكويت و فرنسيين إن كانوا في فرنسا، إن هذا المفهوم للدولة و الأمة هو الذي جعل المجتمع الأوروبي يتكامل مع الدولة في إطار اعتراف متبادل بأهمية كل منهما للاخر، بالانتقال إلى إفريقيا نجد أن النيجيري مثلا قد يدين بولاء للدولة و لكنه يسبق على ولاءه لدولته ولاءه لقبيلته التي جاء منها و نشأ فيها فهو يقدم نفسه أولا باسم قبيلته ثم باسم دولته و هو ما خلق مشاكل عديدة في إفريقيا عصفت بالوحدة الوطنية لدولة ما بعد الاستعمار.

قبل الحديث عن أهمية القبيلة في البناء الاجتماعي و السياسي في إفريقيا بجدر بنا التعرض لمفهومها، حيث يعرفها "**شبرا**" بأنها :" إطار تنظيمي يعم في المجتمعات التقليدية ، يعمل من خلال قوانين خاصة على الحفاظ على تمايزه إزاء الجماعات السياسية الأخرى

---

[20] -Huntigton.s.p and Nelson.j,m « **No easy choice :political participation in developing countries** »(Cambridge ;mass :Harvard university press,1976) P 66.

*-يعد مفهوم البناء الاجتماعي Social structure من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية الحديثة ، طوره "رادكيلف براون" الذي تحدث بإسهاب عن المجتمعات التقليدية و العلاقات التي تربط مختلف الأعراق و تأثيرها على البناء السياسية للدول.

المجاورة، إذ أن أعضاء القبيلة الواحدة يعرفون أن هناك بعض الالتزامات و الأعراف التي يلتزمون بتطبيقها في علاقتهم مع بعضهم البعض و التي لا يلتزم بها أعضاء القبائل الأخرى تتميز العلاقات فيما ما بين الجماعات القبلية بالاعتماد على مبدأ القوة الذاتية التي تمكن الجماعة من الحصول على حقوقها من الجماعات الأخرى المناظرة لها"[21] .

في كتابه "الأنساق السياسية الإفريقية" اعتبر Radcliffe Brown أما "**رادكيلف براون**" السياسية أن الوحدة الأساسية في إفريقيا هي القبيلة ويقصد بها حدود لجماعة إقليمية يلتزم أعضاءها بقانون واحد و يشعرون أنهم يخضعون لنفس الجزاءات المباشرة أو غير المباشرة،و يتفقون على نظم مشتركة لتسوية المنازعات التي تقوم بينهم كأعضاء في جماعة متمايزة.

أما" **دافيد استون**" فيعتبر القبيلة من بين التنظيمات التقليدية التي تختلط فيها الأنساق الاجتماعية و السياسية حيث يكون النسق السياسي مغمورا في البناء القرابي و مكوناته أين يلعب الزعيم السياسي دورا رئيسيا في الحياة الشعائرية و الاقتصادية فضلا عن دوره الرئيسي كصاحب السلطة في الوحدة القرابية التي ينتمي إليها.[22]

فيما يعرفها قاموس الفكر السياسي الصادر عن دار **بالغراف ماكلينار** من خلال منظورين الأول المنظور الأنتربولوجي و الذي يعتبر أن القبيلة هي مجموعة من الأفراد يميلون للعيش معا، تقوم القوانين الموضوعة من قبل الزعماء بحفظ العلاقات فيما بين الأفراد و يدين أفراد القبيلة بالولاء لزعيمها .

أما المنظور الثاني فهو منظور القانون الدولي الذي لا يعتبر القبيلة فاعل في العلاقات الدولية إلا أنه فهي غير معترف به و تمثل تنظيما داخل الدول يرفض الاعتراف بسلطة التنظيمات الحديثة، و يمثل مشكلة كبيرة لأنها تنافس الدولة في ولاء الأفراد[23].

من خلال التعريف الأخير نلحظ انه على غرار التعاريف الأخرى اعتبر أن الأفراد يطيعون زعيم القبيلة بفعل القانون الموضوع ،فهذا التعريف جعل من العادات و التقاليد قوانين لأنها في الزاميتها للأفراد و ممارساتهم ترتقي لإلزامية القانون.

أما **سير هنري مان** فيرى ان القبيلة هي من خصائص المجتمع البدائي الذي لا يتكون من أفراد و إنما يتكون من جماعات من الناس متحدين بروابط قربى الدم سواء كانت لحمته واقعية

---

[21]- محمد عبده محجوب"**الأنتربولوجيا السياسية**"(مصر، دار المعرفة الجامعية ،1976) ص ص 50،51.

[22]-المرجع السابق ،ص 64.

[23] -Rger scruton « **la palgrave Macmillan dictionary of political thought** » palgrave Macmillan , new York ; third Edition,2007,p702.

أو وهمية فهو مجتمع يقوم على الولاء لرؤساء القبائل الذين يتمتعوا كما يقول **ديفيد ليتان** بشرعية لا بسلطة تحولت مع الوقت إلى عادة. [24]

من خلال التعاريف المقدمة نعتبر أن القبيلة إحدى أهم التنظيمات المجتمعية التي تنظم المجتمع الإفريقي، كانت منذ قرون خلت تقوم على أساس وحدة الدم و تمايزها عن غيرها بفعل اختلاف القوانين و الأعراف إلا أن الإدارة الاستعمارية في إفريقيا عملت على جعل التمايز القبلي تمايزا طبقيا حيث قسمت المجتمعات الإفريقية إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى هم السلالات و المكونة من الأجانب و العرب الملونين و القادمين من أسيا و أوروبا ،بينما تظم المجموعة الثانية القبائل وهم أهل البلد، تخضع المجموعة الأولى للقانون المدني القادم من أوروبا بينما تخضع المجموعة الثانية للقانون العرفي الخاص بكل قبيلة*[25]،وبذلك قام الاستعمار بتغذية التمايز القبلي بين الأفراد .

بعد استقلال الدول الإفريقية تحدث الكثيرون أن القبيلة في طريقها للزوال بفعل تبني نموذج الدولة الحديثة إلا أن ذلك لم يحدث بل برز نوعان من القبائل ، النوع الأول يقوم على نظام مركزي إذ تنظم القبيلة مختلف الشؤون الإدارية و القضائية و السياسية لأفرادها و ترتبط فيها السلطة و القوة بتوزيع الثروة و المكانة و من أمثلة هذا النوع نجد قبيلة "**البانيانكولي**" في أوغندا ،"**اليوربا**" في نيجريا ،"**الزولو**" في جنوب إفريقيا و" **الاشانتي**" في غانا.

أما النوع الثاني فتنقصه الحكومة و الإدارة و المؤسسات القضائية و من أمثلته قبيلة "**النوير**"في السودان و"**الايبو**" في نيجريا.

كما نجد هناك اختلافات بين القبائل المستقرة و القبائل الرعوية، كما يختلف حجم الجماعة من بضع أسر محدودة العدد إلى جماعات قد يصل عددها إلى عشرة ملايين نسمة بحيث تصبح أقرب إلى الشعوب منها إلى القبائل.[26]

من الملاحظ أن القبائل في إفريقيا تعيش في محيط واحد، تتفاعل فيما بينها من خلال الجماعات أكثر منها بين الأفراد، وبما أن أساس التمايز بين القبائل هو ثقافتها و هويتها الاثنية التي تميزها عن غيرها،فان القبائل في تعامله مع بعضها تتعامل على أساس هذا التمايز بما

---

[24]-المرجع السابق ،ص 222.

[25]-محمود ممدني و آخرون" **مفاهيم عالمية ،الهوية من أجل حوار بين الثقافات"** ترجمة عبد القادر قنيني،(المغرب،المركز الثقافي العربي ،الطبعة الأولى 2005)، ص 121.

*- قد تتجاور قبيلتين و تتحدثان نفس اللغة و لكن تحكمهما أعراف مختلفة و بذلك لا يمكنهما أن يتصورا مستقبلا مشتركا.

[26]- محمد عبد الغني سعودي **"قضايا افريقية "**(الكويت ، مطابع المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1990) ص 203.

يحمله من تناقضات وبالتالي لا يمكن لهذه القبائل أن تتصور مستقبلا مشتركا مع بعضها ،وهو الأمر الذي يجعل ولاء الأفراد للقبيلة قبل الدولة.[27]

فالولاء القبلي يعطي للأفراد إحساسا بهويتهم، و يقيم ثقافاتهم الخاصة ، ولم يبقى هذا الولاء قصرا على الجانب الاجتماعي فقط بل امتد إلى السياسي إذ نجد أن أبرز مظاهرها هي الأحزاب السياسية التي تقوم على أساس قبلي مما يجعل معاركها السياسية هي في الأصل معارك قبلية ،تتحول إلى معارضة و خصومة و عداوة تنسى فيها الأحزاب المصلحة العامة لصالح المصلحة القبلية الضيقة وقد فسر البعض غلبة نظام الحزب الواحد و كذا تعاقب الحكومات العسكرية إلى الروح القبلية.

فالأحزاب في إفريقيا لا تقوم على برنامج سياسي واضح بل تقوم على خطوط قبلية متصارعة جعلت تبرير الحزب الواحد أسهل بالنسبة للساسة باعتبار أن فتح المجال للأحزاب لا يعني التعددية السياسية بقدر ما يعني التناحر القبلي ، و ليس أدل على ذلك ما حدث لزامبيا قبل عام 1972 التي كانت تعتمد على نظام تعدد الأحزاب يقوم على أساس قبلي وبما أنها دولة حبيسة* فقد فتح المجال للدول المعادية لها بالتدخل و التآمر على حكومة كواندا[28].

من خلال ما سبق نلحظ أن القبيلة في إفريقيا ليست بناء اجتماعي بقدر كونها نظام شامل يتغلغل في كل الجوانب الحياتية و ليس بالإمكان إزالته بسهولة، إذ أن الدول الإفريقية لم تستطع إلى الآن أن تصل إلى الوحدة الوطنية بفعل هذا الإرث الاجتماعي الذي يمتد عبر قرون و ترفض الشعوب التخلي عنه فبالمقارنة البسيطة بين الدولة القومية التي تقوم على أساس الوحدة الوطنية وبين القبيلة نجد أن كليهما يحتويان على شعور بالانتماء الجماعي و التراث المشترك ،فأعضاء القبيلة الواحدة لديهم طرق عيش متشابهة لحكم أنفسهم و أشكال للعبادة ، كما تخضع القبيلة لسلطة الرئيس أو الزعيم الذي يعمل على تطبيق العادات ولا يمكن أن تسلخ الفرد عن عشيرته** أو قبيلته لان الشعور الذي يحس به الفرد نحو قبيلته يشبه الشعور الذي يحس به الفرد اتجاه أمته و الفرق بينهما أن الأمة تتكون من مجموعة الوحدات الاجتماعية الصغيرة و القبائل و العشائر و الأسر و التي يجب أن يكون انتماؤها و ولائها إلى المجموعة الكبرى من السكان الذين يسكنون أرضا مشتركة، وهذا ما تعجز الدول الإفريقية عن

---

[27]-المرجع السابق الذكر ،ص 206.

[28]-المرجع السابق ،ص 207.

*-دولة حبيسة يقصد بها ليس لها منافذ بحرية.

**- اعتبر "إميل دور كايم" أن العشيرة هي صورة من صور التركيب الاجتماعي الأكثر تعقيدا فهي مجتمع تتعدد فيه الزمر الاجتماعية ، إلا أنه يحافظ على وحدته و تجانسه .

الوصـــول إليهـــا هـــو الوصـــول إلـــى مرحلـــة مـــا بعـــد القبيلـــة ألا وهـــي الأمـــة .

بـذلك نسـتنتج أن دولـة مـا بعـد الاسـتعمار فـي إفريقيـا و التـي قامـت علـى شـاكلة الدولـة الوستفالية لم تستطع تحقيق التجانس الاجتماعي الذي يضمن تكريس الوحدة الوطنية من جهة كما أنها بدل أن تمحي من ذهنيات الشعوب العقلية التسلطية للدول الاستعمارية أصبحت هي ذاتها نموذجا للدولة التسلطية التي تعتمد مختلف أشكال التعسف من أجل سيادة الحزب الواحد ،الذي هو في الأساس يعني سيادة جماعة قبلية معينة في ظل عدم تمكن المجتمعات الإفريقية من التخلي عن الولاء للقبيلة لصالح الولاء للدولة .

<u>المطلب الثاني:الاتجاه نحو الديمقراطية و تأثيره على الدولة القومية في إفريقيا.</u>

يجسد تاريخ إفريقيا سلسلة طويلة من النضال للتحرر من كل أشكال السيطرة عبر مختلف العصور فمن النضال ضد المستعمر إلى النضال ضد التخلف و السيطرة الداخلية لبعض الجماعات غلى أخرى، إلا أنه من الملاحظ أن الأفكار الديمقراطية لم يكن لها الحظ الوافر في إفريقيا ، فالدول الاستعمارية بررت الاستعمار من خلال ترويجها لفكرة أن الإفريقيين في وضع حضري متدني لا يمكنهم حكم أنفسهم ، فالأولى إخراجهم من الهمجية التي يعيشونها بدل الحديث عن الديمقراطية.

بعد الاستقلال استمر الساسة على المنوال ذاته كما سبق و أن رأينا ، إذ قاموا بقمع كل حركة معارضة لا تدين بالولاء للحزب الحاكم ، وقد ساهمت ظروف الحرب البرادة في زيادة التسلط في إفريقيا باعتبار أن العالم منشغل عن ما يحدث في إفريقيا من قمع و اختراق لحقوق الإنسان، إلا أن نهاية الحرب الباردة حملت معها جذور التغيير في إفريقيا الذي كان إما طوعا أو مفروضا كما حدث في أغلب البلدان فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح نشر الديمقراطية هي المهمة الأساسية للدول الغربية.

ابتدءا من تسعينات القرن العشرين شهدت الدول الإفريقية اتجاها نحو الليبرالية السياسية، بدافع من تزاوج بين ظروف داخلية وخارجية يمكن إجمالها في:

*-**<u>الظروف الداخلية</u>:** تراوحت الظروف الداخلية التي دفعت بالدول الإفريقية نحو التعددية الليبرالية -بتعبير آخر نحو التحول الديمقراطي-بين ظروف اقتصادية و سياسية و حتى اجتماعية نجملها في:

- ✓ **الطبيعة التسلطية للنظم السياسية و ما نتج عنها:** إن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا لم تختلف كثيرا عن النظم التسلطية التي عرفت في الحقبة الاستعمارية، إذ اعتبرت أنها

في الأصل سليلة النظم الاستعمارية، فالنخب التي استولت على السلطة و احتكرتها لسنوات طويلة ،عملت على الإبقاء على الوضع القائم ،مما جعل الصراع على السلطة يتحول في كثير من الأحيان من ساحات الساسة إلى ساحات الميلشيات ،كما لم تجد الجهات المعارضة للنظام الحاكم سبيل للتغيير سوى الانقلابات العسكرية. [29]

اعتبر الكثير من المهتمين بالشؤون الإفريقية أن الأوضاع السياسية التي شهدتها القارة الإفريقية عقب استقلال دولها ما هو إلا وسيلة جديدة تستعملها القيادة الجديدة للحفاظ على المصالح الضيقة للقبائل الكبرى و الدول الغربية المؤيدة لها ،و تتجسد هذه المصالح أساسا في الحرص على إعادة إنتاج نفس التركيبة العرقية على مستوى السلطة و إنتاج المواد الخام التي تحتاجها الدول الغربية.[30]

وقد أدت الطبيعة التسلطية للنظم السياسية الإفريقية إلى تبني دساتير لا تعبر عن مطالب الشعوب و لا تلبي اهتماماتها مما أدى إلى عدم فعالية دستورية و مؤسساتية في ظل ازدياد المشكلات السياسية وهو ما أدى إلى المطالبة بدساتير جديدة تضمن حقوق الشعوب في إطار مؤسسات لا تتبنى المصلحة القبيلة الضيقة و تضمن التوافق المطلوب بين النصوص الدستورية و البيئة الإفريقية و متطلباتها.[31]

- ✓ **ازدياد أزمة الشرعية:** ترتبط أزمة الشرعية في إفريقيا بقضايا كثيرة أهمها مشكلة بناء الدولة، و إذا اعتبرن أن الشرعية السياسية تعني شعور المحكومين بأحقية الحاكم و جدارته في الحكم فان جوهر الشرعية يعني رضا المحكومين بالحكم ، و بالتالي لا يمكن أن نعوض الشرعية بأشكال التعسف و التسلط الذي تمارسه الدول الإفريقية[32] .

ما ميز الأنظمة السياسية الإفريقية أنها ظلت منذ استقلالها تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات تفاوتت بين الأزمة الحادة ،التي تنجم عن فقدان الثقة بين المواطنين

---

[29]-حمدي عبد الرحمن" **افريقيا و القرن الواحد و العشرين-رؤية مستقبلية-"(**مصر، منشورات مركز البحوث و الدراسات لكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،الطبعة 1،1997) ص 9.

[30]- René otoyek,op cit, p 123.

[31] - Seyoum Hameso, "**Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa**" ,Africa Resource Center, West Africa Review ,Inc.Vol.3,No.2 2002,,p 6.

[32]- محمد بشير حامد،" الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة" **المستقبل العربي** (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 94 ديسمبر 1986) ص 36.

الإفريقيين و الأنظمة الحاكمة ،إلى فقدان الثقة في الحلول التي أوجدتها هذه الأنظمة و التطلع للبديل الذي قد يكون بديل خارجي.[33]

تجدر الإشارة إلى أن أزمة الشرعية امتدت إلى المجتمع الدولي،بما عرف بأزمة الشرعية الدولية أو الرضا الدولي فمن باب التدخل في الشؤون الإفريقية عملت الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية سواء بشكل مباشر كما يحدث في الصومال،السودان قبل الانفصال،ليبيا أو بشكل غير مباشر من خلال صندوق النقد الدولي متذرعة بذرائع واهية و محاولة إظهار هذه الدول بصورة الدول الفاشلة الغير قادرة على إدارة شؤونها، رغبة منها في إحكام السيطرة على مواردها .[34]

- ✓ **التدهور الاقتصادي:** تميز الاقتصاد الإفريقي منذ الاستقلال،بالمحافظة على الهياكل الإنتاجية القديمة مما أدى إلى تدهور الهياكل الاقتصادية و التخلف على كافة المستويات ، خاصة و أن الاقتصاد الإفريقي يعرف تعايش نمطين مختلفين، الأول اقتصاد معيشي يستوعب معظم اليد العاملة ، و الثاني اقتصاد تبادلي يعتمد على رؤوس الأموال و الخبرة الأجنبية ، وان كانت أغلب الدول الإفريقية تعيش حالة الانتقال بين النوعين.[35]

كان لنظام الحزب الواحد و الانقلابات العسكرية المتتالية دور كبير في الفشل الاقتصادي الذي وصلت إليه إفريقيا ، فعلى الرغم من معدلات النمو التي شهدتها القارة بعد الاستقلال و التي تراوحت بين 6%إلى 8%فان القارة الإفريقية مع حلول التسعينات من القرن العشريين بدأ معدل النمو الاقتصاد ينخفض إلى ما دون الصفر، ما أدى إلى معاناة الشعوب الإفريقية التي ضربتها البطالة و الفقر و المجاعات عبر مراحل مختلفة. كنتيجة للأوضاع المزرية التي عرفتها إفريقيا، برز الحديث عن الديمقراطية كسبيل للتنمية تأثرا بما جاء به بعض المنظرين أمثال"**ليبست**" الذي ربط بين ازدياد التنمية الاقتصادية و الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية إذ أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية من خلال خلق مصالح متقاطعة و انتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الوطني ، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بنمو و

---

[33] -Michael Bratton & Nicolas Van De Wall, « **Democratic Experiments in Africa** », Cambridge: Cambridge University Presse , 1997, p 98 .

[34] -ibide, p 99.

[35]- محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

حيوية الحياة الترابطية و المجتمع المدني،و رغم ما شاب هاته الأطروحة إلا أنها جسدت تفسيرا لاتجاه إفريقيا نحو التعددية الليبرالية.[36]

بذلك برزت قضية الديمقراطية، باعتبارها أساس تحرر إفريقيا من التخلف الاقتصادي الذي عرفته في ظل نظام الحزب الواحد،الذي بدل من الوصول بالمجتمع الإفريقي إلى تجانس قومي عمل على تجسيد الانقسامات الاثنية و تغذيتها من خلال عدم العدالة التوزيعية للموارد، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي الذي زاده بله معدلات النمو السكاني المرتفعة في معظم البلدان الإفريقية إضافة إلى أزمة الديون الخارجية و فوائدها و التي بلغت سنة 1992 مائتين و ستة و تسعون مليار دولار ، الأمر الذي زاد من أعباء الاقتصاد الإفريقي و فتح المجال للدول و المؤسسات المانحة للتدخل في شؤون الدول الإفريقية .[37]

- ✓ **مشكلة الوحدة الوطنية:** بسبب كون أغلب المجتمعات الإفريقية مجتمعات متعددة الاثنيات، عجزت النظم الإفريقية في تحقيق الانسجام الوطني و الولاء القومي الذي يؤدي إلى بناء دولة وطنية يرغب أفرادها في العيش المشترك، خاصة و أن النظم السياسية التي هي في الأصل تعبر عن مصالح قبائل ضيقة عجزت عن إدارة هذه الأزمة ،الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي* الذي أدى بدوره إلى تفاقم المشكلات الأمنية التي تمس سيادة الدولة و كيانها.[38]

من ثم فقد بات مستقرا في أذهان المواطنين من ناحية ، والحكام من ناحية أخرى في أفريقيا أن المخرج من حالة عدم الاستقرار والعنف المتفشية في دولها لن يكون سوى بإعادة النظر في السياسات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوي داخل تلك الدول.

2-**<u>الظروف الخارجية:</u>** تمثلت الظروف الخارجية التي دفعت بإفريقيا نحو التعددية السياسية في:

---

[36] -Claude Ake « the feasibility of democracy in africa », council for the devlopmenteof social science reserch in africa, 2000, **http://www.wcsu.ctstateu.edu/socialsci/area.html.**

[37] -Seyoum Hameso, "Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa" West Africa Review (Africa Resource Center, Inc.Vol.3,No.2 2002)http ;//www.digital-librarian.com/africana.html

*-من أهم مقومات الاستقرار السياسي الرضا الشعبي بالحكام.

[38] -idem.

✓ **ظروف ما بعد الحرب الباردة:** فقد كان للتحولات التي يشهدها العالم أعقاب انهيار المعسكر الشرقي دور كبير في اتجاه الدول الإفريقية نحو الديمقراطية مع ازدياد الحديث عن حقوق الإنسان و الحريات العامة، و انتشار مفاهيم جديدة كالسلام الديمقراطي، المشاركة السياسية، و التعددية السياسية.[39]

✓ **المشروطية السياسية من قبل المؤسسات المالية :** على غرار دول أوروبا الشرقية التي دعمت من قبل الدول الأوروبية في التحول نحو الديمقراطية عبر مراحل زمنية مختلفة ما نتج عنه نجاح التجربة فيها نجد أن الدول الإفريقية اتجهت إلى تبني الديمقراطية كشرط أساسي لإعادة جدولة الديون المترتبة عليها للمؤسسات المالية و الدول الكبرى ، فخلال الندوة التي عقدت في مدينة بول بفرنسا في 21 جوان 1990و التي جمعت 36 دولة إفريقيا تم التطرق إلى الأفاق المستقبلية للدول الإفريقية مع ضرورة تبني التعددية السياسية ، و فتح المجال للاستثمارات الأجنبية ،كما تمت مناقشة مسألة المساعدات المالية و الدعم الذي سوف تحظى به الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي. [40]

كما أن اتفاقية لومي نصت على ضرورة تطبيق حقوق الإنسان و الديمقراطية كشرط لدعم الاتحاد

الأوروبي لمشاريع التعاون بين الدول الأوروبية المصنعة و الدول الإفريقية ،بل أن منظمة الوحدة الإفريقية أقرت بعدم الاعتراف بالأنظمة الناتجة عن الانقلابات العسكرية خلال دورة جويلية بالجزائر سنة 1999.

كان للتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وخصوصا الاتحاد السوفيتي (سابقا) والتحولات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبنى القوى الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى المنظمات النقدية العالمية ،دور ملموس في دفع الدول الإفريقية إلى القيام بتلك التحولات الديمقراطية خصوصا وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية. لقد كان اتجاه

الدول الإفريقية نحو تبني النظام الديمقراطي مدفوعا بتزاوج بين الظروف الداخلية و الخارجية إلا أن نتيجة ذلك لم تكن متوقعة فعلى عكس دول أوروبا الشرقية التي استطاعت أن تنهض

---

[39]- إبراهيم أحمد نصر الدين" ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا بين أزمة الاندماج الوطني والتحول الديمقراطي" ورقة عمل مقدمة إلي ندوة: الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا: **http: //www.digital-librarian.com/asian.html**

[40]- 1)- Les Sommets Afrique France, in Document Internet , www.doc.diplomatie.fr.

بدولها، جسدت التعددية السياسية في إفريقيا بوابة لانزلاقها في مجتمع يعرف تعددية اثنية من الصعب السيطرة عليها ، فقد أثبتت تجارب الدول الإفريقية التي اتجهت إلى التعددية السياسية غداة الاستقلال فشلها مع الإشارة أنها كانت في أوضاع أفضل فلم تكون الديون تثقل كاهلها هذا من جهة ،ومن جهة أخرى أن اقتران التحول الديمقراطي بمشروطية اقتصادية صعب الأمر أمام الدول الإفريقية ،فإذا كانت تحاول من خلال التحول الديمقراطي بناء دولة قومية فان فتح مجال اقتصادها للشركات المتعددة الجنسيات يعصف بوحدتها مع اعتبار أنهها شركات تسعى إلى مصلحتها الخاصة فقط لأن قدرات الدول الإفريقية لا تسمح لها بالمزاوجة بين التنمية و التعددية الليبرالية في أن واحد.

كنتيجة لموجة التحول الديمقراطي الذي عرفته القارة الإفريقية، تراجعت سلطة الدولة في إفريقيا، إذ أن الشركات المتعددة الجنسيات و تدخلات الدول الكبرى جعل سيادة الدول الإفريقية في تراجع مستمر ،فالدول الإفريقية لم تعد تتحكم بسياساتها الاقتصادية إذ أن المؤسسات المالية هي التي تفرض شروط معينة ،لم تخدم في أغلب الأحيان إلا مصالح الشركات المتعددة الجنسيات و الدول الكبرى، من خلال برامج إعادة الهيكلة التي لا تؤدي إلى تنمية اقتصادية فعلية ،نظرا لأن طبيعة الاستثمارات تقوم على أساس ارتفاع أسعار الفائدة إلى خمسة وثلاثين بالمائة ، و رفع القيود عن التجارة و الاستيراد و التصدير[41] .

بالإضافة إلى تعرض الدول الإفريقية إلى منافسة منظمة التجارة العالمية، وبذلك كانت النتيجة الطبيعية لهذه الأوضاع، اختلال ميزان المدفوعات لصالح الدول الصناعية الكبرى بسبب انخفاض معدل النمو السنوي وتكريس التبعية للرأسمالية العالمية، خاصة أن المؤسسات النقدية الدولية أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية ،إذ حاولت هذه الأخيرة فرض سيادتها على قرارات هذه الدول من أجل مساندة بعض الجهات على الأخرى، و من أبرز الأمثلة على ذلك الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في حل النزاعات الإفريقية ،إذ تقوم بمساعدة الجهات التي تخدم مصالحها إذ دعمت عدة مرشحين للرئاسة في كل من أنغولا ،أثيوبيا ،السينغال، زامبيا، غانا ، بورندي ، تانزانيا، جزر القمر، بوتسوانا ، جزر السيشل ،أوغندا ،بنين، إفريقيا الوسطى، جيبوتي،ساحل العاج،ملاوي ،أما فيما يخص السودان ساندت الحكومات المتتالية في الخرطوم ماعدا حكومة الرئيس عمر حسن البشير التي تتعارض مع مصالحها.

---

[41]-نادي أوتيمود"**إفريقيا الطريق الأخر ،البديل الإفريقي**" ترجمة بهجت عبد الفتاح (مصر،مطابع الهيئة العامة للكتاب ،1995)،ص 99.

وبذلك بدل أن تساهم التعددية السياسية في بناء الدولة القومية في إفريقيا، أدت إلى إضعاف الوحدة الوطنية ،فقد خلفت التبعية الاقتصادية قلة الموارد و خلقت أزمة توزيع في الموارد ،إذ غالبا ما يتم توزيع الثروات على أساس عرقي و اعتبارات قبلية ،ما أدى إلى سخط الشعوب على الأنظمة الحاكمة ،التي واجهت المعارضة بالقمع و استخدام أساليب العنف مع استبعاد أية محاولة للتعامل الديمقراطي[42]، وبذلك كانت التعددية السياسية مجرد غطاء لأعمال قمعية فمن بين 30 حرب أهلية في العالم حصدت إفريقيا 13 نزاعا خلال التسعينات ، و قد أدت هذه الحروب بالى عدة مشاكل من أهمها تفاقم مشكلة اللاجئين و انتقال الحروب عبر الدول،إضافة إلى خوصصة الحرب.[43]

من خلال ما سبق، نجد أن الدولة في إفريقيا أغفلت أثناء بناء الدولة القومية ،عامل الوقت فعلى غرار الدول الأوروبية التي استغرقت قرون لتصل إلى الدولة القومية ،التي كرست فيما بعد المبادئ الديمقراطية أرادت الدول الإفريقية التي قامت باستيراد نموذج حكم غريب عن مجتمعاتها الوصول إلى وحدة وطنية، دون مراعاة لخصائص مجتمعاتها ومدى توافق هذا النموذج معها، ما أدى إلى فشلها في بناء الدولة القومية التي تكرس الوحدة الوطنية.

المبحث الثاني: في ماهية الاثنية و تأثيرها على الوحدة الوطنية .

خلال الحرب الباردة و ما قبلها ، كان اهتمام اغلب المفكرين ،في العوامل التي تحمي الدولة من الخطر المحدق من باقي دول النظام الدولي، فكان الحديث عن مصطلحات مثل ميزان القوى ،و الردع النووي و غيرها ،إلا أن نهاية الحرب الباردة حملت مصطلحات جديدة لم تكن متداولة من قبل كالتفكيك ،و الاثنية ،إذ أن الاتحاد السوفيتي عرف انفصال عدة جمهوريات تحت مبرر الاختلاف الاثني بينها ، لتنتشر فيما بعد موجة من الانفصال في دول العالم تحت مبرر الاختلاف الاثني ،فما هي الاثنية ؟، وكيف تأثر على الوحدة الوطنية للدولة ؟

المطلب الأول : في تعريف الاثنية و المفاهيم المشابهة لها:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ،و يوغسلافيا،حظي مصطلح "الاثنية" بانتشار واسع في أواسط الباحثين باعتباره من أهم العوامل المؤدية للنزاعات بين الدول و داخلها ، إلا أن المصطلح و كغيره من المصطلحات الخاصة بالعلوم الاجتماعية أختلف في تعريفه ، رغم الاتفاق بين الباحثين في الأصل اللغوي للمصطلح.

---

[42] -)- Afriqdentue : les identités contre la démocratie, op, cit.

[43]- نادي أوتيمود ، مرجع سبق ذكره ،ص 97.

إذ يعود أصل كلمة **اثنية** إلى الكلمة اليونانية éovikos و تعني الهمجي و الغير متمدن و هي مشتقة بدورها من الجذر اللغوي ehnost و الذي أستعمل في البداية للدلالة على الأمة و بالضبط للدلالة على من هم غير أثينيين،و خلال العصور الوسطى أستخدم للدلالة على من هم غير مسيحيين أو غير يهود[44]، فالاثنية هي تعني حسب المعتقدات اليونانية الأصل أو العرق .

لقد حظي مصطلح الاثنية بتطور كبير،كان نتاج عدة قرون ،فمن المعنى اليوناني الذي كان مرادفا للعرق أو للصفات الفسيولوجية ،وصولا إلى المعنى المعاصر قطع أشواطا كثيرة ، كان أول ظهور للمصطلح في حقل العلوم الاجتماعية سنة 1896على يد **جورج فاشر** Georges vacherالذي حاول من خلال نظريته العرقية ،التفريق بين مفهوم العرق و الاثنية إذ اعتبر أن العرق هو الاشتراك في الصفات الشكلية ،بينما الاثنية يقصد بها نوع من الجماعات التي تتشكل من خلال روابط فكرية مثل اللغة و الثقافة[45].

مع نهاية القرن 19 و بداية القرن 20، سيطر المفهوم اليوناني التقليدي على مصطلح الاثنية ،إذ أصبح يطلق على المجتمعات الغير أوروبية ،وقد ساهمت الإدارة الاستعمارية في عودة المفهوم القديم حيث اعتبرت أن الاثنية متعلقة بالمجتمعات الدخيلة و أصبح مصطلح الاثنية مرادف لمفهوم الأمة الشرقية ،و بعبارة أخرى أصبح يعني أمة بدون تاريخ ،في إشارة إلى الدول الإفريقية التي كانت تحت وطأة الاحتلال.

في هذا الصدد أكد "**تايلور**" Taylor سنة 1992 أن المصطلحات في العلوم الاجتماعية تخضع إلى اختبار ، فالأمة في أوروبا متعلقة بالدولة المدنية بينما الأمة في الشرق فيقصد بها شعب بربري و متوحش، فأصبحت الاثنية مرادف للعرق وتم تعريفها بالتركيز على الصفات الفيزيائية العامة ،و بذلك أصبحت تعرف الاثنية من خلال منظور سلبي ، استمر هذا الاستعمال إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ،أين عرفت مدرسة شيكاغو الاثنية كمرادف للأقليات الثقافية الناتجة عن الهجرة[46].

مع مطلع الستينات من القرن العشرين أستعمل "**ج.نيكولاس**"G. Nicolas مصطلح الاثنية بمعنى مغاير ،و هو المعنى الذي مازال راسخا حتى اليوم إذ يعرفها بأنها جماعة

---

[44]-محمد عاشور مهدي " **التعددية الاثنية ،إدارة الصراع و استراتيجيات التسوية**"(مصر،المركز العلمي للدراسات السياسية ، د س ن) ص 26.

[45]-poutignat,streife-fenart & barth « théories de l'ethnicité », **http://perso.wanadoo.fr/geza rohien/pdf/ethnie.htm.**

[46] -M.F.Laplantin & journet-Diallo é **« ethnie- ethnicité , identité ethnique** »(université Lyon, deuxième lumière ,2002) p 3.

اجتماعية مغلقة تقريبا على غيرها و متجدرة في الماضي بصفة أسطورية، هذه المجموعة لها اسم ن عادات ،قيم و لغة خاصة بها تمنحها الاختلاف عن غيرها[47].

يعرف القاموس الفرنسي "le petit Ropert الاثنية بأنها "من أكثر المصطلحات التي استعملت في كثير من الأحيان كمرادف للأمة و الشعب،على الرغم من أن الاثنية تعني انفراد جماعة معينة بطابع مميز في الشخصية الثقافية ،حيث تشترك في اللغة و الثقافة"، كما يفرق القاموس بين الاثنية و العرق اذ يعتبر أن العرق هو تمايز الجماعة عن غيرها بيولوجيا. [48]

أما الموسوعة البريطانية فتعرف الاثنية على أنها "جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرقrace ، اللغة و كذا الثقافة "، فيما تعرفها الدراسات الأمريكية بأنها تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها من خلال العادات والأعراف، السمات ،اللغة.[49]

يعتبر "**روجر سكروتن**" Roger scruton بأن الاثنية في معناها المعاصر هي مصطلح اجتماعي يشير إلى الثقافة المميزة للأفراد التي تأهلهم إلى عضوية جماعة معينة تعمل على التشديد على خصوصياتها من خلال ثقافاتها التي تضمن لها مكانة سياسية بارزة لأنها –أي الجماعات الاثنية– من العوامل الحركية السياسية الرائدة.[50]

نلحظ من خلال ما سبق أن الاثنية بالمفهوم المعاصر الذي نعالجه في بحثنا هذا تتجاوز المفهوم التقليدي الضيق الذي يعتبر أن الاثنية هي مرادف للعرق لتصل إلى المفهوم الحديث الذي يركز على الصفات الثقافية و الفكرية إلى جانب الصفات الفسيولوجية.

لقد تباينت التعاريف المقدمة للاثنية نظرا لتعدد المجالات التي عرفتها، وبذلك يمكن أن نصنف التعريفات المقدمة تبعا لمجالها وهي:

- ✓ يعرفها علماء الاجتماع بأنها جماعة ذات تقاليد مشتركة لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر، يكون لهم دين خاص بهم و لغة و أعراف مميزة يكون الشعور بالوحدة كجماعة مميزة أهم ما يميزها.

نلحظ في هذا التعريف بأن تعريفه للاثنية يطابق إلى حد كبير تعريف الأقلية .

---

[47] -ibid., p 4.

[48]-A. Rey et J. Rey-Debove "**le petit Robert** " dictionnaire de la langue française, deuxième édition, par Paul robert –canada s.c.c. canada, 1990,p 704.

[49]-محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص27.

[50] -Roger scruton « **the palrave macmillan dictionary of political thought** »(London, by palrave macmillan ,third edition 2007) p 225.

✓ يساوي هذا التعريف بين الاثنية والأمة و القومية إذ أن مفهوم الاثنية حسبه لا يقتصر على الجماعات الصغيرة أو الأقليات داخل المجتمع ،بل أن الجماعة الكبرى نفسها تعتبر بحد ذاتها اثنية ، فالفرنسيون يمثلون اثنية والايرلنديين يمثلون اثنية.

لا يخفى من خلال هذا التعريف تأثير المفهوم الإغريقي ، فهذا التعريف يخلط بين مفهوم الأمة و الاثنية .

✓ يعتبر هذا التعريف أن الاثنية تعن ي تجمع عائلي على نطاق جغرافي معين على أسس قرابية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، و بذلك يخلط هذا المفهوم بين الاثنية و العرق .

✓ يرى هذا الاتجاه أن الاثنية هي نتيجة لسياق اجتماعي فهي تعني الانتماء إلى جماعة ما و إدراك هذه الجماعة لعناصر ترابطها و بالتالي يربط هذا التعريف بين الاثنية و الجماعة الاثنية .

✓ يركز هذا التعريف على البعد السياسي للاثنية ،فحسبه هي مجموعة من السمات الثقافية و التراث و القيم المشتركة التي تدفع بأعضائها لتحقيق أهداف و غايات سياسية معينة.

من خلال هذا التعريف نلحظ أنه يعتبر الاثنية محرك سياسي لغايات و مطامع سياسية معينة سواء لأعضاء الجماعة الاثنية أو خارجها.

✓ هناك من يستخدم مفهوم الاثنية للدلالة على الجماعة الاثنية باعتبار أن الاثنية من حيث الجوهر تبدأ بالعلاقات بين الأفراد و يرى هذا الاتجاه بأن هناك أربعة أنواع من الجماعات هي :

***الأقليات الاثنية المدنية** : و التي تشمل ما هو غير أوروبي من المهاجرين إضافة إلى الاسبان في الولايات المتحدة و الريفيون في المدن الصناعية في إفريقيا ، و تتميز هذه الجماعات بإحساسها بعدم التجانس مع المجتمع الذي تعيش فيه نتيجة اختلاف اثنيتها عن المجتمع المضيف،الذي يقيم مع الجماعات علاقة قائمة على أساس التمايز الثقافي.

* **الجماعات الاثنية الأصيلة** : أو المجموعات التي تشكل الشعب الأصلي في البلد و تعتمد على سياسة النسب في العلاقات مما يجعل دور الدولة مغيب ضبط قواعد العلاقات داخلها ، إذ أن هذه المجموعات تسيطر على جزء مهم من علاقات الاندماج بين الدولة و الأمة.

***الحركات الاثنية الوطنية** :تعتبر هذه المجموعات الأكثر شهرة بين المجموعات الاثنية في وسائل الإعلام مثل الكرد و السيخ ،حيث أن أعدادها في تزايد مستمر، يطالبون بإقامة دولة– أمة و لا يعترفون بقيادات الدولة التي هم تحت لواءها ، و يدعم مطالبها أنها مجموعات تمتلك تاريخ مشترك مختلف عن الآخرين و رصيد معرفي و تعليمي مميز و لذلك توصف بأنها أمة دون دولة.

***المجموعات الاثنية في المجتمعات التعددية** : إن مصطلح المجتمع التعددي أوجده غالبا النظام الكولونيالي ،حيث قام بخلق ثقافة غير متجانسة في الدولة من خلال التفرقة بين الشعوب ومن أمثلة هذه الدول نجد اندونيسيا ، جمايكا وغالبا ما تجد هذه الجماعات نفسها مجبرة على تقاسم الموارد السياسية و الاقتصادية الأمر الذي يجعل الجماعة المسيطرة في النظام السياسي تعمل على احتكار الموارد المختلفة لها[51].

نلحظ من خلال ما سبق أن مصطلح الجماعة الاثنية أستعمل كمرادف لمفهوم الاثنية فالجماعة و الاثنية من أقرب المفاهيم المشابهة للاثنية ،حيث تعد الأولى الكيان الذي تبرز ضمنه الاثنية كمميز ثقافي و هوياتي لجماعة بشرية عن غيرها.

إن استعراضنا لمختلف التعاريف التي قدمت للإلمام بمفهوم الاثنية نلحظ أن هناك خلط بين مفهوم الاثنية و مفاهيم أخرى مشابهة لها قد تتقاطع معها كمنا قد تتنافر معها ،مثل العرق، الجماعة الاثنية، الأقليات، القومية والأمة.

❖ **العرق:** race

يقصد بالعرق لغة أصل الشيء و منبعه أما اصطلاحا فهو: "مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية باعتبار أنهم يملكون نفس المورثات الجينية "[52].

ومن الشائع أن البشر تقسمهم خطوط عرقية مختلفة ،نتجت عن الوراثة الفسيولوجية لسمات معينة إلا أن علماء الأنتربولوجيا أثبت انه لا يوجد عرق في العالم نقي و غير مختلط بغيره إذ أن الهجرات البشرية عملت على اختلاط الأعراق ببعضها البعض.

يمكن التفريق بين الاثنية و العرق باعتماد على مقومات كل مفهوم فبينما يضم العرق الموروثات الجسمانية تتعداه الاثنية للمورثات الفكرية،و بذلك يكون العرق جزء من الاثنية [53]،

---

[51] -idem, p p93,95.

[52]- محمد عاشور مهدي ،مرجع سبق ذكره، ص 35.

[53] -Martin Griffiths and Terry o' callaghan « **international relation si the Key concepts** », london,first published, by routledge ,2002,p 95.

الأمر الذي جعل مفهوم الاثنية يختلط في حقب زمنية معينة بمفهوم العرق كما سبق و أن رأينا.

❖ **الأمة:** nation

اعتبر "**جورج بوردو** "Georges burdeau في كتابه" الدولة" أن الأمة هي "شعور يتكون من العرق ،اللغة ،الدين ، الذكريات المشتركة و التساكن، و لكن أيا كان تأثيرها تبقى قليلة الفاعلية إذا لم تجد في ضمير أعضاء الجماعة ما يجعلها مؤثرة فالأمة ترتبط بالروح أكثر مما ترتبط بالمادة ، فمن خلالها تنتمي الروح إلى ديمومة الكائن الجماعي، ومن المؤكد أن للتقاليد و الذكريات و التجارب المشتركة و ما نحب معا و أكثر من ذلك الطريقة التي نحب بها ،قسط كبير في تكوين الأمة" [54]و يعقب" **مارلو**" **Malraux** على ما جاء به "**بوردو**" بأن الروح هي التي تعطي فكرة الأمة و لكن شراكة الأحلام هي التي تصنع قوتها الشعورية .

من خلال هذين التعريفين نلحظ أن الأمة تعني استمرار البقاء و ضمان التلاحم الاجتماعي الذي يتحقق بتفعيل الذكريات المشتركة و الترابط المادي ، بما يضمن قيام شعور يتكفل بتصحيح رغبات الإنسان الشخصية من أجل بناء مستقبل مشترك ،بحيث تندرج المشاريع الجماعية في إطار سياسي يمنح السلطة الحاكمة مشروعيتها.

فيما يعتبر **فيليب برو** Philippe braud أن الأمة مصطلح بعدة أوجه ،يحمل في إحداها معنى اثنو–ثقافي، فالأمة هي مجموعة مؤسسة على خصائص ملموسة تضم أصل السكان، إقليم جغرافي معين،اللغة الدين ،العادات و التاريخ السياسي. [55]

قدم "**فليب برو**" تعريفه للأمة مستندا على تعريف "**رينان لورس** "Renan lors الذي اعتبره من أشمل التعريف المقدمة ،إذ اعتبر "**رينان لورس**" بأن الأمة لا يمكن تعريفها متفردة بل هي تحتوي على عناصر ايجابية مترابطة مع بعضها البعض ، ما تجعل الأمة تضمن محبة الأفراد في العيش جماعة .[56]

اختلف المفكرون حول العناصر المكونة للأمة وهو الأمر الذي يظهر جليا من خلال التعاريف التي تم إيرادها ،إلا أن مجمل التعاريف تعتبر أن الإقليم و الشعب، عنصران أساسيان

---

[54]-جورج بوردو، **"الدولة"** ترجمة سليم حداد(لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الثالثة،2002)، ص 32.

[55] -Philippe braud, op.cit.,p79.

[56] -op-cit. p 80.

لتكوين الأمة حيث أن الأمة ظهرت و تطورت إبان الثورة الفرنسية،ثم الثورة الأمريكية ، و قد لوحظ في الثورتين التركيز على عنصري الشعب و الإقليم في تكوين الأمة [57].

من منطلق الاختلاف حول مكونات الأمة انبثقت في الأدبيات السياسية نظريتين للأمة حاولت كل منهما معرفة عوامل و مكونات الأمة، حيث يتم تلخيص النظريتين في الجدول التالي:

النظرية الألمانية	النظرية الفرنسية
تتكون الأمة من عناصر موضوعية هي الجغرافيا، اللغة ،الدين و الجنس بصفة خاصة.	تتكون الأمة من عناصر السلالة، الدم، الجنس، روابط المصلحة المشتركة، التاريخ المشترك و الرغبة في العيش المشترك.
الأجناس البشرية ترتب ضمن سلم تراتبي يتصدره الجنس الآري.	الجنس لا يميز أمة عن غيرها، إنما ما يميزها هو درجة التلاحم و الإحساس بالمصالح المشتركة.
وحدة المصالح بين أفراد الأمة ينتج عن وحدة الجنس.	وحدة المصالح و على رأسها المصالح الاقتصادية ينتج من التعايش على أرض واحدة.
الإحساس الموحد ينبع من الأصل الواحد.	الإحساس بوحدة الفكر و الروح ، لا يشترط فيه الانتماء إلى نفس العرق إذ يكفي أن تكون هناك نظرة واحدة لنفس الأحداث.

جدول رقم :02

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على كتاب سعاد الشرقاوي "النظم السياسية "(مصر ،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،2006) ص ص 7،8.

تجدر الإشارة إلى أن النظرية الألمانية اندثرت مع مرور الوقت خاصة بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية.

من خلال التعاريف التي تم إيرادها نستنتج أن الأمة تتكون من مجموعة خصائص هي:

*الأمة وحدة سياسية طبيعية وليست اصطناعية مفروضة أو مفروضة بالقوة و هي بالتالي ليست وحدة ذات عناصر منتقاة ،بالرغم أن الأمة قد تقبل انضمام أناس أو جماعات جدد إليها بواسطة الاستيعاب .

[57]-مرابط رابح"**أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول-دراسة حالة كوسوفو-**"(أطروحة دكتوراه ،مقدمة لجامعة حاج لخضر باتنة ،غير منشورة ،2008،2009) ص 17.

* يملك أفراد الأمة الواحدة الكثير من الصفات المشتركة بما يضمن الانسجام القيمي و الاجتماعي، الذي يستمد وجوده من التاريخ المشترك، المصالح المشتركة، العادات، التقاليد و الدين.

*كل أمة بحاجة إلى بنية سياسية تستطيع بواسطتها التعبير عن ذاتيتها،و غالبا ما تكون الدولة المستقلة هي البنية المنشودة.

*قد تقوم الدول على وحدة ترابية محددة تمارس عليها سيادتها القانونية المطلقة إلا أن ذلك لا يعني قبول جماعات داخل أو خارج الدولة بشرعية تلك الوحدة الترابية ،فالأمة هي الوحدة الطبيعية التي لها حقوق شرعية و لو لم يعبر عنها أحيانا قانونيا و سياسيا في أرضها.

من خلال استطراد مفهوم الأمة نلحظ أنه قريب جدا لمفهوم الاثنية و ما يميزه عنه أن مفهوم الأمة أكثر شمولا من مفهوم الاثنية فقد تضم الأمة الاثنية و لكن ليست كل جماعة اثنية هي أمة.

❖ **القومية:**nationalisme

في مفهومها العام هي ميل و شعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع و الترابط لتحقيق غايات و أهداف مشتركة و في ظل إحساس عام بوحدة المصير.

هناك من يرى أن القومية تحمل عنصرين ضمنها عنصر اجتماعي يتمثل في الرابطة الاجتماعية التي تربط الأفراد من خلال اللغة ،التاريخ المشترك و العادات و التقاليد ، و أخر سياسي يتجسد في الشعور القومي الذي يدفع أبناء القومية الواحدة إلى تطلعات سياسية لتنظيم كيانها انطلاقا من حقها في تكوين تنظيم سياسي خاص بها.[58]

و تتكون القومية من مجموعة عناصر هي:

1- **الوحدة الجغرافية** : إذ أن الإقليم المحدد بحدود طبيعية أو وحدة جغرافية و الذي يوصف عادة باسم أرض أو وطن هو رابطة قوية في تكوين القومية و ضمان استمراريتها.

2- **الوحدة العنصرية:** فالتجانس العرقي عامل مهم جدا في تكوين القومية خاصة في المراحل الأولى من تشكل الدولة القومية.

3- **الثقافة المشتركة:** فوحدة الأفكار و المثل و القيم عامل مهم في خلق القومية، لأنها قبل كل شيء تصور ثقافي يعمل على خلق نظرة واحدة للحياة ويعم لعلى خلق روح الجماعة بين الأفراد.[59]

---

[58]- احمد وهبان ،مرجع سبق ذكره، ص 42.

[59] -joseph farankel « international relations in a changing world »(london, university pres oxford,1973)p 23.

4- **وحدة اللغة:** إذ أنها تعمل على تحقيق التآلف الاجتماعي و الانسجام العاطفي و الروحي بين أبناء الأمة الواحدة.

5- **وحدة الدين** :تمثل المبادئ الدينية دورا أساسيا في بلورة القومية ،اذ تعمل على تكوين قواعد السلوك و الأخلاق في المجتمع .

6- **وحدة التاريخ:** تعمل وحدة التاريخ على توليد التقارب في العواطف و النزعات بفعل تماثل الذكريات و التي تؤدي بدورها إلى تشابه الأماني المستقبل.[60]

من خلال استعراض مقومات القومية نلحظ أنها تتقاطع مع الاثنية في عدة نقاط ،لذلك يمكن القول أن القومية ترتكز على حدود ثقافية تدعمها حدود سياسية تتطلب قيادة سياسية بينما الاثنية لا تنطوي بالضرورة على الحدود السياسية .

رغم الغموض الذي يكتنف مفهوم الاثنية سواء من حيث المصدر أو المعنى ،أضحى من أهم المفاهيم المتداولة عالميا ،إذ أن الاثنية أصبحت تعد من أصبحت تعد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تفكك الوحدة الوطنية في كثير من الدول و خاصة الدول الإفريقية.

المطلب الثاني : التعددية الاثنية و تماسك الوحدة الوطنية

قبل أن نتطرق إلى تأثير التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية،يجدر بنا أولا أن نتطرق إلى تعريف **الوحدة الوطنية** من خلال أبعادها،إذ أن مفهوم الوحدة الوطنية مفهوم واسع لا يمكن حصرها في متغير واحد أو متغيرين.

تعبر الوحدة الوطنية لأي دولة عن تماسك النظام السياسي للدولة، و ترتكز الوحدة الوطنية بدورها على عدة أبعاد سنركز على :

1-البعد الاثني :يبرز هذا البعد في الدول التي تعرف غني اثني في مجتمعها،و أفضل مثال على ذلك الدول الإفريقية التي كما سبق الإشارة عملت السلطات الاستعمارية على تغذية الروح الاثنية ،آذ أصر الاستعمار على أن يذكر الفرد بهويته القبلية وبعد الاستقلال كان شعور الأفراد بأنهم يملكون اثنية متميزة نابع من شعورهم بأنهم مهددون من قبل المجموعات الأخرى كما حدث في أوغندا إذ لم تحس مجموعة "الجيشو" بنفسها كمجموعة اثنية إلا بعد أن أحسوا بأنهم مهددون من قبل "الباجندا" الأكثر عدة وعددا[61].

---

[60]-سليمان صالح الغويل،"الدولة القومية –دراسة تحليلية مقارنة-"(ليبيا ،منشورات جامعة قار يونس، الطبعة السابعة ،2002) ص ص 89،99.

[61]-عبد القادر رزيق المخادمي **"النزاعات في القارة الإفريقية ،انكسار دائم أم انحسار مؤقت "**(مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2005). ص147.

ومن جهة أخرى ضمت الدولة الواحدة عددا كبيرا من الجماعات اللغوية و الدينية و القومية و الاثنية و القبلية،دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة ، كحقيقة كلية تعلو كل الولاءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة.

انعكس هذا الوضع الاثني المعقد على بناء دولة تتمتع بالتجانس الاثني و الثقافي أو الاستقرار السياسي ، ذلك لان التعددية الاثنية تمنع خلق جماعة وطنية متجانسة ،فوجود ثقافات عديدة و متنوعة يؤدي إلى خلق التناقض بين مختلف الجماعات ،لأن الولاءات الضيقة تسيطر على الأفراد و تجعلهم لا يعترفون بسلطة الجماعة الوطنية و من تم الدولة ،فهي لا تسلم بأحقية النظام السياسي في ممارسة السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية الشاملة.[62]

كان أهم تحدي أمام تكوين جماعة وطنية هو تكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد، إذ لا يشعرون بأنهم ينتمون إلى جماعة واحدة تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى و بالتالي لا يشعرون بأنهم أبناء وطن واحد و بأنهم يملكون شعورا كأفراد بهويتهم الشخصية المحددة جزئيا في انتمائهم للجماعة و محددة إقليميا بانتمائهم إلى الوطن [63].

خلقت مشكلة الو لاءات الضيقة للجماعة الاثنية داخل الدولة خاصة دول مثل الدول الإفريقية أربعة أنواع من الجماعات الوطنية يميزها عن بعضها البعض مدى التجانس بين أفراد جماعاتها و هي:

- **الجماعة الوطنية المتجانسة:** و يقصد بها تلك الجماعة التي تنتمي إلى مجموعة اثنية واحدة ، إلى درجة عدم وجود جماعات فرعية أو أقليات اثنية و حتى إن وجدت فان وجودها لا يثير مشكلات على صعيد الوحدة الوطنية، فيتم في ظل هذه الجماعة الاتفاق حول القضايا الرئيسية بالنظر إلى وجود هوية قومية أو وطنية واحدة تقريبا .
- **الجماعة الوطنية الوسطى أو القطبية:** وتتكون عادة من جماعتين اثنيتين متقاربتين في التأثير كما قد تتضمن إضافة إلى هاتين الجماعتين أقليات أو جماعات صغرى من حيث العدد أو هامشية من حيث التأثير[64].
- **الجماعة الوطنية التعددية:** و يقصد بها وجود عدة جماعات داخل الدولة تمنع تكوين جماعة وطنية واحدة ،إذ تنقسم هذه المجموعات إذ تأطر كل منها بنية اجتماعية معينة ،بسبب

---

[62]-عبد السلام البغدادي **"الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا"**(لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية ،2000) ص ص 27 ،28.

[63]-صادق الأسود" **علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده"**(العراق، كلية القانون و السياسة ،1986)،ص 286.

[64]-عبد السلام البغدادي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 31،34.

الاختلاف الاثني أو العرقي أو الديني أو الثقافي ، حيث تتجدر هذه الاختلافات لتمتد من الاختلاف الاجتماعي إلى الاختلاف السياسي و بالتالي تأثر مباشرة على النظام السياسي للدولة .

اعتبر "**ادوارد شيلز**" أن التعددية تعني تعدد مراكز القوى و تناقضها في المجتمع مما يؤثر في سير الأمور فيه نتيجة وجود أكثر من نمط للحياة داخل الجماعة الواحدة.[65]

مما سبق نستنتج أن الوحدة الوطنية في المجتمع التعددي تتحقق من خلال الاتفاق على حد أدنى من القيم و المبادئ الأساسية من أجل التنسيق بين مختلف الثقافات الفرعية لتكوين ثقافة وطنية شاملة ،إلا أن هذا لا يتسنى إلا ضمن نظام سياسي فعال.

- **الجماعة الوطنية المتشرذمة:** يعد التشرذم أسوأ حالة يمكن أن تكون عليها أي جماعة وطنية إذ يعني غياب الاتفاق حول القيم الأساسية إلى جانب نقص الحوار المفتوح بين مختلف أعضاء الجماعة الوطنية ، إضافة إلى أن الأفراد يدينون بالولاء للجزء–القبيلة– على حساب الكل أس الدولة الممثلة في الجماعة الوطنية مما يساهم في تعدد النظم التشريعية و التعليمية اي بمعنى اختلاف و تنوع الإطارات المرجعية.[66]

و بذلك فالجماعة الوطنية المتشرذمة هي التي تعيش فيها جماعات اثنية عدة ضمن وحدة سياسية واحدة ، تتمسك كل جماعة بثقافتها الخاصة ودينها و عاداتها دون أن تفسح المجال لأرضية مشتركة من القيم بينها وبين المجموعات الأخرى نظرا لغياب التحاور والنقاش.

2–البعد الثقافي للوحدة الوطنية: يشغل البعد الثقافي أهمية في تحديد هوية أية جماعة وطنية،إلا أن هذا البعد متداخل مع أبعاد أخرى أهمها البعد الاثني الذي سبق الحديث عنه ويرتكز هذا البعد على الثقافة السياسية*التي تجسد الصورة العامة السائدة في المجتمع بين عموم الجماعة الوطنية سواء كانوا من الأغلبية العددية أو من الأقلية،ويفترض بالثقافة السياسية لبلد ما أن تضم الثقافات الفرعية للجماعات الاثنية [67].

---

[65]-المرجع السابق،ص 36.

[66]-Aron greenspan « Identity cris » : **http://www.ssa.gov/pubs/10093.html/.**

[67]-كمال المنوفي **"أصول النظم السياسية المقارنة "**(الكويت، شركة الربيعان،1987)،ص 51.

*-يعرف غرامشي الثقافة السياسية بأنها:"تمثل الحس المشترك ،و يرى أنها أحيانا تجسد الفولكلور لان لها علاقة وثيقة بالجماعة و المجتمع ،فهي محصلة تعبير عن العناصر الغير مادية في المجتمع كما أنها جزء من الثقافة العامة للجماعة الوطنية .

تختلف كل جماعة وطنية عن أخرى إذ لا يمكن أن تتطابق في سماتها الأساسية الروحية و المادية و الفكرية ،لأن كل جماعة متفردة عن غيرها بصفات معينة، إلى جانب وجود ثقافات فرعية في المجموعة الوطنية الواحدة ترتبط بالأساس بالجماعات الاثنية المختلفة.[68]

من خلال ما سبق نستنتج أن الثقافة الحقيقية في أي جماعة وطنية أو أي مجتمع إنما هي تلك النابعة من عمق المجتمع بمعنى أن تكون نابعة من الواقع الخاص بالجماعة الوطنية لأنها تنشأ في المجتمع و تصبغ أفعال المجتمع بها،إلا أن هذا لا يحدث إلا إذا تجاوزت المجموعات الاثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة خصوصياتها الخاصة من اجل مصلحة الجماعة الوطنية ككل .

تتميز بلدان العالم الثالث عامة و الدول الإفريقية خاصة بتعدد الثقافات الفرعية،بسبب تعدد الانقسامات داخل المجتمع القائمة على أسس اثنية، و كذلك بسبب طغيان جملة من الظواهر الاجتماعية التي تعمل على بعث الفرقة بين أفراد الجماعة الوطنية الواحدة و التي من أهمها اختلاف الثقافة بين الأجيال إضافة إلى تباين الثقافة بين النخبة صانعة القرار و الشعب حيث أن الأولى تتمتع بثقافة ذات طابع غربي عصري بينما الثانية تتمتع بثقافة تقليدية تخضع للنمط القبلي الضيق الذي يمجد مصلحة القبيلة على أي مصلحة أخرى.[69]

من خلال ما سبق نلحظ أن بلدان العالم الثالث تشهد وضعا متأزم فيما يخص تشكيل ثقافة وطنية مشتركة بين مختلف فئات المجتمع، ما جعل هذه المشكلة تلقى على عاتق المسئولين،مما يعني إلقاء الأمر على عاتق النظام السياسي من أجل بناء ثقافة وطنية واحدة تحتوي الثقافات الوطنية الفرعية.

و قد اعتبر "**غابر**يال **ألموند**" أن نشوء ثقافة وطنية شاملة و متميزة لمجمل الجماعة الوطنية يتوقف على إيجاد سلطة مستقلة عن كل الجماعات و قادرة على التعبير على كل الجماعة .[70]

نلحظ من خلال ما سبق أن البعد الثقافي للوحدة الوطنية يمثل أهم ركائزها، إذ أن الإطار الثقافي الشامل للجماعة الوطنية يسمح للدولة بالحفاظ على تماسكها لأنه يمنح ترابط وجداني بين أفراد الشعب الواحد و بالتالي يمنح قوة للدولة و النظام السياسي.

3- البعد السياسي للوحدة الوطنية : يبرز هذا البعد من خلال تحقق الانسجام من عدمه بين أفراد المجتمع و النخبة الحاكمة ، حيث يتحقق هذا الانسجام من خلال اقتناع أعضاء

---

[68]-المرجع السابق ،ص 151.

[69]-محمد عابد الجابري التنمية السياسية في العالم الثالث"**مجلة المستقبل العربي**،السنة التاسعة ،العدد 92،أكتوبر 1986) ،ص 152.

[70]-كمال المنوفي ،مرجع سبق ذكره،ص149.

الجماعة الوطنية بشرعية النظام السياسي و بالتالي اقتناعها بأحقيته في اتخاذ القرارات و الزاميتها حيث أن شرعية النظام هي التي تحدد قوته و مدى تغلغله داخل أفراد الجماعة الوطنية بالشكل الذي يصبحون ينظرون إلى سلطة النظام من باب الطاعة و ليس على أنها أداة تسلط و استغلال.[71]

من أجل الوصول إلى الانسجام بين النخبة و أعضاء الجماعة الوطنية يتطلب الأمر حسب" **لوسيان باي**" وجود تفاعلات بين النظام السياسي و أعضاء الجماعة الوطنية ككل ، إلا أن من الظواهر البارزة في دول العالم الثالث و خاصة الإفريقية وجود فجوة كبيرة بين القيادة و الجماهير لأن الجماهير لا تمتلك القدرة على التأثير في القيادة الحاكمة كما أن النخبة الحاكمة لا تحترم أراء المواطنين و لا تستجيب لمطالبهم[72]، و ما يزيد الطين بله في المجتمعات الإفريقية هو تناقص قدرة الدولة على تلبية طلبات الجماعة الوطنية مما فتح المجال لبروز التنظيمات الصغيرة و تكوين الولاء لها خاصة في ظل عدم استيعاب أنظمة العالم الثالث لأهمية المشاركة السياسية بالنسبة للأفراد،إذ أن المشاركة السياسية تساهم في التفاعل بين أعضاء المجتمع و النخبة السياسية بفضل التفاعل الذي ينتج من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات .[73] كما

أن ضعف وسائل الاتصال في كثير من الدول يساهم في زيادة هذه الفجوة إذ يرى **كارل دوتش** أنه من اجل قيام وحدة وطنية ناجحة يجب أن تتوفر كل قنوات الاتصال الاجتماعي سواء من الناحية الجغرافية أي بين كل الأقاليم أو من الناحية الثقافية بين مختلف الجماعات الاجتماعية داخل الدولة. [74]

من خلال ما سبق نستنتج أن أزمة الاندماج تبرز أكثر عندما يتعارض الولاء بين الجماعة الوطنية و الجماعات الاثنية و المحلية الضيقة التي تفرض على الفرض الثقافات الضيقة ،كما يزداد الوضع سوءا حين تنتهج القيادات السياسية سياسات تنموية ترتكز على خدمة جماعة معينة دون أخرى.

4-البعد الجغرافي للوحدة الوطنية: من ما هو متعارف عليه ضمن مواثيق القانون الدولي، أن الحدود الإقليمية أو الجغرافية من أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة، لذلك يعد هذا المقوم

---

[71]إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي **" الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية "**(القاهرة ،جامعة القاهرة ،2005) ص 231.

[72]- الأسود ،مرجع سبق ذكره،ص 248،249.

[73]-عبد السلام البغدادي،مرجع سبق ذكره ،ص 66.

[74]- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف" **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**" ترجمة وليد عبد الحي (الكويت،المؤسسة الجامعية كاظمة للنشر و الترجمة ،1985) ص 277.

من أهم عوامل تماسك الوحدة الوطنية ، فالإقليم هو الذي يساعد في بناء علاقات بين أعضاء الجماعة الوطنية ،فهو يعمل على تحديد نوعية التفاعل و التلاحم بين أعضاء المجتمع الواحد و بالتالي تحدد هويته المشتركة، إذ أن على خلاف القبيلة و العشيرة التي مهما غير الفرد إقليمه أو انتقل بين الأقاليم يبقى مرتبط بها ،فان الفرد ضمن الدولة و في حدود مجموعة وطنية محددة يعد الإقليم العامل الذي يربطه بالجماعة لأن الإقليم هو الذي يحدد الكيان السياسي الذي ترتبط به الجماعة .[75]

يبرز تماسك الوحدة الوطنية للدولة من خلال الإقليم ضمن التفاعل الذي يتم بين النخبة الحاكمة في العاصمة و بين عامة الشعب في باقي أنحاء الإقليم بالشكل الذي يضمن تنمية الترابط بين أجزاء الدولة الواحدة بالشكل الذي يقضي على كل مظاهر التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي .[76]

بالنظر إلى صورة التكامل الإقليمي في إفريقيا يبرز بوضوح الفجوة العميقة بين العاصمة السياسية و بقية أجزاء الدولة،إذ أن الدولة في كثير من الأحيان لا تسيطر على الكثير من أجزاء إقليمه و هو ما يعرف بأزمة التغلغل السياسي و تكون السيطرة على هذه الأقاليم شكلية فقط، مما يؤدي إلى انشطار الدولة إلى قسمين أو أكثر تخضع غالبا هذه التقسيمات إلى التقسيمات القبلية الضيقة حيث أن كل إقليم تسيطر عليه مجموعة معينة ترفض الاختلاط مع المجموعات الأخرى هذا من جهة،ومن جهة أخرى يكون التقسيم كذلك على شاكلة المركز و التخوم إذ أن العاصمة و المدن الكبرى تتمتع بمقومات العصرية التي تغيب عن التخوم فينتج بذلك نوعين من المجتمعات، مجتمعات تقليدية و أخرى حديثة.[77]

من خلال ما سبق نستنتج أن أزمة التغلغل ،أو عدم الاندماج بين أجزاء الدولة يؤثر سلبا على الوحدة الوطنية ،إذ أن انفراد كل جماعة بالسيطرة على إقليم معين يجعل نفوذ الدولة يتلاشى و بالتالي تضطر الدولة للتعايش مع مراكز سلطة ضمنها ، الأمر الذي يجعلها لا تستعمل حقها المشروع في استعمال القوة .

من خلال ما سبق تم التعرض لمختلف جوانب الوحدة الوطنية من أجل معرفة الغرات التي تزعزعها،فكيف تأثر التعددية الاثنية عليها؟

---

[75]- محمد سعيد" **الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية**"(الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1986) ص ص 108،109.

[76]-عبد السلام البغدادي ،مرجع سبق ذكره، ص،ص 69،70.

[77]- المرجع السابق الذكر ، ص 70.

قدمت عدة تفسيرات من أجل تبيان علاقة الاثنية بالوحدة الوطنية للدولة ، إلى أن جميع التفسيرات التي قدمت تربط العلاقة في ثلاث عناصر حسب استراتيجيات و أهداف الجماعات الاثنية و هي:

1-**الانفصال كأهم مهدد للوحدة الوطنية:** يعد الانفصال تحديا لسلطة الدولة السياسية إلا انه لا يهدف إلى القضاء على سلطة الدولة أو تعديلها ،إذ أن الهدف منه هو الحد منها فالانفصاليون لا ينكرون سلطة الدولة بل حقها في فرض السلطة عليهم و على الأرض التي يقيمون عليها ،لذلك يعرف الانفصال ف بأبسط صوره بأنه النأي بالذات من مجال سلطة الدولة ،ليس بالابتعاد عن حدودها القائمة بل بإعادة رسم هذه الحدود حتى لا يكون أعضاء الجماعة الاثنية متضمنين فيها. [78]

مست ظاهرة الانفصال عدة قارات في العالم و لكن بدرجات متفاوتة و أهمها على الترتيب إفريقيا ،آسيا ،أوروبا و أمريكا ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات* استطاعت مجموعة عرقية واحدة تأسيس دولة خاصة بها و هي انفصال باكستان الشرقية أو البنغاليون عن باكستان الأم.[79]

قدمت العديد من الحجج لدعم مطلب الانفصال كان أهمها الحجة الأولى المتعلقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 المتعلق بحق الشعوب ف بتقرير مصيرها ذلك لأنها حرة في تحديد وضعيتها السياسية و حرة في السعي وراء التنمية الاقتصادية و الثقافية الخاصة بها ،و بذلك تطالب معظم الحركات الاثنية الانفصالية بحقها بان تتطابق حدودها الثقافية مع حدودها السياسية ، إلا أن هذا المبدأ يعان يمن عدم الدقة في دفاتر الأمم المتحدة مادام أن كلمة "شعب" مبهمة ،إذ أن أهم تفسير لهذا المبدأ يعمل على تفتيت الدول خاصة أن معظم الدول الآن تعرف تعددية اثنية.[80]

أما الحجة الثانية وهي التي يستعملها رواد حقوق الإنسان فهي التي تعتبر أن الانفصال يأتي من أجل تصحيح مظالم ماضية فهي الحجة التي قامت عليها جمهوريات البلطيق في بداية التسعينات من القرن العشرين ، إذ حسب هذه الحجة فان منطقة ما تملك حق الانفصال إذا ضمت بشكل غير عادل إلى دولة قائمة،و تتمتع حجة الانفصال هذه بقوة كبيرة لأنه هنا

---

[78] - مارتن غريفيثس و تيري أوكا لا هان ، مرجع سبق ذكره،ص 93.

[79] -setphane.m.saideman, rwilliamsy res « reuniting when it feel sogood§ the cause of irredentism movements or four out of nine » **http//.www.cia onet.org/isa/sas01.**

*-كان السبب في ازدياد الخلافات العرقية التي نتج عنها المطالبة بالانفصال انهيار الاتحاد السوفياتي .

[80] - مارتن غريفيثس و تيري أوكا لا هان ، مرجع سبق ذكره،ص94.

يعني استعادة المالك الشرعي لملكية سرقت منه، و سمي بحجة العدالة التصحيحية لأنه الرغبة في المطالبة المشروعة بالأرض ، خاصة إذا كانت هذه المجموعة الاثنية تهدف إلى حماية أعضاءها من الإبادة التي قد تمارسها الدولة المتواجدين ضمنها فتجتمع بذلك حجتين المطالبة المشروعة بالأرض إضافة إلى الدفاع عن النفس[81].

من خلال ما سبق نجد أن مطلب الانفصال عن الدولة أهم تهديد يواجه الوحدة الوطنية لأنه يعصف بثقافة الجماعة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى تفتيت الدولة التي بدورها غالبا ما تقاومه بالقوة كما حدث خلال الأزمة السودانية قبل انفصال الجنوب السوداني .

اعتبرت معظم الدراسات أن المجموعات الاثنية تنفصل عندما تبتعد عن الدولة و تأسس كيانا مستقلا خاصا بها ،لأن الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة ،فأي مجموعة اثنية تطالب بالانفصال هي في الحقيقة تعلن استقلالها ،كما أن الحركات الاثنية الأكثر نشاطا هي تلك التي تشعر بالخطر و التي تعاني التمييز و محرومة من المزايا الاقتصادية و السياسية والثقافية.

هناك عدة عوامل تساعد المجموعات الاثنية على الانفصال نجملها في :

*عدم استقرار الدولة التي قد تكون ضعيفة أو حتى دولة من الدول الفاشلة كما في إفريقيا الأمر الذي يجعلها عرضة للانفصال.

*البعد الجغرافي للإقليم المريد للانفصال عن مركز الدولة ،إما من خلال المسافة أو المياه مثل شرق باكستان سابقا–دولة بنغلادش حاليا–.

*تدخل الحكومات الأجنبية من خلال دعم الجماعات الاثنية بالمال و الأسلحة وحتى الدعم الدبلوماسي.

* اعتقاد المجموعات الاثنية التي يتواجد ضمن حدودها ثروات اقتصادية أن الحكومة المركزية تحرمها من الثروات الاقتصادية الموجودة ضمن أراضيها.[82]

خلاصة القول أن حجم المجموعة الاثنية و حجم إمكانياتها يلعب دورا كبيرا في نجاح العملية الانفصالية ،فكلما كانت المجموعة العرقية كبيرة بالنسبة إلى الدولة فقدرتها على الانفصال تكون أكثر، كما أن المجموعات العرقية المجتمعة في إقليم لها حظوظ في تحقيق الانفصال أكثر من تلك المتبعثرة عبر عدة مناطق في الدولة.

---

[81]- المرجع السابق الذكر،ص 95.

[2]-تيد روبرت ريجر " **أقليات في خطر**" ترجمة مجدي عبد الحليم(القاهرة، مكتبة مدبولي،1999 .) ص 350.

1-James.D. Rearon and davide.D. latin « ethnicity insurg and civil war, american political sience review, vol 97,N 12003P-81 : **http://WWW.CIAONET.ORG/ISA/SAS**.

2- **الحكم الذاتي و تفتيت سيادة الدولة:** يشتق المصطلح من الكلمة الإغريقية auto nomas و يقصد بها الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية لإقليم أو منطقة معينةأو هو منطقة مستقلة من الدولة عادة ما تمتلك ثقافة اثنية متميزة عن الدولة التي تنتمي إليها، و يختلف الحكم الذاتي في قوته و درجة استقلاليته من مجموعة اثنية إلى أخرى فهناك من يطالب بالاستقلال الثقافي – اللغة ،التربية والتعليم- كما قد يشمل الاستقلال الذاتي كل جوانب الحياة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و السياسة الداخلية ماعدا السياسة الخارجية والدفاع.[83]

للحكم الذاتي نوعان ،أما **النوع الأول** فهو الاستقلال الثقافي وهو منح المجموعة الاثنية التي تمتلك خصائص و مميزات ثقافية معينة مختلفة عن المجموعة الاثنية المسيطرة الحق في الاستقلال الذاتي،إذ تلعب اللغة دورا أساسيا في بروز الصراع بين الأقلية و الأغلبية ،فتهميش الأقلية و حرمانها من استعمال لغتها يؤدي بها إلى المطالبة بالحكم الذاتي ، لذلك يمثل منح الاستقلال الثقافي تخفيف التوترات اليومية بين الأغلبية و الأقلية خاصة أن الاستقلال الثقافي هو البديل الأقل تهديدا للوحدة الوطنية من الحرب الأهلية و الانفصال لأن أهم سبب للانفصال هو فشل سياسة الامتصاص التي تتبعها الدولة اتجاه المجموعة العرقية التي تقطن إقليمها ،وهذه السياسة تتعارض مع المجموعة الاثنية التي تتشبث و تتمسك بهويتها ،مما يتولد عنه نزاع بين الدولة و المجموعة الاثنية.[84]

أما **النوع الثاني** وهو الاستقلال الإقليمي حيث يغلب على هذا النوع الطابع السياسي إذ يملك القدرة على تلبية طموحات الأقلية الاثنية عن طريق منحها السلطة السياسية ، كما أنه يحافظ على الاندماج الإقليمي و سيادة الدولة .[85]

رغم أن الحكم الذاتي أقل حدة من الانفصال على الوحدة الوطنية إلى أن الملاحظ أن أغلب الدول التي منحت الحكم الذاتي لأقاليمها لم تتمكن فعلا من حل خلافها أو أن تعرف السلم و الأمن ، لأن المجموعات الاثنية تطالب دائما بالمزيد من الاستقلالية ،وهو الانفصال كما أن منح الدولة لمجموعة اثنية الحق في الحكم الذاتي يجعل باقي المجموعات الاثنية تطالب بالحكم الذاتي ،وبذلك يبقى الحكم الذاتي حسب رأينا بابا للمجموعات الاثنية للمطالبة الانفصال و بالتالي تفتيت الدولة الوطنية .

---

[83] - A. Rey et J. Rey-Debove, ibide , p 705.

[84] -Daniel conversi,and Autonomy : **http://www. Rapier-uni-uroc-pl/urowski**

[85]- تيد ريجر،مرجع سبق ذكره ،ص 3

من خلال ما سبق نجد أن كل من الانفصال و الحكم الذاتي يؤثران على الوحدة الوطنية للدولة و لكن بدرجات متفاوتة فبينما يعمل الانفصال على إلغاء إقليم معين من الدولة ،يحرم الحكم الذاتي السلطات المركزية من التدخل في الشؤون الداخلية لإقليم معين و بالتالي يحد من سلطتها و سيادتها على كامل ترابها.

إن مطالبة المجموعات الاثنية بحق الانفصال أو الحكم الذاتي يكون انطلاقا من مجموعة من العوامل التي تساعد هذه المجموعات في تحقيق مطالبها ،حيث ترتبط هذه العوامل في مجملها بتوزيع الخريطة الاثنية داخل الدولة،و نجمل هذه العوامل في:

1-موقع المجموعة الاثنية على سلم توزيع المناصب الهامة في الدولة ،اذ كلما احتل أفرادها مواقع هامة لدى السلطة المركزية كلما ساهم ذلك في التأثير على القرارات المتخذة من قبلها.

2- المجموعات الاثنية التي لها علاقات مع قوى خارجية أجنبية ذات عداءات مع الدولة ،تعمل هذه القوى الخارجية على مد العون لهذه المجموعات،خاصة إذا كانت دول جوار جغرافي .

3-حجم المجموعة السياسية ،إذ كلما زاد حجمها السكاني و وزنها السياسي كلما زاد تأثيرها السياسي.[86]

4-حرمان المجموعة الاثنية من المشاركة السياسية و تقلد المناصب السياسية مما يؤدي إلى تهميشها،يدفعها إلى المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي ،وهو ما فسره **جون برتون** JOHN BURTON من خلال نظرية الاحتياجات ،إذ اعتبر أنه طالما لا تلبي الدولة حاجيات الإنسان فهو يتمرد عليها سواء كانت هذه الحاجيات مادية كالأكل و الشرب والعمل أو سياسية كالمشاركة السياسية وتقلد المناصب و غيرها .[87]

انطلاقا من العوامل السابقة المؤدية إلى طلب الجماعات الاثنية لحق الانفصال أو الحكم الذاتي ،جاءت نظريتين حاولتا تفسير هذه الأسباب من خلال **نظرية الاحتياجات الإنسانية لجون بورتن john w burton** ،حيث اعتبر أن للإنسان حاجات أساسية يؤدي عدم حصوله عليها إلى النزاع بينه و بين الجماعات الأخرى المحتكرة لهذه الاحتياجات.

تشمل الاحتياجات الإنسانية حسب **بورتن** كل من الرقابة،الأمن،العدالة التحفيز،الاستجابة ،المعنى ،العقلانية ،الاعتراف والحاجة لان يدافع الواحد عن دوره في المجتمع، و قد اعتبر أن هذه الاحتياجات هي أنتولوجية فهي نتيجة للطبيعة البشرية و بالتالي هي غير قابلة للتفاوض

---

[86] - Daniel conversi,and Autonomy ,ibide.

[87] -john Brtohn « Deviance terrorism and war » **in :http://www.gmu.ed/academic/ijps/vol15 1 /burton.htm**.

لأن الأفراد ضمن مجموعاتهم يسعون إلى تحقيق احتياجاتهم ضمن بيئتهم ،و بالتالي سيؤدي منعهم إما من قبل النخب أو جماعات أخرى أو حتى مؤسسات سيكون حتما هناك صراع.

و يخلص **برتون** لنتيجة مفادها أن الصراعات الاثنية تنتج غالبا من حرمان الأفراد من الاعتراف بهويتهم من جانب المجتمع ،فالصراع بين الجماعات الاثنية أو بينها وبين الدولة يرجع إلى تأكيد الفرد على خصائصه المميزة له عن غيره ،فالصراع يأتي نتيجة الإحباط القائم نتيجة عدم وجود فرص للتنمية و عدم الاعتراف بهويته المميزة له عن غيره من خلال خصائصه الاثنية .[88]

انطلاقا مما جاء به **برتون** اعتبر **تيد ريجر** أنه على الدول التي تشهد خريطتها الاثنية تعددية أن تعمل على الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال دمج هذه المجموعات إما من خلال سياسة الامتصاص و التي تقتضي إدماج اجتماعي يراعي كل الفئات مع الحرص على تعليم اللغة السائدة إلى جانب تطوير برامج اقتصادية تخدم جميع المجموعات الاثنية بما يضمن أن تتمتع كل المجموعات بنفس الحقوق المدنية و السياسية، أو من خلال سياسة التعددية و التي تقتضي حماية الاختلافات الثقافية و الدينية مع انتهاج سياسة التعليم بعدة لغات إلى جانب تأهيل اجتماعي واقتصادي لمختلف المجموعات الاثنية و ضمان تمثيل لكل المجموعات في المجالس التشريعية و الائتلافات الحكومية .[89]

و إلى جانب نظرية الاحتياجات الإنسانية التي حاولت فهم الأسباب المؤدية إلى الخلاف أو النزاع* بين الجماعات الاثنية، نجد كذلك **نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل لادوارد آزار** Edward Azar، فهو يعتبر أن الصراع العنيف بين الجماعات داخل الدولة يكون نتيجة المطالبة بتحقيق الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأمن ،الاعتراف والقبول إلى جانب الحصول على قسط عادل من المشاركة السياسية و الاقتصادية فالنزاع بين الجماعات الاثنية لا يقوم على المصالح المادية بل على الحاجات ،حيث يعدد **آزار** هذه الاحتياجات بأنها : احتياجات الوصول السياسي ،الأمن ،القبول،المشاركة السياسية و الاقتصادية، الأمن الغذائي و الاعتراف بخصائص الفرد المميز له ضمن جماعاته [90].

---

[88]- -john Brtohn ,"conflict resolution as a political philosophy" in: **http://www.colorado.edu/conflict/ transform/burton.htm.**

[89]- تيد روبرت ريجر، مرجع سبق ذكره،ص 369.

*- يفرق **جون برتون** بين الخلاف و النزاع فالأول يكون نتيجة تضارب المصالح القابلة للتفاوض بينما النزاع فيكون من خلال الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الغير قابلة للتفاوض.

[90] -Ramsbotham oliver.w.thom,m hugh," introduction to conflict resolution, concept and definitions", in:**http://unjobs.org/authors/oliver-ramsbotham.**

يرى آزار أن هذه النزاعات الاثنية الاجتماعية تحدث غالبا في الدول النامية ،التي تتصف بنمو سكاني كبير يرافقه محدودية في الموارد و قدرة سياسية محدودة ، و بالتالي فهو يمثل العلاقة بين التخلف و الحرمان الهيكلي و الانقسامات الاثنية.[91]

من خلال ما سبق نستنتج أن الوحدة الوطنية للدولة ترتبط بعدة متغيرات تعمل على التأثير عليها، إذ أن التعددية الاثنية في الدولة إذا لم تحسن الأخيرة التعامل معها باحتوائها تتسبب في كثير من الأحيان في تفكيك الدولة من خلال العصف بوحدتها الوطنية و تماسكها الاجتماعي و الثقافي و السياسي.

من خلال تناولنا للفصل الأول خرجنا بعدة استنتاجات أهمها :

-أن الموروث الاستعماري خلف و مازال يخلف أثار عديدة على إفريقيا أهمها مشكلة الحدود الموروثة و تشتيت المجموعات الاثنية بين عدة دول.

- تعاني معظم الدول الإفريقية من طغيان المؤسسة العسكرية على الحكم الأمر الذي جعلها تعرف عدة انقلابات.

- تمتاز الدول الإفريقية بالتنوع الاثني داخل الدولة الواحدة مما جعل تحقيق الوحدة الوطنية مشروط بإيجاد حل للتنوع الاثني.

---

[91] - ibid.

الفصل الثاني:

التعدد الإثني في السودان بين التخلف الإقتصادي و عدم الإندماج الإجتماعي.

المبحث الأول: الواقع العام للسودان.

المبحث الثاني :التعدد الإثني في السودان و تأثيره على الوحدة الوطنية

منذ أن نالت السودان إستقلالها سنة 1956وهي تعاني عدة اضطرابات مست مختلف الجوانب من السياسية إلى الإقتصادية مرورا بالإجتماعية ناهيك عن الإنقلابات المختلفة التي عرفتها الدولة السودانية في ظل وجود خريطة إثنية غنية بمختلف المجموعات الإثنية ،الأمر الذي جعل السودان تقدم نفسها منذ إستقلالها على أنها دولة متعددة الإثنيات، لذلك تم وقع الإختيار على السودان من أجل دراسة العلاقة بين العامل الإثنية والوحدة الوطنية في إفريقيا .

فالسودان منذ استقلاله يمر بمراحل صعبة من أجل الحفاظ على وحدته الوطنية، خاصة بعد انفصال الجنوب و تكوينه لدولة مستقلة به بعد عقود طويلة من الصراع خسرت فيها البلاد أكثر من مليون ونصف المليون من القتلى إلى جانب الخسائر المادية التي تجاوزت المليارات، وقضت على الأخضر واليابس وخلفت الكثير من اللاجئين ،وإلى جانب هذا كله دخلت البلاد في دوامة من العطف و العنف المضاد لم تنتهي حتى بعد انفصال دولة جنوب السودان .

بالعروج على تاريخ السودان نجد أن السودان من البلدان التي تعاقبت عليها عدة مماليك،كان لكل مرحلة زمنية أثرها الكبير في ترسيخ سودان ما بعد الإستقلال بداية من الحكم المصري للسودان وصولا إلى الإنتداب البريطاني ،فبفعل الهجرات العربية إلى السودان تم إنصهار العرق العربي مع العرق الإفريقي بفعل إتحاد القواسمة من العرب و الفونج من الأفارقة و قامت بذلك السلطنة الزرقاء- 1504/1821- ،وكان دخول محمد علي إلى السودان بداية التغيير إذ تم تغيير العاصمة من "**سنار**"إلى **الخرطوم** ، ثم تم السماح بالتغلغل البريطاني في السودان من خلال الجنرال البريطاني "**غوردن**"،ثم جاء الجنرال "**كرومر**" ليكون حاكما على مصر و السودان حتى مجيء الثورة المهدية و قيام دولة الدراويش،التي استمرت من 1885 إلى غاية 1898 ،إذ عاود البريطانيون تدخلهم سنة 1896 بالتعاون مع مصر وتم الإستيلاء على السودان و توقيع إتفاقية "السيادة المشتركة" و بذلك أصبحت السودان تحت الحكم المشترك لكل من مصر و السودان،و خلال هذه الفترة إندلعت حرب أهلية بين السودان و جنوبه سابقا استنزفت كل طاقاتها .[92]

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تصاعدت دعوات الإستقلال في مصر ثم تبعتها السودان التي نالت إستقلالها سنة 1956، إلا أن بريطانيا بقيت محافظة على مركزها في الجنوب –

[92]-كمال موريس شربل" **الموسوعة الجغرافية العربية** " ،(لبنان ،دار الجيل ، الطبعة الأولى ،1998) ص ص 276،278.

دولة جنوب السودان حاليا –، ومنذ ذلك الحين عرفت السودان عدة حكومات،و عدة انقلابات عسكرية إلى جانب الحرب الأهلية التي استنزفت كل طاقاتها ،في ظل خريطة إثنية غنية ، فهل يعود عدم الإستقرار الذي تعرفه السودان إلى التنوع الإثني داخلها،أم إلى أسباب أخرى؟

المبحث الأول: الواقع العام للسودان.

يشير وجود جماعات إثنية عديدة داخل الدولة الواحدة إلى كثرة الانتماءات المتعددة ضمن الجماعة الوطنية الواحدة ،إلا أن حجم الإختلافات تختلف من دولة إلى أخرى،إذ على الرغم من أن الكثير من الدول تشهد تنوع إثني إلا أن وتيرة النزاع داخل الدولة بفعل هذا التعدد تختلف من دولة إلى أخرى ، حيث نجد أن بعض الدول المتقدمة تعرف تعدد إثني داخل حدودها، فمثلا نجد فرنسا تعاني من مشكلة الجماعات الإثنية المتواجدة في كل من بريتانيا، الباسك و كورسيكا والتي مازالت تطالب بالحكم الذاتي من أجل الحفاظ على خصوصيتها الثقافية.

كما تعاني بلجيكا من الصراع الدائر بين الوالون و الفلاندرز*،و إلى جانب هذا نجد أستراليا تعاني من مشكلات بسبب التنوع في خليط أجناسها.[93]

بالرغم من وجود مشكلة التعدد الإثني في الدول المتقدمة إلا أن الكثير من هذه الدول إستطاعت تحقيق الإندماج الوطني أو الوحدة الوطنية،على عكس الدول الإفريقية التي تعاني من مشكلة التعدد الإثني على درجة كبيرة من التعقيد، يغلب على شعوبها طابع الصراع لا التعاون وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل، لما تمتاز إفريقيا بتوتر كبير في خريطتها الإثنية ؟ أو بعبارة أخرى ما سبب تأثير التعدد الإثني على وحدة دولها الوطنية ؟

سنحاول دراسة تأثير العامل الإثني على الدول الإفريقية من خلال دراسة تأثيره في السودان،هاته الدولة التي منذ استقلالها سنة 1956 وهي تعاني من صراعات إثنية و نزاعات على عدة جبهات لذلك تم تخصيص هذا المبحث لدراسة الواقع السوداني .

المطلب الأول: دراسة جيو إستراتيجية للسودان.

---

[93]- إبراهيم البغدادي، مرجع سبق ذكره،ص ص 15،18.

*- الوالون هم الناطقون بالفرنسية و يقطنون في جنوب بلجيكا ،أما الفليمنغ أو الفلاندرز فيسكنون الشمال و يتكلمون الدويتشية.

يعرف العلم الجيوبولتيكي بأنه ذلك العلم الذي يبحث في درجة إعتماد الأحداث والتطورات السياسية على المجال الأرضي، ويضع أسس بناء قوى للدولة التي يقوم عليها فن العمل السياسي لتأمين مصالح الدولة الحيوية، وأن المجال الحيوي هو تلك المساحة الجغرافية ذات القيمة السياسية أو الإقتصادية أو الإستراتيجية أو المعنوية التي قد تكون سهولا أو أنهارا أو مناطق ساحلية أو مضايق بحرية أو مناطق غنية بثراوتها ومواردها الطبيعية. ويُعنى علم الجيوبولتيك بوضع سياسة واقعية للدولة على ضوء الحقائق الجغرافية ومجرى العلاقات الدولية، تهدف إلى الدولة القومية وهو لا ينظر إلى الدولة في أطار حدود ثابتة، ولكن ينظر إليها كيانا سياسيا وإجتماعيا وثقافيا و تكنولوجيا وعسكريا قابلاً للتمدد والإنكماش،أي قابلاً للتغيير طبقا لنمو وقدرات هذا الكيان.[94]

أطلق قديما على السودان إسم "النوبة "أي بلاد الذهب ثم مملكة "ميروي" وبعدها "مملكة سنار" وبعد 1821 أصبح يعرف بالسودان الإنجليزي المصري[95]، و كلمة السودان تعني بلاد السود إذ أطلقت على كل الأراضي الواقعة جنوب مصر والصحراء الكبرى لأن معظم سكانها ذو بشرة سوداء و قد إستخدم الأوروبيون لفظ بلاد السود و عمموه على حزام السافانا الذي يمتد من بلاد السودان إلى غاية المحيط الأطلسي.[96]

تتواجد دولة السودان ضمن حدود القرن الإفريقي،وهو ذلك الرأس الناشئ من اليابسة الناطح البحر على شكل قرن يشق الماء شطرين ،أحدهما في الشمال وهو البحر الأحمر و الثاني في الجنوب و يشمل المحيط الهندي،و عليه فإن القرن الإفريقي يشمل كل من أثيوبيا،الصومال،جيبوتي، كينيا و السودان ويقع ضمن ما يعرف اليوم **بقوس الأزمة** و الذي يضم القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية و منطقة الخليج.[97]

إنطلاقا مما سبق يتميز السودان بموقع إستراتيجي مهم، نتيجة لإطلالته على البحر الأحمر، ذلك الممر المائي الحيوي ذو الأهمية الإستراتيجية،عالمياً وإقليمياً، فضلاً عن أن السودان يقع

---

[94]-الأهمية الجيوبوليتكية لجنوب السودان من الموقع الإلكتروني:
Htt// :www. Almokatel.com
2- مسعود الخوند" **الموسوعة التاريخية الجغرافية** " (لبنان ،الشركة العالمية للموسوعات، الجزء 9، 2004). ص 215.

[96] -محمد عدنان مراد" الجمهورية الديمقراطية السودانية بين الوحدة و التجزئة" ، منشورات دار الفكر السياسي اللبنانية، من الموقع الالكتروني:**http// : www. Elfiker elsiyasi.com/pdf**
*فقدت السودان بعد انفصال الجنوب عنها ما يقارب ربع مساحتها إذ كانت مساحتها قبل الانفصال 2.505792.
[97] -بيركيت هايتي سيلاسي،**"الصراع في القرن الإفريقي"**، ترجمة عفيف الرزاز،(لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية ،1980)، ص11.

في منطقة القرن الأفريقي، تلك المنطقة ذات الأهمية الجيوبولوتيكية،وهي في الوقت نفسه إحدى مناطق الغليان في العالم، حيث تعجّ بالاضطرابات والحروب الأهلية.

يقع السودان في الشمال الشرقي من القارة الإفريقية ما يجعلها تعتبر حلقة وصل بين العالم العربي ككل، بين خطي عرض 8.45 و28.8 وبين خطي الطول 21.و38.34 عاصمتها الخرطوم و تجاورها سبعة دول هي: مصر،أريتيريا،إفريقيا الوسطى،إثيوبيا،تشاد وليبيا بالإضافة إلى دولة جنوب السودان.[98] تبلغ مساحتها مليون و ثمانية مائة و اثنين و ثمانون كيلومتر مربع*أما عدد سكانها فبلغ عقب أول احصاء صادر عن الحكومة السودانية عقب انفصال دولة جنوب السودان عنها هو 33419625 نسمة.[99]

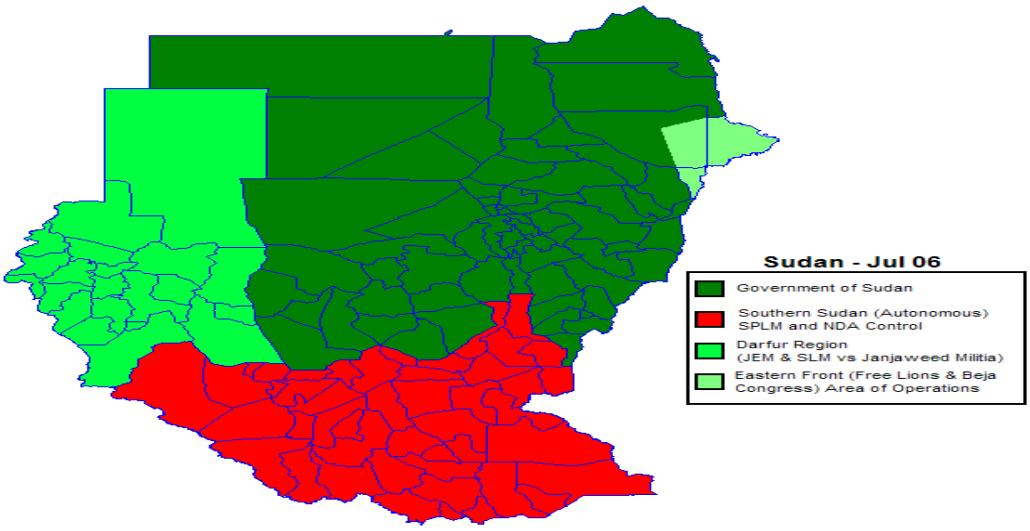

خريطة رقم01 السودان بعد انفصال دولة جنوب السودان عنها.

المصدر:

http://www.nationsencyclopedia.com/economies/Africa/Sudan-INDUSTRY.html

كما يُشكل السودان أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى مصر،لأن نهر النيل يمر عَبَرَ أراضيه، والمشروعات الإستراتيجية،المطلوب إقامتها لزيادة حصة مصر من المياه للتغلب على المتسرب من مياه النيل، تقع على الأراضي السودانية.

---

[98]-نقلا عن مدير مصلحة المساحة السودانية محمد الصادق من الموقع الالكتروني:
www.aleqt.com/2011/07/10/article-557585.html.

[99]- المرجع السابق الذكر.

إن المساحة الكبيرة التي تتربع عليها السودان جعلت الكثير من الجغرافيين يصفونها بأنها صورة مصغرة عن إفريقيا، فالتنوعات فيها عديدة شانها شأن القارة الإفريقية، حيث أن اتساع مساحة السودان قد أدى إلى تنوع مناخي و نباتي فيها أثر على العديد من الجوانب أهمها النشاط الاقتصادي،فمناخ السودان يتراوح مابين المناخ الصحراوي الجاف و المناخ الاستوائي الرطب.[100]

إضافة إلى هذا التنوع المناخي نجد أن السودان يمر على أراضيها أهم مورد مائي في إفريقيا،نهر النيل الأمر الذي جعلها قبلة للهجرات من إفريقيا و شبه الجزيرة العربية على نحو أدى إلى زيادة التعدد الاثني فيها عبر فترات زمنية مختلفة .

كما تجدر الإشارة إلى أن السودان بحدودها الحالية هي حديثة التكوين،إذ لم يتم تجميع مجموعاتها الاثنية تحت حكم واحد إلا مع الحكم العثماني المصري سنة 1820،كما أن مديرية دارفور لم تنظم تحت الحكم السوداني إلا سنة1917،مما يعني أن العلاقات بين مختلف الجماعات التي تقطن السودان مازالت حديثة لم تتح لها الفرصة للتفاعل السلمي كي تنصهر هذه الجماعات في بوتقة واحدة.[101]

لعب الموقع الجغرافي للسودان دورا مهما في صياغتها لعلاقتها مع جيرانها إذ منذ استقلالها سنة 1956 و حتى إنفصال الجنوب عنها عرفت حدود مترامية الأطراف و منفتحة على تسعة دول أما اليوم فتجاور على حدودها سبعة دول، منهم دولة جنوب السودان التي انفصلت عنها في جوان 2011، كما أن حدود السودان مع جيرانها لا تفصلها أية حواجز أو موانع طبيعية الأمر الذي جعلها تتأثر بالأزمات القادمة من هذه البلدان،ما فرض عليها أن تنتهج في كثير من الأحيان سياسات تتوافق مع مصالح جيرانها حفاظا على أمنها،إلا أنها لم تستطع أن تنتهج بشكل دائم سياسات توافق جيرانها .[102]

---

[100]-Oluwadare Aguda, « arabsim and panarabsim in sudanese politics», journal of modern African studies, vol 11,no,2 1973 : **http://www.thinkcomputer.com**

[101]- إبراهيم أحمد نصر الدين"الاندماج الوطني في أفريقيا و الخيار السوداني"، **مجلة المستقبل العربي** ،(العدد 28 ،سنة 2007)، ص40.

[102]- إجلال رأفت و آخرون **"السودان على مفترق الطرق"**، (لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2006.) ص34.

خريطة رقم02 موقع السودان على الخريطة الإفريقية.

المصدر : Andreas mehler ,hening melber and klass van warlraven « AFRICA YEARBOOK » ,brill leiden .boston.2008

لقد لعب الموقع الجغرافي للسودان أهمية كبيرة تعدى تأثيرها المناخ والتضاريس الجغرافية،للوصول إلى السياسة الداخلية والخارجية و كذا مجريات الأحداث،إذ خلال مسيرة السودان مع الحروب الأهلية ظل دائما طرف ثالث من جيرانها داعما لحركات التمرد داخلها و هو الأمر الذي سوف نراه خلال هذا الفصل ابتداء من أزمة دارفور وما لعبته دول الجوار في تسلح المنطقة ووصولا لدعم إريتريا للحركة الانفصالية في جنوب السودان سابقا.

المطلب الثاني:الأوضاع الاقتصادية للسودان.

إن البنية الاقتصادية للسودان ليست وليدة العصر الحالي ،بل هي خلاصة تراكمات العصور الغابرة ، فخلال عملية صياغة القوى السياسية و الاجتماعية في السودان خلال فترات مختلفة ،أدى إلى عملية التراكم و إعادة الاستثمار.

قبل إستقلال السودان سيطرة المجموعات الطائفية و الاثنية على الاقتصاد السوداني،إذ شهد السودان تنمية مقتصرة على منطقة معينة تتكون من المناطق النيلية شمال الخرطوم ،مناطق النيل الأزرق و الأبيض جنوبي الخرطوم ،وسط كردفان و جنوب مديرية كسلا و كان لهذا الأثر الكبير في تحديد الديناميات الخاصة بالسياسة السودانية [103].

[103]- ابتسام محمد الجازولي **"العامل الاثني و أثره على المشاركة السياسية في السودان 2005/1989"**،(بحث مقدم الى كلية الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير ،جامعة الخرطوم ،كلية العلوم السياسية و الاقتصاد،بحث غير منشورسنة 2009)، ص 91

خلال الحكم البريطاني للسودان،قامت القوى الاستعمارية بإعادة صياغة الاقتصاد السوداني،بمساعدة صفوة موالية لها للاستفادة من كل مكتسبات البلاد المتاحة لها لذلك نجد أن الصفوة الموالية للحكم الاستعماري كانت الوريث الشرعي للحكم الأجنبي،إذ ورثت عنه كل إمتيازاته بحكم ولائها السابق حيث وصل إلى الحكم فيما بعد الاستقلال رجال عملوا على المضي في نفس درب السياسة الاستعمارية الموروثة.

إتبعت قيادات ما بعد الاستعمار سياسات تهدف إلى توسيع المشاريع الزراعية التجارية الموجهة للتصدير مثل مشاريع الري الكبرى،المناقل لزراعة القطن و مشاريع الزراعة الآلية كزراعة السمسم للتصدير والذرة للسوق المحلي و ذلك بغرض سيادة الإيرادات،كما سنت قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1959 و قانون الشركات لسنة 1956 اللذين تضمنا السماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في كل المجالات المختلفة.[104]

يصنف السودان من بين الدول الأفقر في العالم رغم الإمكانيات الطبيعية التي يزخر بها، يعتمد إقتصاده على الزراعة أساسا إذ يتمتع السودان بالشروط اللازمة من حيث المناخ و التربة لمضاعفة المنتوج الزراعي،و تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما يزيد عن 200 مليون فدان،إلا أن المستغل منها هو 8 بالمائة ،و الذي يروى أقل من أربعة ملايين[105].

تعتبر **الزراعة** أهم مورد لعيش السودانيين،حيث يمارس الزراعة أكثر من61 % من السكان حسب تقديرات سنة 2004 وعلى الرغم من أن **الزراعة** في السودان تعد عماد الاقتصاد إلى أن الأولوية مازالت تعطى لمشروعات الري كما في العهد الاستعماري،إذ تعمل السودان منذ استقلالها على تقوية البنى التحتية و زيادة الأراضي المروية، بهدف جلب الاستثمارات الخارجية[106]، لذلك نميز بين أربعة أنواع من الزراعة في السودان تصنف على أساس الري،هي الزراعة المطرية المعتمدة على مياه الأمطار و تغطي حوالي 25% من الأراضي الصالحة للزراعة إلى جانب الزراعة عن طريق الري الصناعي من خلال نهر النيل و روافده،و تشكل

---

*-في عهد الحكم العثماني المصري تراكم رأس المال عند زعماء القبائل خاصة القبائل المطلة على أعالي النيل ذات الارتباطات المصرية إلى جانب أعمدة الأرستقراطية الدينية.

[104]- حيدر إبراهيم علي"**المجتمع السوداني و التحول الديمقراطي في السودان** "، (القاهرة ، مركز بن خلدون ، 1996)، ص 47.

[105]- مسعود الخوند،مرجع سبق ذكره، ص 217.

[106]- عبد الوهاب الكيالي "**موسوعة السياسة** "،(لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الثالث،1993)،ص 267.

بدورها 25% من الأراضي المزروعة بالإضافة إلى الزراعة الآلية و التي تشكل 12%،إلى جانب الزراعة التقليدية في أطراف القرى و البوادي.[107]

تعتمد السودان في اقتصادها على منتوجات زراعية معينة عمدت على استغلالها منذ استقلالها و أهم هذه المنتوجات يبينها الجدول التالي:

المنتوج الزراعي	كمية الإنتاج خلال السنة
السمسم	220.000 طن
قصب السكر	5950.000 طن
الطماطم	240.000 طن
القمح	249.000 طن
الأرز	1.700 طن
الذرة	3.045.000 طن
البطاطا	136.000 طن
القطن	172.000 طن
الفول السوداني	980.000 طن

جدول رقم:03 المحاصيل الزراعية في السودان سنة 2010.

المصدر: http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Sudan-AGRICULTURE.html

يبرز الجدول بوضوح أن السودان من بين أهم الدول المنتجة زراعيا في العالم حيث تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج السمسم عالميا بعد كل من الهند و الصين،إلا أن الملاحظ أن السودان رغم الإمكانيات الزراعية التي تمتلكها يشتكي أغلب سكانها من قلة الغذاء أو بعبارة أصح من انعدام الأمن الغذائي هذا من جهة ومن جهة أخرى تسارع الكثير من الدول إلى إقامة مشروعات استثمارية زراعية في السودان بفعل إغراءات خصبة الأرض ووفرة الإنتاج بالرغم من عدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه.

4-الزراعة في السودان من الموقع الرسمي للحكومة السودانية :
http://www.tpsudan.gov.sd/fair/SUDAN%20ZIRAI%202011%20BROCHURE.pdf

تهتم الكثير من الدول بالزراعة في السودان،و من أهمها الدول العربية التي بدأت تحت منبر الجامعة العربية من خلال الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بتنفيذ مشروع مشترك مدته 25 سنة ابتدءا من سنة 1975 إذ هدفت الدول العربية إلى تقوية البنية التحتية للسودان وربط كل المناطق الزراعية ببعضها البعض و استغلال الثروة الحيوانية و كذا تأسيس صناعة غذائية في السودان من أجل جعل السودان سلة للغذاء العربي توفر للدول العربية كل احتياجاتها من الغذاء،إلا أن هذا المشروع صادفته العديد من العراقيل أهمها الصراع الذي كان دائرا بين الشمال و جنوبه سابقا وأزمة دارفور.[108]

إلى جانب الاتفاقات العربية المشتركة مع السودان ضمن إطار الجامعة العربية عمدت الكثير من الدول العربية إلى عقد اتفاقات ثنائية مع السودان،من أهم هذه الاتفاقات نجد الاتفاقية الأخيرة لسنة2011 بين السودان و مصر و التي نصت على استثمار مصر في السودان في زراعة كل من القمح الذرة و القصب السكري دون اضطرارها للتشارك مع شركات سودانية،مع اشتراط السودان لتوفير مصر لكل المعدات اللازمة للزراعة و التكفل بها، مثل هذا الاتفاق يبرز بوضوح عجز السودان المالي و حاجاتها إلى الاستثمارات الخارجية من أجل دفع القطاع الزراعي [109].

أما **الثروة الحيوانية** فتحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني،من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أزيد من مليون و ثلاثين ألف رأس بالإضافة إلى الثروة السمكية المتواجدة في المياه العذبة و البحر الأحمر ويمكن تعداد الثروة الحيوانية في السودان من خلال الجدول التالي:

جدول رقم:04 الثروة الحيوانية في السودان.

نوع المنتوج الحيواني	عدد الرؤوس	كمية اللحوم المنتجة منه في السنة.
أبقار	226.000.00	300.000 طن
جمال	290.000.0	170.00 طن
خراف	190.000.00	105.000 طن

[108]-عبد الوهاب الكيالي ،مرجع سبق ذكره ،ص 168.
[109]-مجلة الخيرات الزراعية :
http://www.alkherat.com/vb/showthread.php?

ماعز	140.000.00	190.00 طن
دجاج	300.000.00	160.00طن

المصدر:كمال موريس،مرجع سبق ذكره ،ص 289،288.

رغم الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها السودان،والتي جعلتها تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا بعد أثيوبيا[110]،إلا أنها غير مستغلة تجاريا ما جعلها مورد اقتصادي غير مستغل كان بامكانه منح الاقتصاد السوداني مداخيل كبيرة،فعلى غرار بعض الاتفاقيات لتصدير الأغنام والأبقار للدول العربية و التي لا ترقى إلى مستوى كبير،تبقى الثروة الحيوانية في السودان مهملة من حيث دورها في تطوير الاقتصاد.

و تحتل **الصناعة** المرتبة الثالثة في الاقتصاد السوداني، حيث لا تشكل أكثر من 12% من إجمالي الناتج الداخلي [111]، وتعتمد الصناعة في السودان على الصناعات التحويلية الزراعية و التي من أهمها صناعة النسيج و خاصة معالجة القطن ،إذ تملك "مؤسسة الجزيرة "أكبر مجموعة لمعالجة القطن في العالم،وبفعل توفر الخام الجيد في البلاد تتجه السودان نحو تطوير صناعة الغزل و النسيج[112]،حيث بلغت طاقة الغزل59 ألف طن و النسيج 300 مليون ياردة و21 مليون قطعة ملابس جاهزة.

كما تشمل الصناعة في السودان قطاع الجلود،التي تحقق رقما هاما في الصادرات السودانية،إذ يتزايد إنتاج الجلود مع تزايد الثروة الحيوانية،حيث يقدر إنتاج الجلود في السودان ب 900ألف جلد بقري و9 مليون جلد الضأن والماعز.

أما فيما يخص صناعة الزيوت و الصابون و التي بدأت مع مطلع 1960،فتتميز بطاقة تصنيعية عالية حيث تقدر صناعة الصابون ب 520ألف طن غسيل و 46 ألف طن قطع إلى جانب مستحضرات التنظيف ب20ألف طن،أما الزيوت فيقدر حجم إنتاجها بحوالي3 مليون طن والتي أهمها زيوت بذرة القطن،عباد الشمس،الفول السوداني و السمسم.

[110]-عبد الوهاب الكيالي مرجع سبق ذكره،ص277.
[111]-الاقتصاد السوداني:
http://www.alnilin.com/news-action-show-id-25182.htm
[112]- مسعود الخوند، مرجع سبق ذكره ،ص 147.

إلى جانب هذه الصناعات نجد كذلك صناعة مواد البناء،إذ تتوفر السودان على وفرة كبيرة في الخامات المحلية و بالأخص الرخام الأبيض و الأسود، كما يوجد في السودان مصنع لصناعة الجرانيت بطاقة 9 ألاف متر مربع في العام.

يعد **النفط السوداني** من الخامات الخفيفة، بدأ التنقيب عنه مع مطلع1974 بالشراكة مع شركات نفطية أجنبية،إلا أن الاستثمار في النفط بلغ ذروة اهتمام الحكومة السودانية في العشر سنوات الأخيرة.

كانت بدايات التنقيب عن النفط مع شركة "شيفرون" الأمريكية من خلال اتفاقيتين الأولى سنة 1974 و الثانية سنة 1979،لتعقبها اتفاقيات لتنقيب عن النفط في وسط السودان مع"توتال" الفرنسية و "صن أويل"الأمريكية عامي 1980 و 1982 ثم وقعت السودان خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى1997 غاية عدة اتفاقيات مع شركات كندية ،صينية بالإضافة إلى شركة الخليج للنفط،و بلغ الإنتاج السوداني للنفط ألف برميل يوميا.[113]

تأثر إنتاج النفط في السودان بانفصال دولة جنوب السودان، حيث خسرت السودان عدة آبار في الجنوب، ورغم تصريحات رئيس أعمال التنقيب و الإنتاج بوزارة النفط **أزهري عبد القادر** بأن السودان قامت بزيادة إنتاج النفط في إقليم كردفان ليبلغ 30 ألف برميل من خلال إدارة الشركة الصينية للنفط،مما يجعل السودان يحافظ على إنتاج إجمالي يصل إلى 100ألف برميل يوميا،إلا أن هذا لا يمنع من أن السودان خسرت 500ألف برميل يومي كان قادم من الجنوب،و هو ما يعني خسارة ضخمة في إيرادات النفط التي يتشكل أكثر من 90 % من إيراداتها الأجنبية و 45% من الميزانية بكاملها.[114]

لاحظنا من خلال استعراضنا لأهم قطاعات الاقتصاد السوداني أن السودان تحتوي على أراضي خصبة و على إمكانيات كبيرة لري هذه المساحات،إلى جانب إنتاجها الكبير للعديد من المنتجات الزراعية،إلا أن هذا لم يمنع من تصنيف أداء الاقتصاد السوداني ضمن المعدلات المنخفضة،كما أن الكثير من سكان السودان يعانون الفقر،و سوء التغذية و قلة الدخل الأمر

---

[113]- الاقتصادالسوداني ،مرجع سبق ذكره.

[114]- شمال السودان يزيد إنتاجه النفط ،مقالة في :
http://www.Aljazeera.net/nr/exeres/151b97c2-23d0-4bf9-116043807cef.htm.

الذي جعل الاقتصاد السوداني يوصف بأنه اقتصاد ذو تنمية غير متوازنة بل يربط عدم التوازن بكثرة الجماعات الاثنية الموجودة على الخريطة السودانية،فكيف ذلك؟

***التنمية الاقتصادية الغير متوازنة و علاقتها بالاثنية:**

اعتبر **صديق أمبيدة** أن" أداء الاقتصاد السوداني على المستوى التجميعي يتراوح بين معدلات ايجابية متواضعة إلى معدلات سالبة طيلة الفترة التي أعقبت الاستقلال غير أن الفوارق بين بعض الأقاليم و غيرها قد ازدادت كما يرى كثير من المختصين فالحكومات الوطنية المتعاقبة عملت على تكريس الوضع الذي خلفه المستعمر من تخلف للمجتمع و ازدواجية التعامل بين علاقات الدم و التعصب الاثني.."[115]

فقد عرف نظام الحكم في السودان مركزية قابضة في كل الحقب السياسية، حيث يقوم على سيطرة النخب البيروقراطية في الدولة و هيمنتها خاصة في المناطق النيلية،كما أنها مركزية لا تسمح بمشاركة الآخرين السلطة،خاصة الأطراف نظرا لضعف علاقات الدولة بالمجتمعات المحلية الطرفية – كما سنراه لاحقا– و يمتد هذا الحرمان إلى إقصاء الصفوة في الأطراف من المشاركة.

لذلك يربط بين النمو الاقتصادي و النزاع الاثني في السودان،إذ أن النزاع الاثني يتقاطع عادة مع التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي الذي يزيد من حدة التنافس الاثني حيث أن قلة الموارد و سوء إدارتها يزيد من حدة التنافس بين الجماعات الاثنية كما جاء به **جون برتون**، فشعور إحدى الجماعات الاثنية بأنها مهمشة يؤدي إلى تضييق فرص التكامل بين المجموعات الاثنية. [116]

إن ما يلاحظ على السياسة الاقتصادية السودانية أنها سياسة تستهدف بعض المناطق على حساب الأخرى،فقبل انفصال دولة جنوب السودان كانت التنمية مقتصرة على المناطق الشمالية إلا أن هذه التنمية كانت تهدد النسيج الاجتماعي الشمالي نفسه، لعدة أسباب كانت و مازالت مستمرة إلى اليوم حيث أن السياسات الاقتصادية كانت تعمل على تهميش لبعض المناطق على

---

[115] صديق أمبيدة "مؤشرات الغبن التنموي في الريف السوداني":
http://www.fridirech airasse.2003/vol 78/PDF

[116] - عبد الرحيم آل بلال "نمط الحكم و نمط التنمية في السودان http://www.fridirech airasse.2004/vol 28/PDF

حساب دعم التنمية في الخرطوم و الجزيرة،كما أن سياسات السوق المفتوح جعلت الكثير من المناطق في السودان تعاني من الفقر،وما تزيدها السياسات القائمة على التمييز إلا فقرا.

ذلك يوصف الإقتصاد السوداني بأنه إقتصاد غير مكتمل النمو الرأسمالي ،فضلا على أنه إقتصاد تابع و مشوه ،فنمط الإنتاج الرأسمالي متعايش مع أنماط و أشكال إنتاج ما قبل الرأسمالية في تشكيلة يسيطر عليها نمط الإنتاج الرأسمالي لكنها تحتوي على وجود عناصر ما قبل الرأسمالية ،وتتميز هذه الاقتصاديات بتداخل العناصر الريعية مع العناصر الرأسمالية الغير مكتملة النمو،مما يفتح الباب واسعا أمام مجموعات عديدة لجني امتيازات دون مجهود مقابل،كما أن الإنتماء لمجموعة اثنية معينة يمنح الأفراد إمتيازات على حساب المجموعات الأخرى،إذ أن الجماعات الاثنية المسيطرة على الحكم و التي ورثها السودان من الحقبة الاستعمارية ،تعمل على الحفاظ على تماسكها من خلال تصميمها لخطاب رمزي يربط بين الإقتراب من مصالحها و امتيازاتها و تهديد كيان الأمة [117]، فالجماعات الاثنية المسيطرة على الحكم لا تقبل المنافسة الإقتصادية و التعايش في إطار نظام واحد يقوم على المساواة و سيادة حكم القانون، فكلما كانت العناصر الريعية- غير الإنتاجية أو الطفيلية- غالبة كلما قل قبول النخب الاثنية المهيمنة بالمساواة و عدالة الفرص و كلما زاد تمسكها بهويتها التي تعلن أنها مهددة، فتميزها داخل جماعتها الاثنية هو مصدر إمتيازاتها و بالتالي كلما ضعفت العناصر أو تلاشت العناصر الريعية في النشاط الإقتصادي و كلما نضجت العناصر الرأسمالية كلما شعرت النخب الاثنية المهيمنة بالثقة في نفسها و إستعدادها للمنافسة الاقتصادية و قبول الآخر اجتماعيا و سياسيا.[118]

مر الاقتصاد السوداني منذ 1956 إلى الآن بثلاث مراحل نقسمها كالأتي:

المرحلة الأولى فترة التوازن التنموي 1956-1975:خلال هذه المرحلة سيطرة القوى التقليدية الموروثة عن الإستعمار على الاقتصاد بمساعدة القوى الوطنية الجديدة

حيث عملت هذه القوى على المحافظة على النمط الإقتصادي الذي كان سائدا في الفترة الإستعمارية،وبذلك إقتصرت التنمية الإقتصادية على الري و صناعة و إنتاج القطن،خاصة و

---

[117]- المرجع السابق الذكر.

[118]- حيدر إبراهيم ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 47،48.

أن الفئات الحاكمة تنحدر بالأساس من حزب الأمة و الوطني الاتحادي اللذان يضمان فئات من المزارعين و الرعاة و منتجي الريف و الطبقة المدنية الوسطى.[119]

المرحلة الثانية فترة الانتقالية1975-1989:خلال هذه الفترة انتقلت السيطرة على الدولة من القوى التقليدية إلى البرجوازية،التي عملت على التعاون مع رأس المال الأجنبي من خلال المشاريع الزراعية لغذاء الشرق الأوسط و مصانع السكر،بالإضافة إلى التنقيب عن البترول.

تميزت هذه المرحلة بمحاولة البرجوازية الاستفادة من الحكم و تحقيق أرباح خاصة لها،خاصة مع التحالف الذي نتج بين النخبة الشمالية و النخبة الجنوبية في ذلك الوقت-دولة جنوب السودان حاليا- بفعل اتفاقية أديس أبابا، إلا أن الأمر لم يستمر بفعل انتفاضة1983 التي نتجت بفعل تحالف القوى التقليدية و الحركة السياسية للتضامن مع شؤون الريف بالإضافة إلى تصعيد الجنوب لضرباته، لكن هذه الإنتفاضة سرعان ما أفرغت من محتواها بعد سيطرة قوى الإنقاذ على السلطة في يونيو 1989و إتباعها لسياسة اقتصادية قاسية عرفت بسياسة **الصدمة الإقتصادية** حيث عملت الحكومة على تغطية تكاليف الحرب مع الجنوب -دولة جنوب السودان حاليا- في ظل ظروف داخلية و خارجية قاسية فعمدت إلى رفع الدعم عن التعليم و الصحة و السلع الغذائية الضرورية و تخفيض العملة السودانية بنسبة تفوق 500% ،و الملاحظ أن هذه السياسات اتبعت دفعة واحدة دون تدرج،الأمر الذي أدى إلى عدم تحمل الشعب لها فقد كانت فوق طاقته،كما أنها أدت إلى نتائج اجتماعية مخيفة ،فإزدادت نسبة الفقر و إنتشرت الأوبئة و عجز الاقتصاد عن تحقيق أدنى مستويات الحياة الكريمة للشعب السوداني[120].

المرحلة الثالثة فترة تعميق التفاوت التنموي اثنيا و اجتماعيا من 1989 إلى اليوم:

خلال هذه الفترة تمكنت القوى الريعية من المشاركة في السلطة و عملت على الدخول في شراكات مع رأس المال الأجنبي خاصة في الإقليم العربي الإسلامي، فقد نجحت هذه الفئة من حشد الدعم وتكوين قاعدة شعبية بفعل إخفاق النخبة التقليدية و قدمت نفسها كنخبة بديلة إسلامية وما ساعدها هو الإعلان عن تنمية إقتصادية بمساعدة بنوك و مؤسسات خارجية إسلامية ،إذ قامت بإجراء تعديلات إقتصادية أهمها خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة

---

[119]- ابتسام محمد الجز ولي،مرجع سبق ذكره، ص130.

[120]- المرجع السابق الذكر ،ص ص 130،132.

بهدف خلق قاعدة اجتماعية و اقتصادية ترتبط مصالحها بالنظام،كما ركزت على تطوير صناعة وإستخراج الذهب و البترول وبذلك أصبح الاقتصاد السوداني ككل مرة إقتصاد ريعي.

نجح النظام في تكوين قاعدة شعبية عريضة مكونة من الفئات الوسيطة و الدنيا في الطبقة الوسطى و المشكلة من التجار و الصناعيين و الحرفيين و طبقة رجال الدين و موظفي البنوك و المؤسسات و المنظمات الإسلامية بالإضافة إلى الجيش و بعض القطاعات الطلابية وبفعل هذه القاعدة الشعبية قامت السلطة بإفراغ الخدمة المدنية من الكوادر المهنية التقليدية و نقل ملكية مؤسسات و بنوك الدولة إلى نقابة الجبهة الوطنية تحت شعار الخصخصة وهو الأمر الذي أدى إلى نمو طبقة اقتصادية جديدة مكونة من كبار التجار و الرأسماليين و المضاربين و المصدريين و صغار متوسطي التجار و المصرفيين ووكلاء الشركات الأجنبية .[121]

كان لهذه السياسات الإقتصادية تأثير على الجانبين الاثني و الإجتماعي،إذ خلقت تنافر كبير بين الأغلبية الفقيرة و الأقلية الثرية هذا من جهة،و بين النخب الربيعية الرأسمالية المتنافسة على إستقطاب مصادر النفوذ و الثروة خاصة النخب الاثنية من جهة أخرى وهو ما أدى إلى سخط إجتماعي بسبب إرتفاع البطالة في الريف و المدن و إزدياد نسبة الفقر،و بذلك مثلت السياسات الإقتصادية للإنقاذ نكسة للسياسة السودانية إذ أن الحكومة أعلنت عن نهج إسلامي يمس مختلف شؤون الحياة،إلا أن بيع مؤسسات الدولة و خصخصة المؤسسات أدى إلى تناقض بين الفكر الذي دعت له الدولة وبين ممارستها وهو الأمر الذي أدى بالاقتصاد السوداني إلى الدخول في أزمة مديونية كبيرة.

حيث قدرت الديون السودانية مع نهاية سنة 2010 ب 36 مليار دولار منها 32% أصل دين و 55% فوائد التأخير و نسبة 13% فوائد تعاقدية[122]،إن هذا الرقم الضخم من الديون جعل السودان تصنف من بين البلدان الأعلى دينا في العالم ،و جعل معظم مشاريعها التنموية تقف عاجزة عن الحراك و التطور ،الأمر الذي يجعل سوء تسيير الحكومة المتهم الأول في القضية.

---

[121]- المرجع السابق الذكر ،ص133.

[122]-زهير حمدان "ديون السودان معضلة الوحدة و الانفصال"، على الموقع الالكتروني:
HTT://WWW aljazeera net/nr/exeres/8f46223c-ofco-464e-97a9-.1cdcbb6156fd.htm

بعد انفصال دولة جنوب السودان عن السودان،أصبح الاقتصاد السوداني يعاني من عدة أزمات، فقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء السودان أن معدل التضخم بلغ في ديسمبر 2013 نحو 42%،كما بلغت ديون السودان الخارجية من نفس السنة 43 مليار دولار (15 مليار دولار أصل الدين و الباقي فوائد).

في 22 سبتمبر أعلنت الحكومة السودانية جملة من المعالجات الإقتصادية لسد العجز في الميزانية العامة، و أهم هذه القرارات كان رفع الدعم عن قطاع المحروقات،وقد صاحب هذا القرار تداعيات أمنية،ففي 23 سبتمبر أي بعد يوم واحد من القرار اندلعت مظاهرات عارمة في عدد من المدن ضد القرارات الإقتصاديةحيث تصدت الشرطة للمتظاهرين و أدت هذه الأحداث الى مقتل عدد كبير من المواطنين[123].

ان ما يحدث في السودان اقتصاديا،يبرز بوضوح عجز الحكومة عن اتباع سياسات قادرة على النهوض بالإقتصاد،بل هي تتبع سيايات تزيد من الطين بلة،ان الوضع الاقتصادي السسوداني المتدهور يعكس بوضوح الأزمة العميقة التي تعاني منها السودان على مستوى أمنها الغذائي.

المطلب الثالث:الأوضاع السياسية في السودان:

خلال القرن التاسع عشر لم يكن السودان يعرف أي شكل من أشكال الحكومة المركزية،أو الوحدة السياسية التي تقودها حكومة مركزية،إذ كانت هناك انقسامات اثنية و قبلية كبيرة حيث بلغ عدد القبائل 572 قبيلة و حتى وصول محمد علي إلى السودان كانت تلك الأطر الإقليمية و القبلية تعمل بمعزل عن فكرة الوطنية السودانية .

عمل الحكم العسكري المصري في السودان على إحداث عدة تغيرات في نمط الحكم كان أبرزها مركزية الإدارة و التي أزالت إلى حد بعيد المنافسات القبلية فأصبح السودان قطرا موحدا،و إتصل أكثر من ذي قبل بالعالم الخارجي و خاصة مصر، وبعد منح كل من بريطانيا و مصر حق تقرير المصير للسودان دخل السودان مرة أخرى في دائرة الصراع الإقليمي و القبلي.[124]

---

[123]- بابكر فيصل بابكر،انها أزمة السياسة و ليست مشكلة الاقتصاد،مقالة على الموقع الالكتروني http://www.sudantribune.net

[124] - جمال عبد الجواد" مصر في السياسة السودانية "،مقالة في **مجلة المستقبل العربي**،(لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 19 سنة1985) ،ص ص 28،29.

تتمتع السودان بنظام حكم جمهوري، إلا أن العمل بالدستور 1985 علق في 1989 مع قيام نظام الحكم الحالي بقيادة محمد عمر البشير، و أستعيض عنه بمراسيم دستورية،لقد عرفت السودان خلال مسيرتها السياسية عدة أحداث أثرت كل مرة في تفعيل دور العامل الاثني في إستقرار السودان أو كانت بدافع منه، ومن أجل تبيان ذلك إرتأينا أن ندرس النظام السياسي السوداني من خلال عدة فترات محاولة لمعرفة تأثير الاثنية على بناء الدولة الوطنية في السودان .

✓ **مراحـــل**

بناء الدولة الوطنية في السودان:

عرفت السودان منذ استقلالها عدة أنماط للحكم تراوحت بين الحكم العسكري و الجمهوري بالإضافة إلى الديمقراطي.

1-فترة الحكم الأولى: جاءت هذه المرحلة نتيجة تحالف واسع بين القوى الوسطية و القوى التقليدية و الطائفية والتي أخذت بالنظام البرلماني كإطار للحكم السياسي و كشكل لتنظيم الصراع و التنافس بين الاثنيات و العصبيات وتنظيماتها السياسية على قدم من المساواة ،و لكن مقارنة بالواقع السوداني كان الأخذ بالنظام البرلماني يعتمد على ميكانيزم الأغلبية،إذ يؤكد على تفوق القومية العربية الإسلامية على القوميات و الاثنيات الغير عربية و هذا ما سنلحظه فيما يلي:

***حكومة الأزهري**1956-1958:

بعد منح السودان الاستقلال ظهر فراغ دستوري كان لابد أن يملأ،ذلك أن البرلمان السوداني بإعلانه إستقلال السودان جعل من دستور الحكم الذاتي لاغيا،فكان البديل دستور 1955 والذي كان عبارة عن تعديل قانون الحكم الذاتي،و قد أعيب على هذا الدستور الذي رغم كونه دستور مؤقت أنه لم يراعي خصوصية الشعب السوداني،كما لم يعبر عن مصالح الشعب ولا إتجاهاتهم،إذ إكتفى بالتركيز على إعلان السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة بقيادة مجلس السيادة الذي يعتبر أعلى سلطة في البلاد.[125]

[125]- ابراهيم أحمد العدوي ،**"يقظة السودان"**،(مصر،المكتبة الأنجلوسكسونية ،الطبعة الثانية ،1979)،ص 144.

خلال سنة 1956 تألفت حكومة برئاسة **إسماعيل الأزهري** رئيس الحزب الوطني الإتحادي و الذي نال حزبه أغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات عام 1953 التي أجريت تحت منبر الحكم الثنائي المصري البريطاني، بينما لم يحرز حزب الأمة سوى مقاعد قليلة أبقته في المعارضة البرلمانية بقيادة **محمد أحمد محجوب**.[126]

كان التحدي الأساسي الذي واجه السودان بعد الإستقلال هو كيفية الموازنة بين مقومات السودان الثقافية و الاثنية وبين مقتضيات الدولة الحديثة بأبعادها السياسية و الاقتصادية،وهذا ما لم تستطع حكومات الأزهري الثلاث تحقيقه، ففي ظل هذه الحكومات عرفت السودان عدم إستقرار سياسي خاصة مع اندلاع الحرب في الأهلية في المناطق الجنوبية سابقا،وبذلك نظمت إنتخابات جديدة سنة 1957 رغبة من حزب الأمة في إستغلال ضعف الحزب الوطني الإتحادي الذي إنفصلت عنه طائفة الختمية أهم مؤيد له،و بذلك حصل **عبد الله خليل** من حزب الأمة على رئاسة الحكومة [127].

كافح عبد الله خليل لإبقاء حكومته لسبعة أشهر،إلا أنه أطيح بها بفعل الإنقلاب العسكري الذي قاده **إبراهيم عبود** في 17 نوفمبر 1959.

إذن فالسلطة السياسية في السودان لم تستطع أن ترسي دعائم الدولة التي تضمن الإستقرار بمختلف أشكاله في السودان بسبب ضعف الحكومات من جهة و عدم مقدرتها على السيطرة على الجماعات الاثنية و الثقافية من جهة أخرى لأنها كانت منشغلة في التنافس و الصراع على السلطة ،كما أن الدستور الذي تم اعتماده إبان الإستقرار كفل تنظيم الصراع السياسي من الناحية النظرية فقط ،لكن واقعيا لم ينظم الصراع بين المجموعات الاثنية و العرقية و الإقتصادية بالإضافة إلى تجاهله علاقة السودان مع البلدان الخارجية.

***النظام العسكري الأول1958-1964:**

جاء نظام **إبراهيم عبود** كنظام محافظ إهتمامه الأول إعادة سيطرة الدولة مرة أخرى،تميز بارتكازه على عنصري المؤسسة و القبول الشعبي له رغم كونه جاء من خلال إنقلاب عسكري.

---

[126]- عبد الوهاب الكيالي مرجع سبق ذكره،ص 273.

[127]- ابتسام جازولي ،مرجع سبق ذكره،ص135.

قام عبود بإتخاذ عدة إجراءات ساهمت في زيادة عدم الإستقرار الذي تعرفه السودان خاصة إزاء مشكلة الجنوب –دولة جنوب السودان حاليا– إذ خلال سنة 1957 قام بتأميم مدارس الإرساليات في الجنوب بالإضافة إلى إتباع سياسة التعريب و الأسلمة من خلال عدة قوانين نذكر منها جعل يوم الجمعة يوم عطلة بدل من الأحد كما جعل من اللغة العربية هي لغة التعليم [128].

خلال سنة 1962أصدرت وزارة الداخلية قانونا للجمعيات التبشيرية تعتبر فيه أن هذه الجمعيات توجه مجهوداتها الداخلية و الخارجية ضد الحكومة الوطنية السودانية،مما جعل الحكومة السودانية تقوم سنة 1964 بطرد القساوسة الذين وصل عددهم إلى 335 قسيسا كان ينشطون خاصة في الجنوب.

كان للإجراءات المتخذة من قبل حكومة عبود أثر كبير في تعميق الفجوة التي خلفها البريطانيون بين الشمال و جنوبه سابقا،إذ عملت هذه الإجراءات على بلورة نخبة في الجنوب تطالب بالاستقلال [129].

عمق الحكم العسكري إشكاليات الهوية الوطنية السودانية،و زاد من تعقيداتها حيث لم يكن لهذا النظام توجهات إديولوجية بقدر ما كان يغلب عليه طابع التكنوقراط،الذي أهمل حقيقة كون السودان بلد يتمتع بخريطة اثنية متنوعة يتطلب تحقيق الإستقرار فيه تحقيق الإنسجام بين مجموعاته الاثنية المختلفة.

***المرحلة البرلمانية الثانية 1964–1969:**

تمت الإطاحة بنظام **عبود** من خلال ثورة أكتوبر 1964،التي جاءت بدافع من القوى الراديكالية في السودان و التي كان له النفوذ الأساسي في الحكومة الإنتقالية المشكلة في 30 أكتوبر 1964،فبعد الإنتخابات التي أجريت بضغط من حزب الأمة، تشكلت حكومة جديدة برئاسة **سر الختم خليفة** و تضم الحكومة أعضاء من حزب الأمة والحزب الوطني الإتحادي و الحزب الشيوعي السوداني و بعض الساسة الجنوبيين سابقا .

---

[128]-محمد عتريس،**"معجم بلدان العالم"**،(مصر، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى ،2002) ص 74.

[129]- ابتسام الجازولي ،مرجع سبق ذكره،ص ص 135،136

تميزت هذه المرحلة رغم قصرها إذ دامت من أكتوبر 1964 إلى غاية فيفري 1965 بصعود الحزب الشيوعي كمنافس للأمة و الوطني الإتحادي من جهة وبروز أحزاب إقليمية من شرق السودان و جبال النوبة من جهة أخرى.[130]

أنتجت هذه الفترة الديمقراطية قوى سياسية حديثة كبرت إمكانياتها السياسية بالشكل الذي جعلها تصبح تهديدا كبيرا للقوى الطائفية المسيطرة آنذاك، حيث أدركت هذه الصفوة ذات التعليم الغربي أن القوى الطائفية و التي تقوم بالأساس على الولاء الضيق لجماعاتها الاثنية تقف عائقا أمام المتطلبات الحديثة للوحدة الوطنية و الاستقلال خاصة و أن النظام البرلماني الذي كان يبدو أنه يسير النظام السياسي في السودان من الناحية الظاهرية،يقوم بالأساس على الارتباطات الدينية بين المجموعات التي تشكل الأحزاب الكبرى و نخص بالذكر حزب الأمة و الوطني الاتحادي بل يقوم أيضا على الارتباطات الطبقية و الاثنية فالقيادات البارزة في الحزبين الرئيسيين كانت تتمتع بنفوذ و مصالح في النظام القائم .[131]

تميزت هذه الفترة ببروز سيطرة العامل الاثني على الإدارة الأهلية،بما تفرزه من علاقات و ارتباطات اثنية محددة خاصة في المناطق النيلية،اذ وجدت شبكة من العلاقات التجارية و الدينية تقوم على المحافظة على تحالفات وطيدة مع القيادات المحلية ،مما يعني أن يقوم زعماء الأحزاب بمساندة و دعم وكلاءهم و مؤيديهم من خلال التوزيع الحزبي الداخل للموارد مثل تمويل الحملات الانتخابية و استغلال الآليات الحزبية داخل السلطة، في مقابل ذلك يعمل الحزب الذي تدين قيادته بولاء الاثني لجماعتها بتمويل المشاريع في المنطقة و تخصيص الموارد ما جعل السودان بلد يعرف أزمة توزيع للموارد،أدت به فيما بعد إلى حروب اثنية[132].

عرف السودان خلال هذه الفترة عدم إستقرار سياسي كبير من مختلف النواحي كما سبق الذكر إذ أن عيوب هذا النظام السياسي بدت جلية من خلال الممارسات السياسية للحكومة و للحزبين السياسيين المسيطرين، حيث أجمع العديد من المراقبين على أن هذه الهفوات هي التي ساعدت في إنقلاب **جعفر النميري** سنة 1969، فعزل الحزب الشيوعي من البرلمان دون

---

[130]- جيستين ويليس،عطا البطحاني و بيتر وودورد،"الانتخابات في السودان التعلم من التجربة" ترجمة ميتافرسي للترجمة و استشارات التنمية الخرطوم:
http://creativecommons.org/licenses/by-mc-md/2,5.

[131]- دينق فرنسيس " **صراع الرؤى ،نزاع الهويات في السودان** " ترجمة عوض حسن(مصر،مركز الدراسات السودانية ،الطبعة الثانية ،2001)ص 19.

[132]- المرجع السابق الذكر،ص 119.

شرعية* جعل أعضاءه يؤيدون فيما بعد إنقلاب النميري بالإضافة كما أن صعوبة إصلاح الوضع الحزبي بحكم الإستقرار النسبي للتركيبة الحزبية**و مركزيتها في توزيع الموارد،جعلت الفترة البرلمانية الثانية لا تدوم أكثر من سبعة أشهر بفعل عدم قدرة النظام السياسي على تنفيذ أي برنامج إصلاحي[133].

نلحظ من خلال ما سبق أن هذه الفترة في السياسة السودانية تميزت بتفاعل لثلاث عناصر أثرت في صياغة السياسة السودانية،هي العامل الاثني و الطبقي والديني خاصة وأنها عوامل يسهل تركيبها في المجتمع السوداني،ما جعل بعض المناطق كجبال النوبة ،دارفور و المناطق النيلية بالإضافة إلى الجنوب آنذاك يتم تجاهلها و حرمانها من الموارد و هو الأمر الذي أدى إلى تخلفها و حرمانها من فرص التقدم،مما جعل الجماعات الاثنية فيها في فترات لاحقة تحمل السلاح ضد هيمنة المركز.

***النظام العسكري الثاني 1969-1985:**

في 25 ماي 1969 قاد **جعفر النميري** إنقلابا عسكريا، ورغم كون الإنقلاب حدثا تقليديا متوقعا في السياسة السودانية بفعل الإنحرافات التي مارستها الأحزاب السياسية و المأزق السياسي الذي كانت تعيشه البلاد و في نفس الوقت لم يكن متوقع حدوثه في تلك الفترة بالذات بسبب الإنقسامات التي كانت تعيشها أوساط الإنقلابيين.[134]

قام النميري بإلغاء كل مؤسسات الدولة و تنصيب مجلس الثورة الذي ترأسه،وقد أعلن النميري عن إلتزامه بالمبادئ الناصرية،تميز مجلس الثورة بخاصيتين هما:

1-على غرار نظام عبود فإن هذا المجلس لم يتكون من كبار الضباط و بالتالي لم يكن ما حدث مجرد تغيير في تركيبة النخبة.

2- كان مجلس قيادة الانقلاب واضحا في توجهه الراديكالي فقد رفع النميري شعار التغيير و بناء وطن قومي و إعطاء الفرصة للقوميات و الاثنيات الغير عربية في المشاركة في السلطة

---

[133]- ابتسام الجازولي ،مرجع سبق ذكره،ص 139.

*- شكل نجاح الحزب الشيوعي في الانتخابات صدمة لحزب الأمة الذي كان يسيطر على أغلبية المقاعد ما جعل الصادق المهدي رئيس الحكومة يعلن عن طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان، ثم يتجاهل حكما قضائيا بعدم دستورية القرار.

**- خلال هذه الفترة عرف حزب الأمة انشقاقا إلى فيصلين أحدهما بقيادة الصادق المهدي و الآخر بقيادة الإمام المهدي.

[134]- ابتسام الجازولي ،مرجع سبق ذكره،ص 139.

وهو ما تجسد من خلال إتفاقية أديس أبابا 1972 التي نصت على إعطاء الحكم الذاتي للجنوبيين – دولة جنوب السودان حاليا– وهو ما منح السودان فترة معتبرة من الإستقرار السياسي.

لم يستمر الإستقرار السياسي في عهد النميري طويلا إذ سرعان ما إنقسمت القوى السياسية في الجنوب بين مؤيد للإتفاقية و معارض يطالب بالمزيد من الإمتيازات،كما برز البعد الاثني في شمال السودان من خلال الصراع بين المجموعات الاثنية النيلية في أعالي النيل و بحر الغزال والتي رفضت ما قدم لقبائل الدينكا على أساس عداءاتها القديمة[135].

ورغم أن فرص النميري في تحقيق عدالة اجتماعية و تجانس وطني كانت كبيرة بفضل التأييد الشعبي له و عدم ارتكاز نظامه على القوى التقليدية التي فشلت مرارا إلا أنه فشل في ذلك فمن تأييده للإشتراكية إلى تأسيسه للإتحاد الإشتراكي و حله لباقي الأحزاب ،ثم ضربه للشيوعيين فتحوله للرأسمالية الغربية و المصالحة الوطنية مع الأحزاب السياسية سنة 1977 وتطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983[136].

خلال هذه الفترة سلم النظام السياسي السوداني نفسه لرأس المال العالمي وبذلك لم تعد تضاريس السياسة الإقتصادية تحكمها مصالح السودان السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية،وإنما تقررها متطلبات المصارف و الشركات الأجنبية،التي كانت مستعدة لإقراض السودان و الإستثمار فيه،و هو الأمر الذي جعل السودان من أكبر الدول في العالم التي لها ديون،و قد شجع على ذلك في تلك الفترة تمازج الفساد و سوء الإدارة.

كما كان لصعود العامل الاثني خلال سنوات النميري الذي إتهم بالتحيز لأسرته و لمنطقته و لمجموعة النوبيين عموما،بحيث إرتبطت معظم عناصر البرجوازية الوطنية في عهده بمجموعة النيلين إذ برز سيطرت مجموعة نيلية تمتد من منطقة النوبيين في الشمال حتى منطقة النيل الأزرق في الوسط،حيث عملت هذه المجموعة على فرض ثقافتها الخاصة من خلال إعتبارها المحدد الرئيسي للهوية السودانية.

---

[135]- المرجع السابق ،ص ص 166،167.

[136]- عبد الوهاب الكيالي ،مرجع سبق ذكره،ص 273.

إذ عملت على فرضها و تمديدها لتطغى على ثقافات المجموعات الاثنية الأخرى ليس بإعتبارها ثقافة نوبية بل بإعتبارها نموذج وطني أو ثقافة وطنية ترتكز على اللغة العربية و الثقافة الإسلامية [137].

كان لهذه الهيمنة أثره الكبير في تنمية الوعي الاثني،خاصة مع إقترانها بتطوير الحكومة للحكم الإقليمي الذي كان له أثره في تنمية الخلافات و النزاعات الاثنية مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي،إذ تم تسييس العوامل الاثنية في كل البلاد من خلال نوعية المشاركة السياسية للأفراد في الحكومات التي كانت تتم على أساس إقليمي يهمل الكثير من المناطق النائية في السودان[138].

وصف العديد من الباحثين فترة حكم النميري بأنها فترة نمو و تطور و تسييس الدين و الثروة و الهوية الاثنية، وقد إعتبر **نبلوك تيم** أن هذا التسييس لم يكن عملية تحديث في المجتمع السوداني بل جاء نتيجة لسياسات الدولة إلى جانب طبيعتها ،لأن هذا التسييس يعبر في الواقع عن وعي محدود من قبل الساسة لبناء الدولة الأمة، ما جعلهم يتخذون قرارات في كل مرة تعمل على إبراز عدم مقدرة المجتمع السوداني و ساسته على تكوين مشاعر الهوية الموحدة التي تتطلب إزالة التناقضات الداخلية من أجل بناء الدولة الأمة[139].

من الملاحظ بعد دراستنا لنظام الحكم في السودان في عهد النميري أنه واجه التوترات و الإنقسامات الإيديولوجية و المنافسات السياسية و إنكشاف عجز الدولة في السيطرة على المجتمع السوداني بالتعامل و التحالف مع مختلف الفئات من أجل ضمان إستمراريته في الحكم ،وهكذا قام بإستبدال التحالف مع الشيوعيين بالتعاون مع التكنوقراط و الطبقة التجارية التي إرتبطت بالإزدهار اقتصادي في السبعينيات،فمصالحة وطنية مع معظم الأحزاب السياسية.

لقد تميزت سنوات النميري بنمو واسع للنخب الاقتصادية الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية الطفيلية بسبب سياسات الإنفتاح الإقتصادي الملائمة للنشاطات الدخيلة على المجتمع السوداني في مختلف القطاعات ما أدى بالسودان إلى الغرق في أزمة من الديون مازالت مستمرة إلى اليوم.

---

[137]- وودور بيتر،مرجع سبق ذكره ،ص 227.
[138]- المرجع السابق، ص ص 126، 128.
[139]- ابتسام الجازولي،مرجع سق ذكره ،ص 142.

***الديمقراطية الثالثة 1985-1989:**

بعد إسقاط نظام النميري بفعل الانتفاضة الشعبية لسنة 1985بقيادة **عبد الرحمن سوار الذهب** تم إعادة الديمقراطية الليبرالية للبلاد،حيث كانت الفترة الأولى فترة إنتقالية اقتسم الجيش و القوى السياسية المدنية السلطة و قد مارس الجيش السلطات التشريعية عبر مجلس عسكري انتقالي مكون من خمسة عشر عضو،في حين أدار مجلس مدني للوزراء شئون البلاد اليومية،كان هذا النظام صيغة توفيقية إرتضاها الطرفان المدني و العسكري و عادت الحريات الأساسية وأعلن دستور إنتقالي خلال هذه الفترة[140].

خلال سنة 1986 أجريت إنتخابات فاز فيها على الترتيب حزب الأمة و الإتحادي الديمقراطي، ولم يحرز أي منهما أغلبية مطلقة و بالتالي كانت الحكومة الجديدة حكومة إئتلافية،و بذلك ترأس الحكومة السودانية الصادق المهدي بعد 18 عشرة عاما من الحكم العسكري[141] .

تميزت هذه الفترة بمحاولة الحكومة السودانية إعادة ترتيب لعلاقاتها الخارجية بالشكل الذي يمنحها إستقلالية من الإلتزامات التي خلفها عهد النميري،كما حاولت الحكومة تأكيد سيطرة و سيادة القومية العربية الإسلامية عبر إستخدام الأغلبية الإسلامية في البرلمان،كما كانت هناك إتجاهات للعناصر الرأسمالية و القوى الطائفية على حساب هدم البيروقراطية من خلال هدم القطاع العام .

خلال هاته الفترة عرفت السودان عدم إستقرار سياسي نجم عن المجاعة التي ضربت السودان و تم الاعتراف بها رسميا عام 1985بالاضافة إلى فيضانات 1988،مع تنامي الحرب الأهلية في الجنوب سابقا، كل هذا أدى إلى تدهور دور الدولة[142].

نلحظ أن المرحلة الديمقراطية الثالثة كشفت عن عيوب و قصور الممارسة السياسية السودانية،إذ أن إلتزام السودانيين بالحفاظ على الديمقراطية إلتزام هش يرتكز على أداء الحكومة القائمة و الوضع الإقتصادي السائد و ليس على رغبة الشعوب،كما أن الشعب السودان يعزف

---

[140]- محمد عتريس،مرجع سبق ذكره،ص 75.

[141]- جيستين ويليس و آخرون، مرجع سبق ذكره،ص 22.

[142]- ابتسام الجازولي،مرجع سبق ذكره، ص ص 142،143.

*- تعرف الحركة الإسلامية نفسها بأنها جماعة إسلامية موجودة في السودان وأنها حركة إسلامية تجديدية شورية تجمع بين الأصالة و المعاصرة بين السلفية و الاجتهاد.

عن الإنتخاب أو إبداء أي ممارسة سياسية إيجابية خوفا من أن يتهم بمسؤوليته عن الأحداث السلبية التي تحدث في السودان.

***المرحلة الإسلامية وبروز العامل الاثني:**

في 20 يونيو 1989حدث انقلاب عسكري بقيادة الأصولي الإسلامي اللواء **عمر حسن أحمد البشير** الذي قام بإيقاف كل الأنشطة السياسية، ينتمي إلى الحركة الإسلامية* في السودان التي بدأت تطبيق مبادئها من خلال وصول عمر البشير إلى السلطة،إذ تدور رؤيتها للمشروع الحضاري حول عدة ركائز أهمها الإسلام،العروبة أممية المشروع بحيث لا يكون هذا المشروع في السودان فقط بل هي دعوة لدولة عالمية[143].

مر حكم **عمر البشير** الذي ابتدأ من 1989 إلى اليوم بعدة مراحل نلخصها في :

1-المرحلة الأولى من 1989الى 1993: خلال هذه الفترة إختص مجلس قيادة الثورة بتولي إدارة كل سلطات البلاد من خلال أربعة لجان هي اللجنة الأمنية،اللجنة السياسية واللجنة الإقتصادية و اللجنة الإعلامية،عرفت هذه الفترة من حكم البشير بفترة التمكين حيث شرعت الحكومة مستخدمة الدعاية الشعبية و إخفاقات الديمقراطية الثالثة لحشد التأييد و الظهور بمظهر الإنفتاح على الشعب.

خلال أكتوبر 1989 تم إتخاذ النظام الرئاسي كنظام سياسي و الفيدرالية كنظام إداري، و قد قامت حكومة الإنقاذ بإعادة صياغة للمجتمع السوداني من خلال تغيير تركيبته الإجتماعية بما يتوافق مع توجهات الحكومة و لذلك غابت عن هذه الفترة أية ملامح للمشاركة السياسية الشعبية ،إذ سيطرت الحكومة على مختلف القطاعات و على كافة المستويات والأهم إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة السودان سنة 1991.[144]

2- المرحلة الإنتقالية1993-1998: مع مطلع 1993 إعتبرت الحكومة، أن الوقت حان للإنتقال من مرحلة الشرعية الثورية التي قامت على ضرورة التدخل من أجل وقف الإنهيار

---

[143]- جيستين ويليس وآخرون،مرجع سبق ذكره ،ص 26.
[144]- أحمد عوض ،مرجع سبق ذكره،،ص 216.

الذي تشهده الدولة و تهديد الدين الإسلامي،إلى مرحلة بناء المؤسسات التنفيذية و التشريعية و القضائية وقد مثلت هذه المرحلة الهيمنة الفعلية لكوادر الحركة الإسلامية على أجهزة الدولة.[145]

بدأت مرحلة الإنتقال المؤسسي بتولي المجلس الوطني الإنتقالي لسلطة التشريع بمشاركة رئيس الجمهورية، بينما يمارس رئيس الجمهورية رئاسة السلطة التنفيذية بإعتباره رئيس الدولة و يقوم بنفسه بتعيينهم مع عدد آخر من الولاة و الوزراء و الولائيين والمحافظين الذين يشكلون السلطة التنفيذية الولائية،أما التشريع الولائي فتمارسه اللجان الشعبية للإنقاذ بموجب قانون اللجان الشعبية لسنة 1993[146].

عملت الجبهة الإسلامية على السيطرة على الحكم في السودان،إذ قامت بحل كافة التنظيمات السياسية وسيطرة الجبهة الإسلامية على مواقع إتخاذ القرار و المناصب العليا و القيادية،فخلال إنتخابات عام 1996 حدد عدد أعضاء البرلمان ب400 عضو لكن الإنتخابات شملت 275 عضو فقط،لأنه تم تعيين 125 عضو من بين أعضاء المؤتمر الوطني الذي تسيطر عليه الحركة الإسلامية.

ومما ساعد على سيطرة الجبهة الإسلامية على الحكم هو سيطرتها على الجهاز الأمني،الذي أعطته أولوية كبيرة ليتحول فيما بعد– الجهاز الأمني – إلى فئة رأسمالية جديدة ،حيث حاز بعض الضباط على مزايا تفضيلية مكنتهم من الإستفادة من دعم رأس المال الإسلامي كمورد ومصدر لها[147].

لقد أبرز صعود هذه النخبة الرأسمالية أن حكومة الإنقاذ مزجت بين أموالها و أموال الدولة وبالتالي بين كيان الحزب و كيان الدولة و هو ما نتج عنه سطوة الجبهة الإسلامية على الدولة بكل أجهزتها و مواردها.

أدت السياسات الإقتصادية التي خلقتها حكومة الإنقاذ إلى خلق تشوهات في تركيبة النخبة الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية،إذ أفرزت نخب إقتصادية غلب عليها الولاء السياسي و الفكري للجبهة الإسلامية، كما أدخلت القوى الإقتصادية التقليدية في صراع مع هذه القوى

---

[145]- ابتسام الجازولي مرجع سبق ذكره، ص 148.
[146]- أحمد عوض"دولة البناء الوطني في السودان"، مرجع سبق ذكره، ص 221.
[147]- المرجع السابق الذكر،ص ص 222، 226.

الجديدة التي كان لها الغلبة بفعل صعوبة الفصل بينها وبين الحكومة هاته الأخيرة قامت بإتخاذ قرارات من أجل دعم هذه النخب الإقتصادية الجديدة،حيث قامت الحكومة في ماي 1991 باستبدال العملة من أجل إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي من أجل محاربة الصفوة القديمة، وفي أكتوبر 1991 أتخذ قرار بتعديل سعر الصرف الرسمي من 4.5جنيه للدولار الواحد إلى 15 جنيه للدولار الواحد، وهو ما أدى إلى بروز نخبة جديدة تتاجر بسعر الصرف بدعم من الحكومة[148].

وبذلك فتحت حكومة الإنقاذ من خلال سياساتها الإقتصادية الباب الواسع للشركات الخاصة الداخلية و الأجنبية،و سمحت لها بالتحكم في السوق من خلال التسهيلات التي منحتها لها،و بذلك تضاءل خلال هذه الفترة دورالدولة،كما برزت في السودان أزمة توزيع الموارد، فإنتقال حقوق الملكية من القطاع العام إلى الخاص جعل الإستثمارات تتركز في مناطق الخرطوم و المناطق النيلية على حساب المناطق الأخرى.

خلال هذه الفترة من حكم البشير،جاء دستور 1998 الذي نظم توزيع مهام السلطات في البلاد كما إعترف بالتنوع العرقي و الاثني و الديني في السودان و ضمن المساواة في المشاركة في الثروة بين السودانيين على إختلاف إنتماءاتهم،كما نصت المادة 24 من الدستور على حرية العقيدة و العبادة و المعتقدات،بينما كفلت المادة 25 حرية الفكر و التعبير،كما كفلت المادة 27 من الدستور حق الأقليات أو المجتمعات الاثنية في المحافظة على ثقافتها الخاصة و لغتها و دينها،و في مقابل هذه الكفالة للحقوق نص الدستور على أن الشريعة الإسلامية و إجماع الأمة هما مصدر التشريع[149].

3- <u>الفترة من 1998الى اليوم</u>: تعتبر أهم فترة في تاريخ الحركة الإسلامية السياسية في السودان بسبب الإنشقاق الذي حدث داخل المؤتمر الوطني الشعبي،الذي عرف بمذكرة العشرةّ،إذ إنقسمت الحركة الإسلامية إلى إتجاهين مؤتمر وطني و آخر شعبي وهو ما أدى إلى صراع سياسي بين الاتجاهين عمل على إضعاف المؤتمر الوطني،هذا الأخير الذي إعترف،بأنه لا يحظى بولاء شعبي لأنه عجز عن غرس رؤياه الفكرية في جسم المجتمع و

---

[148]- محمد سيد أحمد،هجين القوى الاجتماعية ، على الموقع الالكتروني:
Http.www.sudanhosting.com.

[149]- المرجع السابق الذكر.

اعتمد بصورة أساسية على الدولة و آلياتها وسلطاتها في فرض نفسه،أما فيما يخص المشاركة السياسية الحقيقية في الحكم كان يتضح أن بعض المواد تضمن للحركة الإسلامية السيطرة على مستوى الإدارة العليا.

وأعيب على المؤتمر أن إستقطاب النخب فيه لا يخلو من إستخدام النزعة الاثنية و العرقية،لأن كل قيادات و قواعد الحركة السلامية و التي تعود أصولها الاثنية إلى دارفور و غرب السودان قد تبعت المؤتمر الشعبي بقيادة **حسن الترابي** بينما القيادات التي تنتمي إلى شمال الوسط ظلت في المؤتمر الوطني،و بالتالي فإن القبيلة و الجهوية حاضرة في هذا الصراع الذي إنعكس سلبا على كيان الدولة[150].

تأزم الصراع بين المؤتمر الشعبي و الوطني،مما أدى بالمؤتمر الشعبي إلى توقيع مذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في لندن ب 19 فيفري 2001 ولقد لاقى هذا الاتفاق ردود فعل مختلفة فمؤيدو الترابي إعتبروها خطوة إيجابية للتحرر من دكتاتورية النظام بينما إعتبرها المؤتمر الوطني أنها خيانة للحركة الإسلامية ككل و نقض للدستور الإسلامي الذي هو أصل الدولة السودانية.

لقد أبرز هذا الإتفاق أيضا أنه لا توجد خطوط حمراء في السياسة السودانية،إذ أن الترابي تراجع عن مبادئه في سبيل السلطة،فبعدما كان يؤكد على وجوب قتال الحركة عاد ليؤكد بأن الدين لا يقف عائقا من أجل الحوار[151].

عرفت الفترة الممتدة من 2005 الى 2011 إضطرابات كثيرة في الحكومة السودانية كان أبرزها أزمة دارفور و إنفصال الجنوب سابقا ،وهو ما سنتعرض له بإسهاب في الفصل اللاحق.

لقد خرجت السودان من هذه المرحلة بخسائر كبيرة على المستوى السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي ما أدى بالحكومة إلى محاولة تصحيح الوضع و صورتها على المستويين الداخلي و الخارجي .

<u>المبحث الثاني : التعدد الاثني في السودان و تأثيره على الوحدة الوطنية.</u>

---

[150]- عوض أحمد سليمان، مرجع سبق ذكره،ص 244.
[151]- ابتسام الجازولي ،مرجع سبق ذكره، ص 160.

يستلزم نشوء الدولة وجود ثلاثة عناصر تشكل الأساس الذي تقوم عليه و هي: الأرض و الشعب و السلطة الحاكمة المتمتعة بسمة السيادة التي تعطي الدولة الحضور القانوني و الواقعي،إلا أن مجرد إجتماع هذه العناصر الثلاثة ليس بكاف لنشوء الدولة ،إذ لابد من أن يتم نوع من التفاعل المتوازن و الدقيق بينها حتى تنشأ الدولة وهي تحمل إمكانيات الرسوخ و الإستقرار،إلا أن السودان من الدول التي قامت على التجمع الاجباري لسكانها،الأمر الذي جعل عنصر الرغبة في العيش في جماعة وطنية مع كل ما يتخلله من تضحية من أجل الجماعة منعدم وهو ما جعل السودان الى اليوم تعرف بتعدد كبير لقبائلها التي تمثل في أغلبها تعدد اثنيات مختلفة.

وصف **علي مزروعي*** السودان بأنها عبارة عن هامشية مركبة،فهي حسبه ليست عربية خالصة ولا إفريقية خالصة و لا مسلمة خالصة ،فهي مزيج من كل شئ،و اليوم السودان يجد نفسه في قبضة صراع اثني ينعكس على هامشيته المركبة، فبالرغم من تشكل هوية السودان عبر أكثر من خمسة ألاف سنة،اذ تشير الإكتشافات الأثرية إلى تأثير متبادل مع الحضارة المصرية القديمة يعود إلى النصف الثاني من الألفية الثانية قبل الميلاد،وفي مطلع الألفية الأولى قبل الميلاد ظهرت مملكة كوش الشهيرة التي قام ملوكها،بضم مصر الى مملكته في القرن 18 قبل الميلاد وفي عام 350 قبل الميلاد إنتقلت عاصمة المملكة من نبتة إلى مروي التي تقع شمال الخرطوم حاليا، لتدمر مملكة مروي على يد ملوك الحبشة عام 350 للميلاد.

ليمر السودان بعد ذلك بمرحلة تفتت عرفت ظهور ثلاث ممالك هي مملكة **النوبة** في الشمال،و **المقرة** في الجنوب و مملكة **سوبا** و إعتنقت هذه المماليك المسيحية بفعل المبشرين القادميين من بزنط،إلا أن مملكة المقرة التي ضمت اليها مملكة النوبة إصطدمت بالفاتحيين المسلميين بقيادة عبد الله بن أبي السرح الذي أخفق في فتحها ليدخل الاسلام إلى السودان فيما بعد من خلال التجارة و رحلات الرعاة و الهجرات العربية إليها ،لتقوم في مطلع القرن16 للميلاد أول دولة عربية إسلامية هي دولة **الفونج** على ضفاف النيل الأزرق جنوب الخرطوم حاليا و التي نافستها كل من مملكة **الكبيرة** في دارفور ومملكة **المسبعات** في كردفان[152] .

[152]- عبد الوهاب الأفندي ،"السودان ..الى أين "،(لبنان ،**مجلة المستقبل العربي** ،السنة 23،العدد 257، 2000).ص158،159.
*- مفكر كيني.

من العرض السابق لتطور الحضارات التي عرفته السودان،نجد أن السودان على الرغم من مرور قرون طويلة على هذه الحضارات التي مرت بها،مازالت السودان إلى اليوم تعرف خريطة قبلية و اثنية غنية جدا تمتد أصولها الى الحضارات التي سادت السودان في القديم ومازالت ثقافتها في ذهنيات القبائل المنتمية إليها الى اليوم، مما أدى بالسودان إلى وجود عدم تجانس إجتماعي بسبب رفض كل اثنية التخلي عن موروثاتها الثقافية و العرقية.

المطلب الأول:الخريطة الاثنية للسودان.

تعرف السودان خريطة اثنية غنية متعددة،ما جعله يوصف بأنه صورة مصغرة للقارة الافريقية،اذ يحتوي على ألوان الطيف الاثني تماما كالتي توجد في إفريقيا،بالرغم من إنفصال دولة جنوب السودان عنه ما زال يعرف هذا التمازج بين الثقافة العربية و الإفريقية بفعل الهجرات و التزاوج بين الشمال و الجنوب سابقا لذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار عند محاولة رسم الخريطة الاثنية للسودان كل المعالم الجغرافية و التضاريس الطبيعية و نظام الإقتصاد في مجال الانتاج و التوزيع و اللغة و المعتقدات الدينية و حتى طقوس الرقص و الموسيقى و الفنون و كل العناصر التي تدخل في تركيب الثقافة.

يختلف العديد من المفكرين في تعداد المجموعات الاثنية في السودان،إلا أنهم يتفقون على أهم المجموعات الكبرى فيها وهي:

1-النوبيون: تعيش هذه المجموعة في أقصى جنوب الشمال، فيما بين أسوان و الدبه و ينقسمون إلى ثلاث مجموعات رئيسسة هم الدناقلة و الحس و السكوت كما يوجد أفراد من النوبيون في السعودية هم قبيلتي الفدجة و الكنوز،و يعيش معظم النوبيون في المديرية الشمالية ،وبالخرطوم بسبب كونها مركز للنشاط الإقتصادي،و بدرجة أقل يتواجدون في مديرية النيل الأزرق،و دارفور و كذا كسلا و كردفان.

و النوبيون هم من بقايا العنصر الحامي القديم الذين تأثروا بالمؤثرات الخارجية التي ظهرت في لون بشرتهم بصفة خاصة، فأصبحت تتفاوت بين السمرة الخفيفة بتأثير العرب و الأتراك و السمرة الداكنة بتأثير الزنوج، وبالرغم من إعتناق النوبيون للاسلام احتفظوا بطابعهم و لغتهم التي لم تستطع العربية أن تمحوها تماما و إن كانت قد طعمتها بكثير من الألفاظ و إستمروا

يتكلمون لهجاتهم الخاصة،إلى جانب اللغة العربية إذ يعرف النوبيون لهجتين رئيسيتين لهجة يتكلمها الدناقلة و يفهمها الكنوز في النوبة المصرية و أخرى يتكلمها أهل الحس[153].

ويمثل النوبيون شبكة معقدة من النسيج الإجتماعي حيث لا تربطهم صلات رحم كثيرة كباقي المجموعات الاثنية و يقطنون حوالي 99 جبلا حسب ما يرجحه الكثيرون و لكل مجموعة عادات خاصة و ثقافة مميزة عن المجموعة الأخرى[154]،إلا أنهم يشتركون في بعض السمات ككونهم شعب مغامر و مسافر و يحبون الزراعة[155].

2- البجة: يطلق هذا اللفظ على أربعة مجموعات قبلية ، تحتل نحو عشر السودان فيما بين العطبرة و النيل غربا و البحر الأحمر شرقا ،ومن منحدرات الهضبة الإثيوبية جنوبا حتى أسوان شمالا،و بذلك فهم كالنوبيون لا يرتبط توزيعهم بالحدود السياسية بل بالجغرافية ،و يمثلون العناصر الحامية القديمة، و يعرفون بشدة مراسهم الناتج عن طبيعة البيئة الجبلية التي يعيشون فيها،يشتهرون بمقاوماتهم للثقافات الغريبة و لكل المؤثرات الخارجية العرقية ،فبالرغم من إعتناقهم الاسلام و إيجادهم اللغة العربية مازالوا يحتفظون بلغتهم التيداوية ،و يقسم البجة إلى أربعة مجموعات ،**البشاريون** وهم من المجموعات التي تتقسم بين السودان و مصر إذ تفرق الحدود بينهم و يمارسون مهنة الزراعة و تربية الإبل و نجد إلى جانبهم **الأمرأر** و هم يقطنون إلى الجنوب من البشاريون و تمتد أراضيهم من مسمار إلى بورسودان، كما نجد **الهدندوة** وهم من أكثر القبائل عددا اذ يشكلون ثلث البجا، و تعد قبيلة **بني عامر** من القبائل التي تتقسم بين السودان و إريتريا يتميزون عن باقي قبائل البجة بتكلمهم للغة تميحرة السامية [156].

3-المجموعات العربية: انتشرت القبائل العربية في السودان منذ زمن بعيد، و توغلت بعيدا إلى الجنوب من خط العرض 12 الذي إعتبره الانجليز حدا فاصلا بين السودان الشمالي و الجنوب سابقا،و يتفق الكتاب على أن الوجود العربي في السودان كان قبل ظهور الإسلام من خلال التجار الباحثين عن الذهب و العاج و البهارات إلا أن التدفقات الكبرى للعرب جاءت بعد الفتح

---

[153]- محمد محمود الصياد و محمد عبد الغني سعودي"**السودان دراسة في الوضع الطبيعي و الكيان البشري و البناء الاقتصادي**"(مصر، المكتبة الأنجلوسكسونية و دار الرائد للطباعة ، 1966).ص 153.

[154]- ابتسام الجازولي ، مرجع سبق ذكره ،ص 66.

[155]- أحمد عدنان مراد،" الجمهورية العربية السودانية بين الوحدة و التجزئة" مقالة في مجلة الفكر السياسي لسنة 2003 على الموقع الالكتروني : **http// : www. Elfiker elsiyasi.com/pdf**

[156]- محمد محمود الصياد و محمد عبد الغني ، مرجع سبق ذكره،ص 155.

الإسلامي،ليعترض إنتشار الإسلام كل من قبائل البجة و النوبة المسيحية لتنصهر الأولى فيما بعد مع العرب و تعتنق الإسلام [157].

و ينقسم العرب إلى ستة قبائل هم:

*- الجعليون: الذين تمتد أوطانهم من دنقلة في الشمال إلى أراضي الدنكا في الجنوب ويعيش منهم على ضفاف النيل قبائل هي من الشمال إلى الجنوب الركابية و الجوابرة و البدريية في منطقة دنقلة و الشايقية و المناصير حول منطقة الشلال الرابع،و الرباطاب و الميرفاب بين عطبرة و أبو أحمد و الجعليون كما تعيش مجموعة في شمال وجنوب أم درمان،و هناك قبيلة الجمع التي تجاور أراضيها قبائل الدنكا في شمال دولة جنوب السودان.

*-الجهينيون: وهم فرع من قضاعة تتميز بإنتشارها بعيدا عن النيل الرئيسي في غرب السودان ، من أهم قبائلهم نجد الشكرية في سهل البطانة و رفاعة و الحلويين حول النيل الأزرق ،و فزازة شرق ووسط كردفان و المسلمية و المحاميد و الكبابيش و الحمر و البقارة .

*-الكواهلة :يكونون مجموعة صغيرة إلى جانب الجهينيون ،تبرز أهميتهم بين القبائل في أنهم خالطوا البجا و نشروا الإسلام و الثقافة العربية بينهم و تعد قبيلة الكواهلة في شمال كردفان إلى الجنوب من أهم القبائل ، تتمحور حياتهم حول رعي الإبل،أما الكواهلة المتواجدون حول النيل الأبيض فيقومون بالزراعة إلى جانب العناية بالإبل وهناك شعبة ثالثة منهم على النيل الأزرق مازالت تحيا حياة البداوة .

*-الفونج:وصلت إلى السودان بفعل الهجرات الكبرى خلال القرن 14 للميلاد ووصلت إلى سيلوقة ثم إستمرت نحو كردفان و أرض الجزيرة التي كانت مغرية لوفرة مراعيها و توفر مائها و لكن كانت هناك عقبة تتمثل في مملكة علوة المسيحية بالقرب من الخرطوم التي تم القضاء عليها في القرن 15م لتحل محلها مملكة إسلامية .

*-النوباويون: يتواجدون في جبال النوبة في مديرية كردفان ينقسمون بين الجبال و السهول بسب إمتهان سكان السهول للزراعة، و النوباويون مزيج بين العرب و الزنوج يتميزون بعدم

[157]- صلاح الدين علي الشامي " **السودان دراسة جغرافية**"(الإسكندرية ، دار المعارف للطباعة ، دون سنة نشر) ص 218.

تجانسهم فهم في الأصل جيب من جيوب الزنجية دخل الإسلام إلى بلادهم و إنصهروا مع العرب لذلك يتكلمون إلى جانب العربية لغات و لهجات عديدة.

*–قبائل دارفور: و تتواجد في الغرب من جبال النوبة ، تعيش فيها قبائل البقارة و الفور،حيث يغلب على الأخيرة السمات الزنجية و يضم الفورة فئة خاصة و هم الكنجارة و هي القبائل التي ينحدر منها سلاطين دارفور، كما توجد بدارفور قبائل أخرى تظهر فيها التقاطيع الزنجية مثل الداجو و البيقو و البرق والتي تظهر فيها المؤثرات النوبية أما قبائل القرعان و البدايات و الزغاوة فهي جماعات رعوية أصلها من جنوب ليبيا أو تشاد،و إلى الغرب من الفور نجد عدة قبائل تعيش على حدود السودان مع تشاد و هي المساليت و القمر الذين يتكلمون العربية إلى جانب لهجات و لغات محلية[158].

من خلال التقسيم السابق للاثنيات و القبائل في السودان ، نلحظ أن ميزة هذا التقسيم تقوم على أساسا جغرافي، إذ أن الخط الفاصل بين قبيلة و أخرى و اثنية و أخرى ليس فقط الحدود الثقافية بل أيضا الحدود الجغرافية ،حيث تتمركز كل اثنية في نطاق جغرافي خاص بها،ما جعل عنصر الاختلاط بين الثقافات قليل،هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الكير من القبائل السودانية تتقسم بين السودان و جيرانها كمصر، إريتريا وليبيا ما سهل تدخل دول الجوار في مشاكلها الاثنية وهو ما سنراه لاحقا.

كما نلاحظ أن هناك علاقة تمازج بين الجنسين العربي و الزنجي، والتي حدثت بفعل التزاوج و التصاهر عبر فترات زمنية طويلة كالفونج و النوباويون ، حيث شكل هذا التمازج خليطا عرقيا و اثنيا خاصا بين البيئة العربية و البيئة الزنجية.

رغم إنفصال دولة جنوب السودان عن السودان ما زالت السودان تنطوي على عنصر زنجي إفريقي واضح ، رغم إنصهاره مع العرب ، إذ ظلت كل جماعة اثنية تحتفظ بدرجات مختلفة بمكونها الزنجي و نسبة إلى مدى ذوبانهم في المكون العربي ، إلا أن الملاحظ على الهوية الاثنية السودانية أن الكثيرون يشككون في هوية السودان الإفريقي خاصة بعد إنفصال دولة جنوب السودان في جوان 2011.

---

[158]- محمد محمود الصياد و محمد عبد الغني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 164،165.

تنقسم المجموعات الاثنية في السودان حسب ما رأينا إلى تكوينات ووحدات صغيرة ، فالنوبة يمثلون شبكة معقدة من النسيج الإجتماعي ، لا تربطهم في أغلبهم صلات رحم و تبلغ 99 جيبا كما أن لكل جماعة لغتها و لهجتها الخاصة ، هذا التقسيم جعل وضعية المجموعات الاثنية في السودان لها طبيعة خاصة جعلتها تلعب أدوار اثنية متعددة و متباينة، حسب مقتضيات و مطالب هذه الجماعات و خصوصيتها[159].

إن تشكيلة الهوية الاجتماعية الوطنية السودانية تعرف تمازج بين عدة اثنيات جعلت شخصية الفرد السوداني تعرف إنتماءات متعددة ، إذ يرتبط الفرد بأسرته و قبيلته بما تحمله من عادات و تقاليد و موروثات ثقافية إلى جانب كونه فرد في الدولة السودانية ، و ما لا يمكن إغفاله أن الهوية الاثنية السودانية تشكلت منذ أقدم العصور في ظل المماليك القديمة إلا أن الإسلام منحها مؤثرات خاصة لكنها لم تمحي بشكل كامل المؤثرات القديمة و الدليل على ذلك أنه بالرغم من إعتناق معظم السودانيين للإسلام إلا أن معظم السودانيين مازالو يحتفظون بلغاتهم القديمة و عاداتهم و يرفضون الذوبان مع القبائل الأخرى ،و هو الأمر الذي جعل السودان يتأثر بتنوع خريطته الاثنية في كل المجالات الأمر الذي أدى إلى إتهامات بعدم التنمية المتوازنة كما سبق و أن رأينا دافعه التمييز الاثني، بل جعل المناطق التي توصف بالمهمشة في السودان تنتفض ضد هذا التمييز ككردفان ،دارفور وأعالي النيل الأبيض.

<u>المطلب الثاني : انفصال الجنوب كأقصى شكل لتأثير الاثنية في السودان .</u>

في تعرضنا للأجناس البشرية في السودان لم نتحدث عن القبائل التي كانت قبل جوان 2011 جزءا من السودان،إلا أننا لا نستطيع أن نهمل الأثر الذي خلفه إنفصال الجنوب عنها- دولة جنوب السودان حاليا- في النظام السياسي من جهة و ما أثاره هذا الإنفصال من تحريك رغبة بعض الجماعات الاثنية في الإنفصال أو الحكم الذاتي.

قبل الحديث عن ما أحدثه انفصال دولة جنوب السودان من تغيير في البنية الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية في السودان يجب أن نتعرض إلى خلفية هذا الانفصال.

---

[159]- ابتسام الجازولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

***تطور مشكل جنوب السودان من المطالبة بالعدالة في توزيع الثروة و الموارد إلى الانفصال:**

برزت مشكلة جنوب السودان –سابقا– قبل إستقلال السودان،إذ على خلاف الشمال الذي ينحدر سكانه كما رأينا من أصول حامية /سامية جاءوا بفعل الهجرات العربية ينتمي شعب دولة جنوب السودان إلى ثلاث مجموعات سلالية كبرى هم النيليين nilots و النيليين الحاميين nilotshamites و السودانيين sudanic و تضم هذه المجموعات الثلاثة الكبرى عشرات الجماعات الاثنية التحتية التي من أهمها الدينكا،النوير، الشلوك،الباري،المتدارى،الأزاندي و البونجو و قد صرح مجلس الكنائس العالمي أن 65 % من السكان يعتنقون ديانات غير سماوية إلى جانب 18% يعتنقون الدين الإسلامي و 17% يعتنقون المسيحية[160].

لقد كان بنيان الدولة السودانية منذ البداية مؤسس على التجميع الإجباري لسكانها فمنذ الاستقلال نما إدراك لدى كل من سكان الجنوب سابقا و الشماليين باختلاف كل منهما عن الآخر،إلا أن هذا الإدراك لم يولد من فراغ بل جاء بفعل عدة أسباب يمكن أن نحصره في أسباب تعود إلى سياسة المستعمر الانجليزي و أخرى تعود إلى سياسة النظام السودان فيما بعد الاستقلال.

1– <u>دور الاحتلال الانجليزي في خلق الشعور بعد التجانس بين الشمال و جنوبه سابقا</u>:

كان للسياسة التي إتبعها الانجليز في السودان خلال الفترة الممتدة من 1920الى 1950 و التي هدفت بالأساس إلى عزل الأراضي الواقعة على جنوب خط 12 عرض عن الشمال دور في تنمية النزعة الجنوبية،و قد إتبعت في ذلك عدة أساليب من أجل إلحاق الجنوب سابقا بمستعمراتها في شرق إفريقيا فعمدت إلى استبدال الموظفين المصريين و الشماليين بآخرين من سكان الجنوب[161]،إلى جانب تحديدها لاستخدام اللغة العربية و استبدالها باللغة الانجليزية ،إلى جانب تشجيعه للإرساليات التبشيرية لنشر المسيحية[162].

---

[160]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[161]- المرجع السابق الذكر ،ص 128.
[162]- مصطفى الدباغ"**الصراعات الدولية الراهنة** "(الأردن ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،الطبعة الأولى ،2000)ص 141.

ففي فيفري 1899 أجاز البرلمان البريطاني قرارا يلزم بريطانيا المسيحية بنشر المسيحية في السودان و دعم النشاط التبشيري ،شكل هذا الموقف البريطاني الرسمي تشجيعا كبيرا و دعما للبعثات التبشيرية لتعمل بحرية و نشاط كثيف لنشر المسيحية في الجنوب، بل تعزز هذا المناخ الداعم للحملات التبشيرية بالموقف المشترك بين الجمعيات التبشيرية و الحكومة البريطانية،إذ اتفق الطرفان على ضرورة إبعاد النفوذ الإسلامي من جنوب السودان بأسرع وقت ممكن[163].

وتنفيذا لذلك تم تقسيم الجنوب إلى مناطق عمل للحملات التبشيرية بين البعثات المسيحية الأوروبية الكاثوثيكية المختلفة،البريطانية و الايطالية و النمساوية و غيرها التي عمدت إلى تشويه صورة الإسلام و بالتالي إلى التفرقة بين الشمال و الجنوب[164].

و بفعل النضال ضد سياسات بريطانيا العنصرية، قامت الأخيرة بفصل الشمال عن الجنوب دستوريا مع إقامة شريط أرضي بعرض عدة كيلومترات ليفصل بين المديريات الشمالية و المديريات الجنوبية ،إذ أفرغ هذا الشريط من سكانه تماما و أخليت كل قراه و نسفت كل مؤسساته و مرافقه بهدف منع كل فرص الإتصال و التفاعل بين الشمال و جنوبه سابقا و هو ما تم فعلا[165].

2–دور النظام السياسي السوداني في تأزيم الهوة بين السودان و جنوبه سابقا

بدأت التفرقة بين الشمال و الجنوب مع مؤتمر السودنة*الذي صدر عام 1954 خلال فترة الإعداد لإستقلال السودان ويؤكد المهتمون أن قرارات لجنة السودنة كانت متحيزة لسوداني الشمال،إذ أنه وفقا للخبرة تولى الشماليون أفضل الوظائف ما جعل الجنوبيون ينظرون إلى الشماليين كأنهم إستعمار جديد.[166]

إلا أن الشرارة الأولى للحرب كانت مع التمرد الذي أعلنته الفرقة الإستوائية في الجنوب بفعل إشاعات عن مقتل أحد ضباطها على يد مثيله في الشمال،الأمر الذي جعل الفرقة تهاجم القوات الشمالية،حيث أسفر القتال بين الطرفين عن مقتل 261 من الشماليين و 750 من

---

[163] -Mohammad Omer beshir ,**the southers soudan Background to conflict**,2nd ,khartoum univercity press,1970,p17.

[164] -op.cit p 18.

[165]- أحمد وهبان ،مرجع سبق ذكره ،ص 128.

*- يقصد بالسودنة ابدال الكوادر الادارية الانجليزية التي كانت تدير شؤوو البلاد بخرى سودانية تمهيدا للاستقلال.

[166]- المرجع السابق ، ص 129.

الجنوبيين و هو ما أدى إلى تكوين الجيش الإنفصالي لمنظمة سانو sanu المعروف بإسم الأنانيا[167] anyana.

كان لوصول عبود إلى الحكم عام 1958 دور في تأزيم الوضع إذ اتبع سياسة الدمج و التذويب و فرضها بالقوة في إطار عملية تعريب و أسلمة الجنوب تحت شعار "بناء الأمة "ما دفع ببعض الأحزاب السياسية و على رأسها سانو بالمطالبة بإستقلال الجنوب و تدويل القضية[168].

نتيجة للظروف الداخلية و الخارجية،وافق النظام العسكري لجعفر النميري على التوقيع على إتفاقية أديس أبابا لوقف القتال مع حركة أنانيا سنة 1972،حيث تضمنت الإتفاقية مشروع لقانون خاص من أجل تنظيم الحكم الذاتي مع وضع لوائح منظمة للشؤون الادارية و القضائية و العسكرية مع وقف لإطلاق النار[169]،و رغم أن هذه الاتفاقية حافظت على نوع من الإستقرار إلا أنها لم تدم كثيرا فمع تصالح النميري مع الأحزاب السياسية في الشمال و على رأسها حزب الأمة في إطار صفقة المصالحة الوطنية إعتبرت القوى الجنوبية سابقا أن عودة الوئام بين القوى الشمالية هو تهديد لمواقعها في السلطة.

عملت إتفاقية أديس أبابا على التفريق بين المجموعات الاثنية و القبائل في الجنوب إذ أن نظام الحكم كان يستند إلى قانون يتيح الانتخاب الحر المباشر لنواب البرلمان– رغم إعتماده على نظام الحزب الواحد– وهو ما أدى عمليا إلى سيطرة قبيلة الدينكا،أكبر قبائل الجنوب سابقا على مقاليد الوضع،ما أدى إلى تذمر المجموعات الاثنية الأخرى الأصغر حجما،و قد أدت هذه الأوضاع إلى إنتشار إضطرابات أمنية و سياسية،تمثلت في تقلب الحكومة في الجنوب و قيام حركات تمرد مسلحة و التي بدأت تنتشر منذ عام 1975 و التي تحولت بعد 1980 إلى حركة تمرد أطلقت على نفسها إسم حركة الأنانيا الثانية*،و هو ما إستغله الرئيس النميري لتعزيز نفوذه في الجنوب و إضعاف الحكم الاقليمي،عبر إقالة الحكومات المنتخبة أو فرض سياسات عليها،و أخيرا عبر التحالف مع المجموعات الاثنية المتذمرة،و في خضام هذا الصراع قام

---

[167]- محمد ابو العينين **"ادارة و حل الصراعات العرقية في افريقيا "**،(ليبيا ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الاولى ، 2008) ص 185.

[168]- المرجع السابق الذكر ،ص 185.

[169]- شعبان الطاهر الأسود " **علم الاجتماع السياسي، قضايا الأقليات بين العزل و الادماج"**(مصر، الطبعة الأولى ،الدار المصرية اللبنانية ،2003) ص90.

*- الأنانيا هو حيوان سام في الجنوب.

النميري بإتخاذ قرار تقسيم الجنوب إلى ثلاث أقاليم سنة 1983 وهو ما كان مخالفة صريحة لإتفاقية أديس أبابا[170].

خلال 1983 وقع التمرد الثاني من قبل ضباط في الجنوب- سابقا- بسبب إتهام قائد الكتيبة رقم 105 بإختلاسه لرواتب الضباط و رفض هذا الأخير هو و ضباطه للإستجواب،و قام رفقة ضباطه بالهروب الى اثيوبيا، ومن أجل حل المشكل قامت الحكومة السودانية بإرسال **جون غارنغ*** للتفاوض مع المتمردين في أثيوبيا،إلا أنه بدل من ذلك قام بالانضمام إليهم و بذلك تشكلت حركة جديدة مختلفة عن الأنانيا من حيث العدة و التدريب و التوجهات و ما زادها قوة هو دعم دول الجوار و الغرب لها[171].

من خلال هذا التمرد إنهارت اتفاقية أديس أبابا،التي إعتبر الجنوبيين أن حكومة الخرطوم هي السبب في إنهيارها بفعل تدخلها في تعيين قيادات الاقليم الجنوبي و قيامها بشكل غير دستوري بحل حكومات و مجالس شعب الاقليم الجنوبي خلال أعوام 1980،1983،1981 ، الى جانب هذا اتجاه الحكومة إلى التكامل مع مصر من خلال عقد اتفاقية دفاع مشترك بين الجانبين لأن ذلك يعني بالنسبة اليهم سيطرة مكثفة من قبل العرب عليهم[172]،والى جانب هذه الأسباب كان لإكتشاف النفط بكميات كبيرة في منطقة بنتيو في الإقليم الجنوبي و توقيع الإتفاق مع شركة شيفرون و إعتبار موقع البترول يقع ضمن حدود الشمال دور في إثارة القادة الجنوبيين الذين اعتبروه إستمرار في إستنزاف موارد الجنوب[173].

نجحت حركة غارنغ في تقليص الإتصال بين السودان و جنوبه سابقا إذ قامت بالسيطرة على المراكز الحكومية في الجنوب و حقول البترول خلال عامي

1983 و1984،كما قامت بقطع الملاحة النهرية بين الشمال و الجنوب بإغراق باخرتين نهريتين قرب ملكال،و بذلك أصبحت الإتصالات بين شطري السودان مقتصرة على رحلات

---

[170]- عبد الوهاب الأفندي " السلام الصعب في السودان "(دراسة في **مجلةالمستقبل العربي** ،السنة 25، العدد 287،ديسمبر 2002)ص ص 29،30.

**- في ذلك الوقت كان غارنغ يعمل في الخرطوم كضابط .

[171]- المرجع السابق، ص 32.

[172]- أحمد وهبان،مرجع سبق ذكره،ص 177.

[173]- حمدي عبد الرحمن حسن " الصراع في القرن الافريقي و انعكاساته على الامن القومي العربي"(**مجلة المستقبل العربي**، أكتوبر 1991) ص 89.

الطيران السوداني،و التي تقلص هي الأخرى عددها خلال عام 1984 لتتوقف تماما الى مدينة واو عاصمة إقليم بحر الغزال، و ما زاد من سيطرة حركة غارنغ إنضمام حوالي 3000 طالب من طلاب الثانوية اليها[174].

بعد الإطاحة بنظام النميري و صعود عبد الرحمن سوار الذهب إلى الحكم أبدى الأخير رغبته في التفاوض وهو الأمر الذي لقي قبولا لدى غارنغ ،فتمت المفاوضات بين الطرفين في كوكدام باثيوبيا في مارس 1986 ،حيث أسفر الإجتماع عن اصدار وثيقة كوكدام و التي تضمنت ما يلي :

*التعهد بالبحث عن السلام من خلال السعي إلى عقد مؤتمر دستوري قومي يناقش مختلف جوانب القضية.

*إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة سنة 1983 كشرط من أجل إنعقاد المؤتمر السابق الذكر.

*العودة إلى الدستور العلماني لسنة 1956.

*إلغاء كل الإتفاقيات التي تمس السيادة الوطنية.

*تعهد حركة غارنغ بوقف إطلاق النار فور إنعقاد المؤتمر الدستوري و إلغاء قوانين سبتمبر.

مع وصول الصادق المهدي للحكم تم الاطاحة باتفاقية كوكدام، حيث قامت قوات غارنغ باسقاط طائرة سودانية إشتبه بأنها تنقل معدات و أسلحة،وهو ما جعل المهدي يعتبر الحركة منظمة ارهابية لا سبيل للإتصال معها [175].

خلال سنة 1989 وصل إلى الحكم عمر البشير على إثر إنقلاب عسكري لتبدأ مرحلة جديدة من السياسات السودانية إتجاه الجنوب، فعلى الرغم من تصريح عمر البشير عن أمله في حل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية إلا أنه أكد عن عدم تخليه عن قوانين الشريعة

---

[174]- أ حمد وهبان ،مرجع سبق ذكره ،ص 179.
*- اشارة الى اتفاقية التكامل مع مصر.
[175]- المرجع السابق الذكر ،ص 181.
*- ظل غارنغ يطالب بحكومة علمانية ،و أن حركته ليست انفصالية و انما تستهدف اقامة دولة علمانية ديموقراطية تضمن حقوق الاثنيات المختلفة حتى سنة 1991 بعد ان اضطر بفعل الانشقاقات المختلفة من قبل ضباطه بالمطالبة بالانفصال كمطلب لا حياد عنه.

الإسلامية،إلى جانب رفضه لأية مطالب إنفصالية،وهو ما جعل غارنغ يأكد رفضه التام للإستمرار إلا في إطار دولة علمانية*،و بذلك راحت القوات الحكومية تشن حربا شعواء ضد حركة غارنغ ثم حركة النصر التي انفصلت عن الأولى،و مع مطلع التسعينبات أصبحتا الحركتين الرئيسيتين في الجنوب مع طابع إنفصالي لكليهما*ورغم عدم الإتفاق الذي ساد بين الحركتين ،قبلتا في 8جانفي 1994 تقديم مشروع مشترك في مفاوضات السلام مع الحكومة السودانية يتضمن حق تقرير المصير بعد وساطة أمريكية بينهما.[176]

عرفت هذه الفترة أحداث كثيرة أثرت على سير الأوضاع في السودان فمن جانب الحكومة السودانية قام عمر البشير بتقسيم البلاد إلى 29 ولاية،حيث لكل ولاية حاكم و حكومة خاصة بها و بذلك قسم الجنوب إلى ثلاث ولايات،كما تم إعتماد دستور 1998 الذي نص على إحترام حقوق الأقليات و على عدم التمييز بين سكان الشمال المسلمين وبين سكان الجنوب الذين يعتنقون المسيحية أو أية ديانات أخرى وهو ما كرسته المادة27 من الدستور التي تضمن للأقليات الحق في الحفاظ على ثقافتها و ديانتها و لغتها الخاصة الى جانب المادة 21 التي نصت على تكريس المساواة بين المواطنين و حظر سياسة التمييز بسبب العرق[177].

الا أن الدستور السوداني ظل في معظمه حبر على ورق،حيث مارست الحكومة السودانية مختلف أنواع التمييز العنصري ضد جنوبها سابقا وهو ما أكدته العديد من المنظمات الحقوقية،التي اتهمت الحكومة السودانية بممارسة سياسة العبودية ضد سكان الجنوب، وهو ما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار قرار سنة 1995،الذي يتعلق بوضعية حقوق الإنسان في السودان حيث طالبت بالتحري عن وضعية حقوق الإنسان في السودان خاصة وأن السودان من الدول التي وقعت على بعض المواثيق الدولية التي تحرم التمييز على أساسا العرق و تنص على إحترام حقوق الإنسان،و الجدول أدناه يوضح ذلك:

الإتفاقية	سنة التوقيع
إتفاقية حول نبذ العبودية و كل أنواع الإستغلال.	9 سبتمبر 1957(توقيع و مصادقة).

[176]-المرجع السابق ،ص ص182،184.

*- عرفت الحركتين الجنوبيتين اقتتال فيما بينهما دام لسنوات بدا و كأنه اقتتال بين قبيلة النوبير و الشلوك التي ينتمي اليها اغلب حركة الناصر و قبيلة الدينكا التي تنتمي اليها حركة غارنغ.

[177]- جميلة سي قدير" الدولة القومية و النزاعات العرقية في افريقيا:دراسة حالة السودان"' مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،دراسة غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ،2004).

إتفاقية حول حظر كل أنواع التمييز العنصري.	21 مارس 1977(توقيع و مصادقة).
الإتفاقية الدولية حول إلغاء و معاقبة الجريمة المتعلقة بالتمييز العنصري.	21مارس 1977.
البيان الإسلامي لحقوق الإنسان	19 سبتمبر 1981.
الإتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية و المدنية.	16مارس 1986.
الإتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.	18 مارس 1986.
الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.	18 أفريل 1986.
الإتفاقية ضد التعذيب و المعاملات المؤلمة و الإنسانية و المهينة	14جوان 1989.

جدول رقم05: الإتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة السودنية فيما يخص حقوق الانسان.

المصدر: htt://www.ttfq.ulaval.ca.fr.

من أجل التغطية على سياساتها القمعية و تفتيت قوى الجنوب قامت الحكومة السودانية باستقطاب زعماء الحركات الجنوبية الإنفصالية التي كانت قد إنشقت عن حركة غارنغ ،ففي شهر أفريل من عام 1997 أبرمت حكومة الخرطوم إتفاق سلام مع قادة ثلاثة من تلك الحركات المنشقة ،مع كل من **رياك مشار** زعيم حركة إستقلال جنوب السودان ،و **كالربينو كوانين** قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان ،و **هارون كافي** زعيم مجموعة جبال النوبة ،وفي يوليو أعلنت الحكومة السودانية عن قبولها بما جاءت به منظمة الإيجادIGAD بإعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير على إثر فترة إنتقالية مدتها أربعة سنوات تكون بمثابة هدنة بين الحكومة و الحركات الثلاثة بالإضافة الى حركة لام كول،وبذلك تم عقد إتفاقية سلام بين الحكومة السودانية و الحركات الجنوبية في 21أفريل 1997[178].

[178]- أيمن عبد الوهاب ، **"الأزمة السودانية :المحددات و القيود،"**(مجلة السياسة الدولية ،العدد 132،أفريل1998) ص198 .

إعتبرت حركة جارنغ أن تصرف الحكومة السودانية ليس إلا مجرد فخ نصبته من أجل التفرقة بين الجنوبيين وشق صفوفهم و بذلك رفضت أية هدنة مع الحكومة السودانية،إلا أن هذا لم يمنع الحكومة السودانية من إصدار دستور 28 مارس 1998 و الذي صادق عليه المجلس الوطني و نص على قيام النظام الإتحادي الفدرالي و تقسيم السودان إلى 26 ولاية،كما نصت المادة 139 على أن الجنوب –سابقا – يتمتع بنظام إنتقالي في إطار السودان يسمح بحق تقرير المصير.

في 25 مارس2000 وصل إلى السودان وفد إفريقي برئاسة مبعوث الرئيس الكيني و خمسة من أعضاء الإيجاد من أجل إستئناف محادثات السلام بين الحكومة و الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفقا لمبدأ تقرير المصير،و رغم أن المبادرة إقتصرت على طرفين فقط ،فإن القوى السياسية السودانية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديموقراطي*قبلت إعلان مبادئ "الإيجاد" و إعتبرته أساسا عمليا و معقولا لتحقيق السلام الدائم و العادل[179].

لكن الملاحظ على مبادرة الإيجاد أنها تمثل إطارا ضيقا يقدم حلا جزئيا للمشكلة السودانية، فهي أهملت قوى المعارضة السياسية الشمالية ، على الرغم من أنها قوى مهمة و فعالة في تشكيل السياسة السودانية.

خلال القمة الطارئة لمنظمة الإيجاد في 2 يونيو 2001 ،قدمت كل من مصر و ليبيا مبادرة من أجل إحلال السلام في السودان،حيث أن هذه المبادرة قدمت في إطار أوسع يستوعب كافة الأطراف السودانية، ما ميز هذه المبادرة أنها إستوعبت كافة أطراف النزاع في السودان فإلى جانب الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان نجد كذلك كافة القوى السياسية الأخرى ،كما أن المبادرة المصرية الليبية حرصت على التنسيق مع الإيجاد لمنع أي تضارب في المواقف،خاصة و أن الحركة الشعبية أعلنت عدم إستعدادها لمفاوضة الحكومة السودانية من منبر آخر غير الإيجاد.

إرتكزت المبادرة المصرية–الليبية المشتركة على فكرة الجمع بين كافة الأطراف السودانية المعنية فيما أسمته "الملتقى العام للوفاق الوطني الشامل الأطراف في السودان"،و قد حظيت

---

*- الأحزاب المنضوية تحته هي: حزب الأمة ،الحزب الإتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوداني ، مؤتمر البجة ،قوات التحالف الديمقراطي والنقابات و الإتحادات الشرعية .

[179]- سلمان قادم ادم فضل**"حق تقرير المصير ، طرح جديد لمبدأ قديم"**(أبوظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية العدد 78، سنة2005.) ص84.

المبادرة بقبول من كل الأطراف المعنية على الرغم من أنها لم تتضمن أي نص لتقرير المصير لجنوب السودان سابقا[180].

خلال سنة 2001 برزت الوساطة الأمريكية في حل النزاع بشكل مختلف إذ عين الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** مبعوثا خاصا من أجل معالجة الأوضاع في السودان ،حيث عين السيناتور السابق **جون دانفورث** ليكون مبعوثا شخصيا له للسلام في السودان، وزار دانفورث السودان خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 نوفمبر 2001 مجريا محادثات مع القيادة السودانية، و المعارضة السودانية من أجل أن تقبل كل الأطراف النقاط الأربعة التي جاء بها إذ طرح دانفورث النقاط التالية:

– أن يتم وقف إطلاق النار.

– تحديد فترات للهدنة تمكن من تنفيذ البرامج الإنسانية في المناطق المتاثرة بالصراع ، على أن يتبع ذلك نزع السلاح لفترات محددة ،بهدف إستئصال بعض الأوبئة التي تصيب الإنسان و الحيوان.

– العمل على إنهاء ممارسات الإختطاف و الإستغلال من خلال إتباع السبل التي تمكن من ذلك .

– إيقاف قصف المدنيين و الأهداف المدنية،بما في ذلك القصف الجوي و القصف بالمدفعية ،على أن يتم ذلك من خلال آلية دولية .

قبلت الحكومة السودانية بمناقشة هذه النقاط مع الوفد الفني الأمريكي،إذ تقرر إرسال بعثة لتقييم وقف إطلاق النار و تقدير الإحتياجات الإنسانية و التنموية،كما تم الإتفاق على تشكيل لجان تقصي من أجل معالجة المشكلات القبلية في المنطقة و إيقاف الإختطاف،كما قبلت الحكومة السودانية بإيقاف قصف المدنيين شريطة أن تتم معالجته في إطار الوقف التام لإطلاق النار[181].

---

[180]- المرجع السابق الذكر ،ص 85.
[181]- نفس المرجع،ص ص 85،87.

بسبب الضغوط الدولية على السودان و بفعل سلسلة المبادرات الدولية، توصلت حكومة الإنقاذ و جيش تحرير السودان في جويلية 2002إلى عقد إتفاق عرف ب"مذكرة التفاهم" و الذي سمي فيما بعد بإتفاقية ماشكوس في كينيا ،إذ تم الإتفاق من خلال وساطة كل من أمريكا بالدرجة الأولى،بريطانيا،إيطاليا النرويج ،السويد،و دول الإيجاد،و الملاحظ أن البنود التي تم التوصل إليها كانت بضغط أمريكي إذ أن واشنطن عبرت صراحة أنه إن لم يتم التوصل إلى إتفاق طوعي سيكون الحل قسريا من جهتها.

الملاحظ أن إتفاق ماشاكوس عالج أهم معظلتين،الأولى علاقة الدين بالدولة و الثانية حق تقرير المصير،إذ تقرر من خلال بنود الإتفاق إلغاء تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب– سابقا– و منحه حكما ذاتيا فور وقف إطلاق النار لمدة ستة سنوات ،يعقبها إجراء إستفتاء لتقرير المصير بين الجنوبيين أما البقاء جزءا من السودان الموحد المتعدد القوميات و الإثنيات،و أما الانفصال[182].

ينقسم بروتوكول ماشكوس إلى ثلاثة أقسام رئيسية،يتناول القسم الأول ،المبادئ العامة المتفق عليها بين الطرفين،بينما القسمين الثاني و الثالث البنود ذات الصلة بالعملية الإنتقالية و هيكل الحكم على الترتيب،و يتضمن البروتوكول كذلك النص المتفق عليه حول الدين و حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان–سابقا– و يمكن الإشارة إلى أهم النقاط التي تضمنها الإتفاق:

1–أولوية وحدة السودان القائمة على الدموقراطية و المساواة و المسائلة و الإحترام و العدل بالنسبة للطرفين.

2– حق الجنوب في تقرير مصيره من خلال الإستفتاء،مع الإقرار بأن الدين و العادات و التقاليد هي مصادر القوة الروحية و الإلهام للشعب السوداني الذي يسعى إلى إقامة نظام عادل يقوم على التجانس بين الثقافات مع إيجاد حل شامل يعالج التدهور الإقتصادي و الإجتماعي للسودان و يستبدل الحرب بالسلام ، كما نص البروتوكول على أن تقرير المصير يمر عبر مرحلتين رئيسيتين **الأولى** مدتها ستة أشهر و هي المرحلة التمهيدية، يتم خلالها تأسيس الآليات و الهيئات المنصوص عليها في الإتفاق،و خلق الإطار الدستوري لها مع وقف لإطلاق النا،أما

[182]- محمود وهيب السيد" إتفاقية ماشاكوس:هل يشهد الجنوب السوداني انفراجا؟"، مقالة في **المستقبل العربي**،لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 285 ،ص ص 48 ،49.

المرحلة الثانية فهي الإنتقالية و التي تستمر لمدة ستة سنوات ،يتم خلالها تفعيل الآليات الدولية لمراقبة مدى الإلتزام بالاتفاقية و مؤسساتها إلى جانب مراقبيم من طرف الحكومة السودانية و الحركة الشعبية بالتساوي [183].

3- نص الإتفاق على ضرورة إجراء عملية مراجعة للدستور خلال الفترة التمهيدية كما نص على أن مصدر التشريعت التي تسن على المستوى الوطني و تطبق خارج الجنوب -سابقا- يكون مصدرها الشريعة و إجماع الشعب ،بينما يكون مصدر التشريعات التي يتطبق على الإقليم الجنوبي الإجماع الشعبي و قيم و عادات الشعب السوداني ،و من ضمنها تقاليده و معتقداته الدينية.

4- تناول البروتوكول علاقة الدولة بالدين،حيث إعترف بأن السودان بلد متعدد الثقافات و الأعراق و الإثنيات و اللغات و الأديان و بالتالي إعتبرها الطرفان مصدر للقوة الروحية و الإلهام للشعب السوداني فهي التي تنظم أحواله الشخصية[184]*.

من خلال الإطلاع على نص البروتوكول و إنطلاقا مما سبق،نجد أن البروتوكول تناول كل الجوانب التي كانت خلافية مابين الحركة و الخرطوم ،وحوى كل الترتيبات الخاصة بمستقبل السودان ،كما تم التباحث في كل الأمور التي كانت مشكلا بين الشمال و جنوبه سابقا ،وتم الإقرار فيه صراحة بالوضع المتميز للسودان من خلال الإقرار بالغنى الإثني و التعدد العرقي فيه،و الملاحظ أنه على الرغم من إقرار الإتفاقية بحق تقرير المصير وجعله بمثابة أولوية للجنوب،أقرا الطرفان بوحدة السودان من خلال المادة الأولى في الإتفاق،كما تميزت هذه الإتفاقية بكونها خلاصة الإتفاقيات السابقة إنطلاقا من إتفاقية أديس أبابا وصولا إلى المبادرة المصرية الليبية ،وهو ما عكس وعي الأطراف بأهمية الإلتزام بها من خلال إعتبار أن إلغاء طرف لها لا يلغي الإتفاقية بل تلغى من قبل الجانبين .

رغم إجابيات الإتفاق يبقى مغرق بالعموميات، إذ لم يتم ضمنه تحديد دقيق لمن سيشملهم الحق تقرير المصير بالضبط من الجنوب،و كذا بقي الإتفاق على توزيع الموارد مبهما،وكذا الإتفاق على شكل الحكم الذي ستخضع له الأقاليم الجنوبية الثلاثة خلال الفترة الإنتقالية ،خاصة وأن جون غارنغ لا يحظى بتأييد كل الجنوبيين.

---

[183]- نفس المرجع السابق،ص ص 52،54.
[184]- المرجع السابق الذكر،ص 55.

بتأثير من الولايات المتحدة تم عقد سلسلة من الإجتماعات بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2004 و التي إنتهت بتوقيع إتفاقية **نيفاشا** بكينيا في 09 جانفي 2005 ،إذ تم من خلالها التأكيد على البروتوكولات التي وقعت بين الحكومة و جون غارنغ إبتداءا من بروتوكول تحديد ميكانيزمات النزاع الذي جاء في الفترة الممتدة من 18 الى 20 جويلية 2002 بنيروبي ،حيث طرح خلاله ضرورة الإقرار بمرحلة إنتقالية مدتها ستة سنوات يتم خلالها النهوض بإقتصاد جنوب السودان و إرساء دستور جديد يضمن مشاركة الجنوب في الحكم، مع إلغاء أحكام الشريعة الإسلامية في الجنوب،و تنتهي الفترة الإنتقالية باستفتاء حول بقاء أو إنفصال الجنوب[185].

فيما جاء البروتوكول الثاني حول تقسيم الثروة و السلطة و الذي أقر بعد مفاوضات إمتدت من 2002/9/1 إلى غاية 2002/11/18،على مايلي: فيما يخص إتفاق تقسيم السلطة نص على أن تتولى الحكومة السوداني–حزب المؤتمر الوطني – 52% من السلطة في حكومة و برلمان الشمال فيما تأخذ الحركة 30% و القوى السياسية الأخرى تحصل على 16% ،و يتبقى لمواطني جبال النوبة و النيل الأزرق 2%.

أما فيما يخص توزيع السلطة في المناطق المهمشة فقد حصلت الحكومة على 55% فيما حصلت الحركة على 45% ،على أن تكون رئاسة الحكومة في المنطقتين دورية بين الطرفين لمدة عام ونصف العام[186] .

و فيما يخص تقاسم الثروة فقد تم التوقيع في جانفي 2003 على أن يتم تقاسم عائدات النفط بالتساوي بين الشمال و الجنوب خلال الفترة الإنتقالية مع الإقرار بضرورة وجود نظام مصرفي غلابي في الجنوب إلى جانب النظام المصرفي الإسلامي المتواجد في الشمال[187].

إتفق الطرفان على جمع كل البروتوكولات في وثيقة واحدة كإتفاق شامل ونهائي و هوما تم في نيفاشا وبموجب هذا الإتفاق الشامل عين جون غارنغ نائبا أولا لعمر البشير بالإضافة كونه رئيسا لحكومة جنوب السودان.

على الرغم من أن إتفاقية نيفاشا توقع منها الكثير لإحلال السلام الشامل في السودان إلا أنها لم تحققه ففي 30 جويلية 2005 توفي جون غارنغ بعد سقوط طائرته القادمة من يوغندا،إذ إتهم الجنوبيون الشماليين بقتله وهو ما أدى إلى أحداث عنف في 1 أوت 2005 قادها

---

[185]- جميلة سي قدير،مرجع سبق ذكره،ص 118.

[186]- عيدوس عبد العزيز و مصطفى سري" الخرطوم و حركة غانغ يوقعان إتفاقا لتقاسم السلطة في السودان ،يضع حدا للحرب الأهلية " مقالة في **جريدة الشرق الأوسط**، بتاريخ 2004/05/27.العدد 9312 .

[187]- جميلة سيقدير ،مرجع سبق ذكره،ص 122.

الجنوبيون في الخرطوم ضد الشماليين،إذ قام الجنوبيون بحرق و تدمير ممتلكات للشماليين و هو ماأدى إلى ردة فعل في اليوم التالي من قبل الشماليين مما عزز عدم الثقة بين الطرفين و عكس حجم الهوة و صعوبة التعايش السلمي بينهما[188].

كما أن إتفاقية نيفاشا أخذ عليها الكثير من السلبيات أهمها:

*أنها حصرت الثروة في نفط الجنوب و إرادات الضرائب مهملة الثروات الباطنية و مياه النيل،كما أنها جاءت عمومية في تحديدها لنصيب الأبي بقوله النصيب العادل من صندوق تنمية جنوب السودان.

* في حديثها عن الأديان تحدثت عن الشريعة الإسلامية و المسيحية و اليهودية و أغفلت أن بالسودان مجموعات إثنية لا دين لها أو وثنية.

بذلك فشلت إتفاقية نيفاشا في الوصول إلى السلام المرجو خاصة بعد وفاة غارنغ و هو ما أعاد الأوضاع في السودان إلى ما هي عليه من قتل و إنتهاك الحريات وحقوق الإنسان الأمر الذي جعل المحكمة الجنائية تصدر قرار في 9 مارس 2009 بحق

الرئيس السوداني **عمر البشير** و الذي يقضي بإعتقاله لضلوعه في إرتكاب جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية.[189]

بعد العديد من المناورات السياسية والخلافات والضغوط المتبادلة، توصل شريكا الحكم في السودان – حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان– إلى توافق أقر بمقتضاه المجلس الوطني السوداني في نهاية ديسمبر 2009 قانون الإستفتاء علي حق تقرير المصير. توصل الشريكان إلى حلول وسط حول القضايا التي كانت عالقة بينهما، والتي كانت تتمحور بشكل أساسي حول نقطتين تتعلقان بالنسب المئوية اللازمة لإجازة الإستفتاء، واعتبار نتائجه مقبولة ونافذة، سواء من حيث نسبة المشاركين في الإستفتاء،أو نسبة المصوتين لصالح القرار. إذ أن حزب المؤتمر يرى أن نسبة المشاركين في التصويت يجب ألا تقل عن 75% من عدد المسجلين في قوائم من يحق لهم التصويت، ثم عاد وقبل بتخفيض هذه النسبة إلي الثلثين،على أساس أن قرار البقاء في الوحدة أو الإنفصال لتكوين دولة جديدة يمثل قرارا مصيريا، الأمر الذي يستدعي وضع الضوابط اللازمة للتأكد من تعبيره عن غالبية شعب جنوب السودان، أما

---

[188]- عبده مختار موسى " **مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان** "(لبنان ،المستقبل العربي، سنة 2009)ص 69.

[189]- تقرير عام 2010 عن حالة حقوق الإنسان في العالم الصادر عن منظمة العفو الدولية ،من الموقع : **www.thereport.amnesty.org/en/download**.

النقطة الثانية، فكان الجدل بشأنها يتمحور حول النسبة المطلوبة لإعتبار خيار الإنفصال نافذا،إذ رأى حزب المؤتمر الوطني أن هذه النسبة يجب أن تكون الثلثين، بينما كانت الحركة الشعبية ترى أن هذه الشروط تعجيزية، وأن حزب المؤتمر الوطني يهدف من خلالها إلى الإلتفاف حول حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم طبقا لخياراتهم، وطالبت الحركة بأن يكون الإستفتاء ونتائجه مقبولة وقانونية في حالة مشاركة خمسين في المائة من المسجلين، وأن يكون الإنفصال قانونيا في حالة حصول هذا الخيار على نسبة خمسين في المائة زائد واحد.[190]

رغم إقرار قانون الإستفتاء قي نهاية ديسمبر 2009 ، فإنه لم يتم الشروع في إقامة الهياكل والمؤسسات التي نص عليها، إلا في وقت متأخر، فمن ناحية استغرقت عملية الإنتخابات السودانية وإعلان نتائجها والتفاعلات التي أحاطت بذلك، ثم تشكيل الحكومة الجديدة وقتا طويلا إمتد إلى منتصف عام 2010 تقريبا، ثم واجهت عملية تكوين المفوضية التي سوف تقوم بالإشراف علي عملية الإستفتاء سلسلة من الخلافات بين الطرفين بشأن إختيار رئيس المفوضية وأمينها العام وموظفيها الرئيسيين، وتدبير الميزانية اللازمة لها للقيام بعملها، والتي قدرت ب 700مليون دولار،وترتب على هذا التأخير في تكوين المفوضية تأخر تلقائي في بدء الإجراءات اللازمة مثل طبع بطاقات الإستفتاء، والبدء في عملية تسجيل من يحق لهم التصويت وإعلان القوائم وما يتبع ذلك من ترك المهلة الزمنية التي حددها القانون للطعن في هذه القوائم، ومن ثم إعلان الكشوف النهائية وكذلك تحديد أماكن لجان الإقتراع وتعيين الموظفين اللازمين (قدر عددهم بنحو خمسة آلاف)، وتدريبهم و توفير كل المعدات والأدوات اللوجيستية المطلوبة لقيام الاستفتاء.

ولم تكن الأمور أقل صعوبة على المستوي السياسي، حيث تبادل حزبا المؤتمر الوطني والحركة الشعبية الإتهامات بخصوص الإستفتاء ونتائجه. فقد إنطلقت التصريحات من بعض قادة الحركة الشعبية بأن حزب المؤتمر يسعى عبر التحالف مع بعض الفصائل والقوي الجنوبية المعارضة للحركة الشعبية أو المتمردة عليها إلى إشاعة نوع من عدم الإستقرار الأمني في الجنوب، مما يؤدي إلى إعاقة إجراء الاستفتاء أو تأجيل موعده المقرر في 9 يناير 2010 إلى موعد آخر. إتسم موقف الحركة بالتشدد إزاء هذا الموعد المقرر، وإعتبرته موعدا مقدسا لا يجوز المساس به، ولا يمكن تعديله أو التراجع عنه لأي سبب من الأسباب، بسبب خشيتها في الأغلب من أن أي تأجيل قد يفتح الباب لتأجيلات أخرى وقد يدخل الأمر في متاهة إجرائية،

---

[190]- هاني رسلان "الإستفتاء في جنوب السودان ،الخلافات و التحديات"(**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 183،جانفي 2011)،ص 22.

ولعل هذا السبب هو ما يفسر التصريحات والمواقف الجنوبية التي تتسم بالعصبية والتوتر عند الحديث عن موعد الإستفتاء أو إجراءاته[191].

أكدت الحركة الشعبية مرات عديدة أنها قد تتجه إلى إعلان الإنفصال من جانب واحد (من داخل برلمان إقليم جنوب السودان) في حالة عدم قيام الإستفتاء في موعده ولم يتوقف التهديد المتكرر بهذا الأمر، إلا بعد أن تلقت الحركة إستشارة من مؤسسة "مجموعة القانون الدولي العام و السياسات"*أبلغت فيها الحركة الشعبية بأن حالة جنوب السودان لا ينطبق عليها خيار إعلان الإستقلال من جانب واحد حيث أن هذا الخيار ينطبق في حالة الكيانات التي لا تحظى بموافقة الحكومة المركزية على إنفصالها وتحويلها إلى دولة مستقلة، وإعتبرت المؤسسة الأمريكية أنه على الرغم من إرتفاع الدعوات المنادية بالوحدة في شمال السودان، إلا أن الحكومة السودانية ظلت تعلن بشكل متكرر منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل، أنها ستحترم القرار الذي سيتخذه مواطنو الجنوب عند الإستفتاء، مما لا يبرر إعلان الإستقلال من جانب واحد.

من جهة أخرى أكد حزب المؤتمر الوطني أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تتيح المناخ الحر والملائم لإجراء الإستفتاء، حيث تقوم بتشجيع المنادين بالإنفصال، وتسمح لهم بتسيير المسيرات والتظاهرات في الجنوب، في الوقت الذي تضيق فيه على مؤيدي الوحدة، وتحول بينهم وبين التعبير عن رأيهم أو الدعوة إليه، كما أن الحركة بمواقفها الإنفصالية تخالف إتفاقية السلام الشامل التي تنص علي أن يعمل الطرفان معا علي أن تكون الوحدة جاذبة[192].

ورغم ما تعرضت له إجراءات تنظيم الإستفتاء من صعوبات،تم إجراء إستفتاء تقرير المصير في 2011 و أعلنت نتائجه من قبل محمد إبراهيم خليل رئيس المفوضية الخاصة بالإستفتاء و بذلك كانت السودان أول دولة عربية ينفصل جزء منها وبذلك عبر 9 جوان2011 عن بداية جديدة في المنطقة بحسابات جديدة [193].

سبق و أن رأينا أن الإنفصال هو أكبر تأثيرات الإثنية على الدولة،إذ أنه إفتكاك لجزء من أراضيها و تغيير في بنيتها الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية، والسودان شهدت هذا التأثير ليس على حساب بناها فقط بل تعداه ليأثر في سير بعض القضايا الداخلية،فقد كان إنفصال

---

[191]- نفس المرجع السابق،ص ص 22،23.

*- هي منظمة أمريكية غير ربحية متخصصة في تقديم الاستشارات و المساعدات القانونية للدول النامية و الكيانات الساعية للاستقلال.

[192]- نفس المرجع السابق،ص 24.

[193]- عبد الله الأشعل"هل يكون انفصال الجنوب النهاية ؟" من الموقع الالكتروني : **www.aljazeera.net**

دولة جنوب السودان عن السودان مقدمة لمطالب إثنية لجماعات إثنية أخرى في السودان،كما أن النزاع في دارفور تغير منحاه ليطالب هو الآخر بالإنفصال وهو ما سنراه في المطلب التالي.

عبر إنفصال دولة جنوب السودان عن السودان عن نمط من تفاقم المشكلات الخاصة بالتنمية السياسية و الأزمات التي ورثتها صفوات ما بعد الإستقلال ،و إشكاليات الإندماج الوطني الموروثة عن أزمنة الإستعمار و التي لم تستطع الصفوة السياسية السودانية أن تديره هذه الأزمات خاصة مع إمتدادها لتوظيف التعددية الإثنية و العرقية المعقدة في السودان،وهو الأمر الذي جعل السودان تقع في مأزق بناء الدولة – الأمة إذ أن البنية الإثنية و العرقية و حتى الطائفية إستطاعت أن تفرض على السودان موازين قوتها ما أدى بها في النهاية إلى خسارة جزء من أراضيها من جهة و تفعيل أزمات جديدة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أزمة دارفور و تأثيرها على الإستقرار السياسي في السودان.

كان لإنفصال دولة جنوب السودان عن السودان تأثير كبير في تغيير مجرى بعض الأزمات الإثنية التي كانت تعرفها،كما كان له الأثر في خلق أزمات جديدة و مطالب إثنية جديدة في السودان،حيث أن النزاع في دارفور أخذ منحى جديد من المطالب، إلى جانب ظهور أزمات المناطق المهمشة بصورة كبيرة و التي أصبحت تطالب بالعدالة التوزيعية و التطوير الإقتصادي أو الإنفصال خاصة و أن هذه المناطق كانت قبل وقت قريب تدين بالولاء للحركة الشعبية لتحرير السودان و اليوم هي تحظى بدعم دولة جنوب السودان.

مازالت أزمة دارفور واحدة من أصعب الأزمات التي تواجه الدولة السودانية،ولا تتوقف تأثيراتها على أحداث حالة من عدم الإستقرار الداخلي، و إنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته ،إما بسبب إستمرار الصراع في مختلف أرجاء الإقليم المختلفة أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة و المشاركة فيها خاصة تلك التي تروج للميول الإنفصالية بعد إنفصال دولة جنوب السودان.

يعتبر الصراع في دارفور ظاهرة قديمة إرتبطت بطبيعة المنطقة نظرا للإختلافات الإثنية و الإجتماعية بين القبائل إلا أنه تم تسييس هذه الصراعات،إضافة إلى تفاعل مجموعة من

العوامل و الأسباب التي لعبت دورا كبيرا في تصاعد الصراع أهمها العوامل البيئية و التباين الإثني و الإنفلات الأمني و التدخل الأجنبي التي عملت مجتمعة إلى جانب عوامل أخرى على العصف بوحدة السودان.

من أجل فهم طبيعة الصراع في دارفور يجب أولا فهم طبيعة المنطقة،فإقليم دارفور يقع في أقصى غرب السودان بمحاذاة كل من ليبيا شمالا و تشاد غربا و إفريقيا الوسطى من ناحية الجنوب الغربي،حيث تبلغ مساحته حوالي 140.000 ميلا مربعا أي ما يعادل خمس مساحة السودان،

ويضم دارفور إداريا ثلاثة ولايات هي شمال دارفور و عاصمتها الفاشر ،ولاية جنوب دارفور و عاصمتها نيالو ولاية غرب دارفور و عاصمتها الجنينية[194].

بسبب الإمتداد الكبير لإقليم دارفور كما ستبينه الخريطة رقم 02 أدناه و الذي يعرف بالتنوع و التدرج في البيئة الطبيعية و المناخية،حيث أن إمتداده من الصحراء الكبرى في الشمال إلى السافانا الفقيرة في الوسط ثم إلى السافانا الغنية في الجنوب جعل الإقليم يعرف تعدد في الأنشطة الإقتصادية،كما أنه يمتاز بوفرة الثروة الحيوانية المتمثلة في الإبل و الأبقار و الأغنام.

[194]-عبد القادر رزيق المخادمي **" النزاعات في القارة الافريقية ،انكسار دائم ام انحسار مؤقت"**(مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2005).

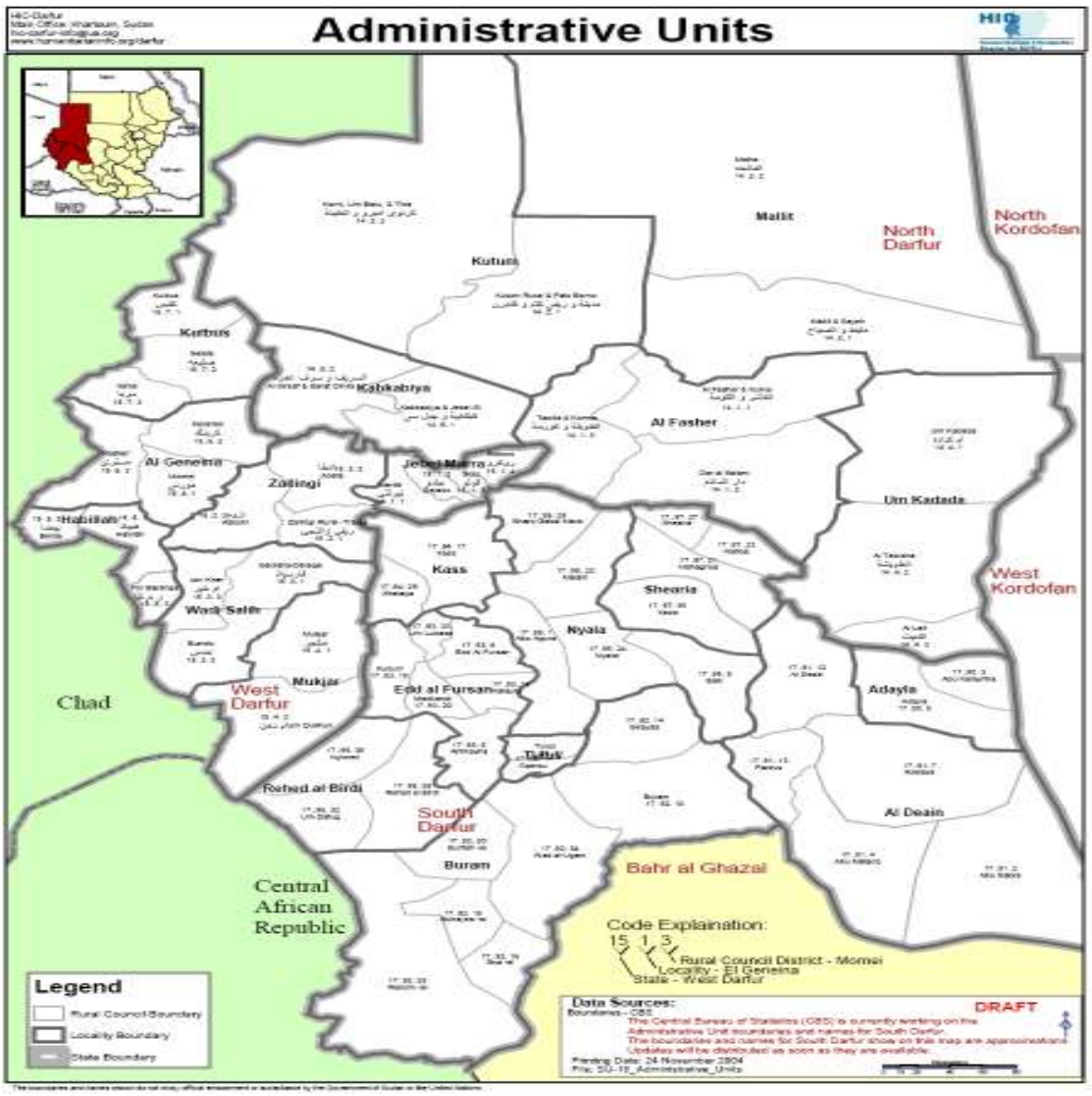

خريطة رقم02: خريطة دارفور.

المصدر : Nortality survey Among Internally Displaced Person and other AFFECTED Populations In greater darfur,sudan : http://unsudanig.org/emergencies/darfur/profile/index.jsp

يقطن إقليم دارفور العديد من القبائل العربية و الغير العربية أهمها :الرزيقات و التعايشة،المعاليا،البني هلبا،الزيادية،السلامات،الجوامعة،البديرية،بني حسين،المهرية و القرعان،الهوسا،الفور،الزعاوة،المساليت،الداجو،التنجر،التاما،البرتي،الميدوب،البرقو و الفلاتة و القمر مما جعل إقليم دارفور يتشكل من عدة ثقافات وأجناس وأعراق متعددومتنوعة، تميزها عن باقي الأقاليم الأخرى كذلك تعتبر دارفور منطقة تداخل قبلي مع غيرها من القبائل في الدول المجاورة خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى[195].

[195]- مايسة مدني محمد مدني " تداعيات الاوضاع السياسة على الامن الاقتصادي-دراسةحالة دارفور " اوراق مقدمة الى ندوة تاثير الاوضاع السياسية على الأمن الاقتصادي ،مركز دراسات العلوم السايسية :

قبل الحديث عن التطورات التي شهدها الصراع في دارفور يجب أولا معرفة خلفية الصراع و أهم مسبباته، إذ يرجع الكثير من الكتاب إلى أن أزمة دارفور نتجت بفعل تمازج عدة ظروف هي:

أ.العوامل الجغرافية و البشرية: كان لصراع دارفور إرتباط كبير بجغرافية المنطقة إذ أن موقع المنطقة و إمتدادها الكبير،جعل من الصعب على السلطة المركزية احكام قبضتها على أنحاء المنطقة ،فالدولة السودانية تعرف أزمة تغلغل داخل الإقليم،كما أن إقليم دارفور يتكون من ثلاث ولايات تقطنها مجموعة كبيرة جدا من القبائل التي يربو عددها على المئة قبيلة،وتنقسم إلى قبائل ذات أصول عربية و أخرى ذات أصول إفريقية،تنقسم بعض هذه القبائل بين دارفور و الدول المجاورة له ،ليبيا،تشاد و إفريقيا الوسطى بسبب عدم وجود أي موانع طبيعية بين الإقليم و هذه الدول[196].

وتشتغل القبائل الإفريقية في الزراعة وأغلب أفرادها مزارعون كما يعتبرون السكان الأصليين للبلاد والإقليم، أما القبائل العربية فأغلبهم رعاة وهي قبائل وافدة إلى الإقليم منذ عدة مئات من السنين وقاموا بإكتساب أراضي ومراعي جديدة بالإتفاق مع القبائل الإفريقية المقيمة.[2]

ولهذا السبب تسمى القبائل الإفريقية بالقبائل المستقرة في حين تسمى القبائل العربية بقبائل الرحل،مع الإشارة هنا إلى أن هناك عدد ضئيل من القبائل الإفريقية تمارس الرعي وكذا الحال لبعض القبائل العربية التي تمارس الزراعة،هذا ويدين كل سكان إقليم دارفور بولاياته الثلاثة بالدين الإسلامي وكلهم مسلمون سنة، وقد حدث إختلاط وتمازج بين العرب والأفارقة نجم عنه قبول القبائل الإفريقية بالدين الإسلامي، حتى أنهم صاروا أحد أهم المدافعين عنه، وتشمل القبائل الإفريقية قبائل: الفور، الزغاوة، المساليت، البرتي، التاما، القمر، الفلاتة،أما القبائل العربية فأهمها: التعايشة، الهبانية، بني هلبة، الزريقات، المسيرية، المعاليا.

---

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98

[196]- محمد الامين عباس النحاس "ازمة دارفور بداياتها وتطوراتها" (**المستقبل العربي**،السنة 27،العدد 312 فيفري 2005) ص ص73_ 74.

[2] – إجلال رأفت"أزمة دارفور – أبعادها السياسية والثقافية"(**مجلة المستقبل العربي**– العدد: **312**– 2/2002) ص 107.

خريطة رقم 03: توزيع القبائل في دارفور.

المصدر: http://blogs-stAtic.Maktoob.Com/user-Files/a/N/anasudane/images/Pic.3BB.gif

ب.العوامل الطبيعية و المناخية: يقع الإقليم بين خطي طول 22 و 27 درجة شرقا و خطي عرض 10 و16 شمالا مما جعل جزءا منه يقع في مناطق السافانا الفقيرة و جزء آخر في نطاق المناخ الجاف، وهو ما جعل الإقليم عرضة لموجات الجفاف و التصحر،التي أدت بالرعاة إلى الترحال بحثا عن الأكل و الماء و بسبب هذا الترحال دخلوا في حدود القبائل الأخرى،التي تمتهن الزراعة مما أدى إلى وقوع العديد من الإحتكاكات التي تطورت إلى عداوات و معارك طاحنة .

ت.العوامل الأمنية و السياسية : لعبت العوامل الأمنية و السياسية دورا كبيرا في إنفلات الوضع في دارفور،إذ أن الإقليم عانى من مشاكل عدة تحولت إلى إختلالات أمنية كبيرة في الدول المجاورة لهذا الإقليم من الناحية الغربية للدول المتاخمة له،إذ أن السلاح ينتشر بقوة في الإقليم حيث أن المحاربون في التشاد و إفريقيا الوسطى و الكونغو و ليبيا يتجهون إلى دارفور من أجل الإنطلاق منها أو الإحتماء بها ومن أجل الحصول على حاجاتهم الأساسية يبيعون أسلحتهم،كل هذا في ظل غياب لرقابة الدولة كما أن فشل الإنقلاب ضد النميري و الذي قاده حزب الأمة جعل الفارين من النميري يستقرون بدارفور ليمارسوا النهب و السلب.

وإلى جانب العاملين السابقين الذين أديا إلى تسليح المنطقة نجد دور الحكومة في ذلك و التي قامت بتسليح بعض القبائل بهدف منع تغلغل متمردي حركة تحرير السودان في المنطقة[197].

ج.الأطماع الخارجية: إرتبطت هذه الأطماع بالجوانب الجيواستراتيجية و بأطماع القوى الكبرى و الصراع على النفوذ الدولي من جانب الولايات المتحدة و دول الإتحاد الأوروبي،حيث أن إقليم دارفور يتمتع بثروات طبيعية ضخمة و متنوعة أهمها:الثروة الحيوانية الصمغ العربي،السمسم بالإضافة إلى زخر الإقليم بثروات باطنية حيث تحتوي جباله على الحديد الذي تصل نقاوته إلى 80 % وأيضا النحاس الذي تصل أعلى درجات نقاوته في منطقة حمرة النحاس الواقعة بالقرب من حدود دولة إفريقيا الوسطى ،بالإضافة إلى اليورانيوم و البترول إذ تحتوي المنطقة على آبار عديدة للبترول وهو الأمر الذي جعل من الدول الخارجية تتنافس لتسيير المنطقة بما يخدم مصالحها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[198]

***تطور الصراع في دارفور :**

خلال سنة 1932 حدث أول صراع في شمال دارفور بين العرب من جانب و الميدوب و البرتي من جانب آخر، تم تتالت سلسلة من الصراعات كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم05 :تاريخ الصراعات في إقليم دارفور.

القبائل المتنازعة	سبب النزاع	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
الكبابيش–الكواهلة–البرتي(ع)الزيادية (ع)–الميدوب(أ)	المرعى	الإدارة الأهلية	1932	شمال دارفور
البرتي–الزيادية(ع)	حدود قبيلة	الإدارة الأهلية	1956	شمال دارفور
الميدوب –الزيادية–الكبابيش(ع)	إتفاقية المالحة	الإدارة الأهلية	1957	شمال دارفور
المعالية(ع)–الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1964	جنوب دارفور

[197]- محمد الأمين النحاس ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 78،77.
[198]-العوامل المؤثرة في أزمة دارفور، من الموقع الالكتروني :
http// :www.moqatel.com/openshare/behoth/dwal-modn1/sudan/index-htm.

الزيادية–البرتي(ع)	حدود قبلية	الإدارة الاهلية	1965	شمال دارفور
ميدوب–كبابيش(ع)	قتل و نهب	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
البني هلبة(ع)–الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1975	جنوب دارفور
زغاوة–زغاوة(أ)	موارد المياه	الإدارة الأهلية	1976	شمال دارفور
الرزيقات(ع)–الدينكا(أ)	رعاة–زراع	تدخل الحكومة	1976	جنوب دارفور
التعايشة(ع)–السلامات(ع)	رعاة–زراع	تدخل الحكومة	1978	جنوب دارفور
الرزيقات(ع)–المسيرية(ع)	رعاة–زراع	الإدارة الأهلية	1979	جنوب درفور
البني هلبة(ع)–الرزيقات(ع)	ثأر قبلي	الحكومة	1982	جنوب دارفور
البرتي(ع)– الكبابيش(ع)	قبلي	الحكومة	1983	شمال دارفور
الفلاتة(أ)–القمر(ع)	قبلي	الحكومة و الإدارة المحلية	1984	جنوب دارفور
الرزيقات(ع)–الدينكا(أ)	قبلي	الحكومة	1986	جنوب دارفور
الفور(أ)–العرب	رعاة –زراع	الحكومة	1986	جنوب دارفور
الزغاوة(أ)–القمر(ع)	قبلي	الحكومة و الإدارة الأهلية	1987	شمال و غرب دارفور
الزغاوة(أ)–القمر(ع)	نهب	الحكومة	1989	شمال و غرب دارفور
الزغاوة(أ)–المعاليا(ع)	ثأر	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دارفور
الزغاوة(أ)–الرزيقات(ع)	قبلي	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دارفور
الزغاوة(أ)–بني حسين(ع)	قبلي	الحكومة	1991	شمال دارفور
الزغاوة(أ)–الميما(أ)	نهب	الحكومة	1991	شمال دارفور
الزغاوة(أ)–البرقد(أ)	نهب	الحكومة	1991	جنوب دارفور
الترجم(ع)–الفور(أ)	رعاة–زراع	الحكومة	1991	جنوب دارفور
الزغاوة(أ)–الرزيقات(ع)	ثأر	الحكومة	1993	جنوب دارفور
الزغاوة(أ)–الزغاوة(ع)	قبلي	إدارة أهلية	1996	شمال دارفور

المساليت(أ)–العرب	رعاة–زراع	إدارة أهلية	1996	غرب دارفور
الزغاوة(أ)–الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1996	جنوب دارفور
المساليت(أ)–قبائل عربية	قبلي	الحكومة	1998	غرب دارفور
الرزيقات(ع)–دينكا(أ)	ثأر	الحكومة	1998	جنوب دارفور
الداجو (أ)–الرزيقات(ع)	زراع–رعاة	الحكومة	1998	جنوب دارفور
الفور (أ)–الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1999	جنوب دارفور
المساليت(أ)–العرب	ثأر	الحكومة	2000	غرب دارفور
الزغاوة(أ)–القمر (ع)	نهب	الحكومة	2000	شمال دارفور
البرتي(أ)–الميدوب(ع)	قبلي	الحكومة	2000	شمال دارفور
الرزيقات(ع)–أولاد منصور (ع)	قبلي	إدارة أهلية	2001	جنوب دارفور

المصدر: عبده مختار موسى"دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى"(قطر،مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى،2009).ص ص91،93

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الصراعات بين القبائل تنشأ لأسباب مختلفة و بين قبائل مختلفة ليس بضرورة بين العرب و الأفارقة .

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن الصراعات الأولى التي حدثت تم إحتواءها من خلال نظام الإدارة الأهلية الذي كان يقوم على الأعراف والقيم السائدة في الأقاليم،حيث أثبت هذا النظام فعاليته و نجاعته في حل الأزمات بين القبائل إلى أن تم حله على يد جعفر النميري سنة 1971 و بذلك حل أول راعي للقيم الأخلاقية في دارفور وعوض مكانه بنظام الحكم الإقليمي الذي لم يكن البديل المناسب للإدارة الأهلية [199].

كان غياب الإدارة الأهلية مدخلا لبروز ظاهرة عدم الإستقرار والنهب المسلح و الإنفلات الأمني،ولم يتغير الوضع بمجيء الحكومة الإنتقالية التي تولى إدارتها سوار الذهب ،وحتى بعد 1986 ساد شعور وسط القبائل العربية المستوطنة و المهاجرة بدارفور بأن الحكومة المركزية صارت أقرب إليهم ،الأمر الذي جعلهم يرفضون نفوذ الحكومة الإقليمية التي كان يترأسها أحد

[199]– مايسة مدني محمد مدني،مرجع سبق ذكره.

أبناء الإقليم من القبائل الغير عربية ماجعلهم يتبنون موقفا متطرفا،قادهم سنة 1987 إلى تحالف عربي يشمل كل القبائل العربية أطلقوا عليه إسم "التجمع العربي"[200].

ضم التجمع العربي 27 قبيلة عربية رغم خلافاتها و حروبها فيما بينها أكثر مما كان مع غيرها من سكان الإقليم،إذ كان عداءها للزرقة أو القبائل الإفريقية أكبر من عداءها فيما بينها،أصدر التجمع بيان يعلن أن نسبة العرب في الإقليم تبلغ 40% مما يخولهم لنيل حقوق متوازية في السلطة و الثروة مع الأفارقة.

كما طالب التجمع بتغيير إسم دارفور،الذي ينطوي حسبهم على مضامين عرقية فهو يشير إلى أبناء قبيلة الفور وحدها، وفي مقابل هذا سكتت الحكومة عن الوضع فخلال الفترة الممتدة من 1986-1989 لم تقم حكومة الصادق المهدي بأي تنمية تذكر في دارفور،كما سكتت الحكومة عن البيان الذي تم إصداره،الأمر الذي جعل القبائل العربية تتمادى في ممارساتها،وهو ما واصلت فعله الحكومة الديموقراطية خلال 1986-1989،إذ أن حزب الأمة إهتم فقط بالقيام بالصلح و تعويض الأطراف المتصارعة[201].

خلال عهد حكومة الإنقاذ قام "**داود يحيى بولاد**" القيادي بحزب الجبهة الإسلامية القومية بالإنسلاخ عنها و الإنضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان،وهو الأمر الذي أدى بالحكومة السودانية بحشد و تعبئة القبائل العربية و التي كان معظمها من القبائل المهاجرة من التشاد ،و نجحت الحكومة في إيقاف زحف **بولاد** وإعدامه ،إلا أنها في المقابل خلقت ميليشيات مساندة لها عرفت باسم "**الجنجويد**"*، و التي إمتد نشاطها من مواقع الفور إلى المساليت غرب دارفور[202].

بسبب إعدام **بولاد** إتهمت القبائل الإفريقية الحكومة السودانية بالتحيز لصالح القبائل العربية،ليتجدد النزاع خلال سنة 2000 بين القبائل العربية و الإفريقية من أجل السيطرة على منطقة "**اليوتي**" التي تقع ضمن جبل مرة و الذي يقع بالأساس في منطقة الفور،حيث أن

---

[200]- عبده مختار موسى،مرجع سبق ذكره،ص 125.

[201]- نفس المرجع،ص 126.

[202]- نفس المرجع السابق،ص 125.

*- الجنجويد : كلمة إفريقية معناها قطاع الطرق الذين يحملون سلاحا ويركبون الجياد.

[1]- إجلال رأفت" أزمة دارفور، أبعادها السياسية والثقافية"(**مجلة المستقبل العربي**، العدد: **312**، فيفري 2005)،ص 90.

المنطقة المتنازع عليها تعرف بغناها بالمياه و خصوبة أرضها ليتأزم الوضع في دارفور بعد سيطرة القبائل الإفريقية على منطقة "**ڤولو**" الواقعة غرب دارفور في 19 جويلية 2002 ،بعد أن قام أفراد الفور بإنشاء"**جبهة تحرير دارفور**" سنة 2002[203].

تحولت "جبهة تحرير دارفور" في فيفري2003 إلى "**حركة تحرير السودان**" بعد إنضمام قبائل إفريقية أخرى إليها وهي الزغاوة ،المساليت،البرتي و خلال نفس السنة ظهرت حركة جديدة تحت مسمى "حركة العدل و المساواة" والتي تضم الزغاوة والفور و و المساليت لتعلن الحركتان في إطار مشترك أن أسباب وجودهما هو حماية الأراضي الإفريقية بما تضمه من قبائل من هجمات القبائل العربية المنظمة تحت لواء "**الجنجويد**" و المدعمة من قبل الحكومة و بذلك تم تصعيد النزاع في المنطقة ليتفجر في أفريل من عام 2003 بعد أن هاجمت الحركتين السابقتين القوات الحكومية مدمرة 7طائرات،إلى جانب اختطاف لواء في مدينة الفاشر*،ما جعل الحكومة تستعين بالقبائل العربية و تضمهم إلى الجيش مقابل رواتب مالية لمواجهة تمرد القبائل الإفريقية لتدخل بذلك السودان في دوامة من الصراع الإثني الذي ما زال مستمرا إلى غاية يومنا هذا[204].

إن المتتبع لمسيرة إنفجار الوضع في دارفور،يلحظ بوضوح دور الحكومات المتعاقبة في تفجير أزمة دارفور ،إبتداء من إلغاء الإدارة الأهلية ووصولا إلى تدعيم ميليشيات الجنجويد، كما أدى انشغال الحكومة بمشكلة الجنوب عن دارفور إلى تفاقم الوضع في دارفور من الناحية الأمنية ،خاصة بعد توقيع إتفاقية نيفاشا بين الحكومة السودانية و جنوبه سابقا، فحسب التقرير الصادر عن لجنة الأزمة الدولية في 8 مارس 2005 ،أن الأوضاع في دارفور تزداد سوءا من حيث الأوضاع المعيشية و الفقر إلى جانب الأوبئة و سوء التغذية بالإضافة إلى المجازر التي تحدث في الإقليم بفعل الميليشيات و الإقتتال بين المجموعات القبلية [205].

فعلى الرغم من الإتهامات التي وجهتها نخب دارفور لحكومة الإنقاذ بالتسييس و التهميش ،إلا أن حكومة الإنقاذ إكتف بالإعتراف بأن هناك مشكلة وجب حلها ،ما جعل نخب دارفور

2- كمال الجزوالي" الحقيقة في دارفور"(عرض موجز **لتقرير لجنة التحقيق الدولية**، مصر،مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان2006) ص 04.

[205]-تقرير لجنة الأزمة الدولية"دارفور الفشل في تأمين الحماية " الصادر في 2005 من الموقع الالكتروني : http://www.sitemanager.tharwaproject.com

*-الأول هو وزير التربية و التعليم ،و الثاني هو والي نهر النيل و كلاهما من أبناء دارفور.

يعتبرون أن تحرك الحكومة جاء متأخرا في مشكلة ساهمت هي في خلقها ،إذ منذ أن وصل الخلاف أوجه في 2003 سعت الحكومة من خلال سياستها المعلنة إلى حل المشكل من خلال إتجاهين،الأول يهتم بتأمين المواطنين و ممتلكاتهم عبر العديد من الآليات و الإجراءات ،و الثاني حل المشكل من خلال مبادرات السلام و الجدول التالي يبين محاولات الحكومة و ما تمخض عنها:

جدول رقم 06محاولات الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور.

آلية حل النزاع	السنة	نتائجه
إرسال وفود من الزغاوة و الفور و العرب للتفاوض مع المعارضة المسلحة	فيفري و مارس 2003	فشل الوساطة و إستيلاء المعارضة على أسلحة الشرطة في أمبرو
تعيين واليين جديدين لغرب و شمال دارفور، و حل آلية بسط هيمنة الدولة في الإقليم	8 ماي 2003	تصعيد المسلحين لعملياتهم و تحطيم مطار مدينة الفاشر.
إرسال إثنين من أبناء دارفور أحمد بابكر نهارو عبد الله مسار * للتفاوض مع الحركات المسلحة	جويلية 2003	جرد الوفد من سياراتهم و عادوا دون الوصول إلى حل.
توقيع إتفاقية أبشي بين الحكومة و جيش تحرير السودان بالتشاد	3 سبتمبر 2003	تم الإتفاق على وقف إطلاق النار إعتبارا من 6 سبتمبر 2003 و تهيئة الوضع لإستتباب الأمن
إتفاق بين وزير الدفاع السوداني و نظيره التشادي على تكوين قوات مشتركة من	6 نوفمبر 2003	رد الجماعات المسلحة على الإتفاقية بهجوم إستهدف سبعة قرى بغرب دارفور ، خلف 21 قتيلا و إحراق للقرى.

أجل منع عمل العناصر المسلحة في البلدين.		
إصدار قرار من قبل وإلى غرب دارفور بالعفو العام على كل من حمل السلاح من أبناء الولاية	21 جانفي 2004	مر القرار دون إستجابة من طرف المعارضة
إعلان الرئيس البشير عن العفو العام لكل من يسلم السلاح قبل مارس .2004	9 فيفري 2004	شنت الجم وعات المسلحة هجوما على مدينة برام بولاية جنوب دارفور أدت إلى خسائر كبيرة في الشرطة
مفوضات غير رسمية بين الحكومة و حاملي السلاح	1 أفريل 2004	تدخل القوى الدولية و تصعيد المجموعات المسلحة لهجوماتها.
إعلان تعبئة عامة من قبل رئيس الجمهورية لكافة الأجهزة من أجل ترسيخ الأمن و الإستقرار و مطاردة المجموعات المتمردة.	18 يونيو 2004	تشديد تواجد الشرطة في دارفور و فتح مراكز للشرطة في مراكز النازحين.
إجتماع الحكومة و حركة تحرير السودان في أبوجا بنيجيريا	من 8/23- 2004/9/18	إمتناع المسلحون عن التوقيع على بروتوكول الشؤون الإنسانية .
بعد مفوضات أبوجا وقع الطرفان إعلان مبادئ لإنهاء الصراع	ماي 2005	فشل المفاوضات و إتهام متبادل بخرق وقف إطلاق النار.
توقيع بروتوكول سياسي بين الحكومة و الحركة من أجل	18 نوفمبر 2006.	الإتفاق على إنشاء هيئة تسمى بسلطة دارفور

إنقاذ إتفاق أبوجا.		الإنتقالية تشكلها حركات التمرد بمشاركة الحكومة،مع ضمان نصيب الدارفوريون في السلطة و الثروة و إنشاء صندوق خاص باعمار دارفور من خلال منح الإقليم مبالغ إضافية .

. المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على : عبده مختار موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص ص144،193.

من خلال قراءتنا للجدول السابق، نلحظ أن الحلول التي تبنتها الحكومة السودانية، كانت حلول آنية لم تهدف للقضاء على المشكلة من جذورها،إذ أنها إقتصرت على مفاوضات كان الهدف من أغلبها وقف إطلاق النار وإعادة الأمن دون إشارة إلى جذور المشكلة الأصلية المتعلقة بتهميش سكان دارفور من حيث التنمية الإقتصادية وتقلد المناصب السياسية .

إذ أنه حتى بعد إتفاقية أبوجا ومن خلال التقرير الصادر من قبل منظمة العفو الدولية خلال سنة 2010،مازال الوضع في دارفور على ما هو عليه ،حيث أكد التقرير على أنه بالرغم من عودة بعض النازحين إلى قراهم ظل المدنيون يتحملون القتل و التشريد ، كما أن قوات حركة العدل و المساواة دخلت بلدة في جنوب دارفور و التي كان يسيطر عليها جيش تحرير السودان ،حيث تبادلت إطلاق النار معه ما ترتب عنه سقوط قتلى من المدنيين و تشريد معظم سكان المنطقة ،كما أنه في فيفري من 2010 سعى أكثر من ستة ألاف شخص إلى الإحتماء بقاعدة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في بلدة مهاجرية[206].

من خلال ما سبق نلحظ أن الأوضاع في دارفور لم يحركها فقط العامل الإثني المستند على تعدد القبائل في المنطقة بل تكاثف إلى جانبه عدة عوامل أهمها شعور أبناء المنطقة بالتهميش * إذ أن الكثير من المراقبين يرون أن النخبة السياسية في السودان منذ الإستقلال أخطأت

[206]- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010 عن حالة حقوق الإنسان في العالم:من الموقع الالكتروني : HTTP//WWW.lthereport.amnesty.org/en/download.

*- أستخدم المصطلح أول مرة في أمريكا اللاتينية ليشير للذين هاجروا من مناطقهم الريفية إلى المدن بسبب الدخل و في المدينة يواجهون عجزا حادا في حاجاتهم الأساسية بسبب عدم حصولهم على وظائف مناسبة و،فيعيشون في مناطق طرفية و هامشية .

عندما أهملت القوة الكامنة وراء التجمعات الإثنية و مطالبها، كما أخطأت عندما إعتبرتها مجموعات إكتسبت وعيا سياسيا و إجتماعيا خارج عن الإطار القومي العام ،و تجاهلت الواقع الذي يؤكد على أن هذه الحركات هي في الأصل فئات تسعى لتحقيق مصالح سياسية وإجتماعية وإقتصادية داخل إطار الدولة القومية ،فهي حركات تشكل في الأصل إثنيات جديدة متمايزة داخل الدولة.

ففي السودان شكل الشمال مركز الدولة التاريخي الذي رغم إختلاف قبائله إستطاع عبر الزمن أن يستفيد من رصيد من التطور النسبي خاصة مناطق أواسط النيل و بذلك تطور مقارنة بمناطق غرب السودان و جنوبه و جبال النوبة و جنوب النيل الأزرق و شرق السودان في مناطق البجا.

على الرغم من أن ظاهرة التهميش موجودة في السودان منذ العهد الإستعماري إلا أنها تصاعدت في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ،إذ برزت تناقضات في حكم الإنقاذ بين الشعارات الإسلامية التي طرحتها من ناحية و أدائها في الواقع من ناحية أخرى ،إذ أنها لم تستطع تحقيق مبادئ الإسلام مثل العدالة و المساواة وهو ما إعترف به **حسن مكي** أحد مفكري الحركة إذ إعتبر أن الحركة الإسلامية في أحد مراحلها كانت بحاجة إلى أهل الولاء من أجل تثبيت وجودها و هو ما أدى فيما بعد إلى تأزيم مشكلات السودان.

إذ أن الطرح الإسلامي الذي جاءت به حكومة الإنقاذ،بدل أن يؤسس دولة العدالة أدى إلى خلق طبقات قائمة على التمايز الإثني والقبلي ، ماجعل بعض النخب الدارفورية تصف علاقة المركز بالهامش في السودان بأنها إمتداد للإستعمار إذ مثلما كان الإستعمار يستنزف موارد السودان تستنزف الآن حكومة الإنقاذ هذه الموارد،إذ أن هناك فوارق كبيرة في كل الخدمات الإجتماعية بين مختلف الأقاليم، فوارق قائمة بالأساس على التفريق الإثني [207].

ما زاد الطين بله في دارفور أن النفط عندما تم إكتشافه في دارفور أقامت الحكومة المصفاة الرئيسية في جوار الخرطوم بدلا من دارفور بحجة عدم وجود البنية التحتية هناك،ما جعل الحكومة تستنزف أية محاولة لإقامة بنية تحتية في دارفور ،كما أن وظائف النشاط الإقتصادي

---

[207]-عبده مختار موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 60،63.

الخاص بالتنقيب و الإنتاج قد وزعت نسبة 90%من المناصب على أساس إثني حاز الشمال فيها على حصة الأسد[208].

بذلك شكلت أزمة دارفور تمازج بين العامل الإثني- الذي تم تسييسه – و التهميش الإقتصادي و السياسي و الذي أشرنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل ،حيث أن السودان يعاني من التنمية الغير متوازنة المرتكزة على تنمية المركز دون الأطراف، إذ على الرغم من أن الظاهرة الإثنية في دارفور ما تزال حاضرة بقوة في الحراك الإجتماعي وفي عقلية القوى السياسية،إلا أنه كان بإمكان الحكومة السودانية تجنب تمسك الأفراد باثنياتهم الضيقة لصالح الهوية القومية لو نجحت في خلق ولاء للدولة من خلال نشر المساواة في التنمية وتقلد المناصب السياسية أو بعبارة أخرى لو نجحت في تحقيق العدالة الإجتماعية والسياسية و الإقتصادية، وبذلك كان إنفجار أزمة دارفور حتمية،إذ أن كل الظروف و المعطيات جعلت منها أمرا حتميا ،فدارفور تمازج فيها تخلف الإقليم ومع إرتفاع أصوات السكان مطالبين بالتنمية و الخدمات الأساسية التي تتمتع بها باقي الأقاليم،ونتيجة لعدم الإستجابة لمطالبهم من قبل الحكومة المركزية عبر عقود من الزمن كان تصعيد للأزمة تزامنا مع التدخلات الدولية كما سنراه في الفصل اللاحق .

من خلال دراستنا لهذا الفصل ،نلحظ أن التعددية الإثنية أصبحت هي السمة المميزة للدولة اليوم،مع ملاحظة أن الدولة القومية باعتبارها الصورة المثلى للمجتمعات السياسية لم تتحقق على أرض الواقع خاصة في دول مثل الدول الإفريقية ،فمن جلة 132 دولة توجد 12 دولة فقط تتمتع بالتجانس الإثني، لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان أن التعدد الإثني لا يعتبر مشكلة في حد ذاته،إذ أنه يمكن أن يكون مصدرا للإثراء الثقافي ،لكن تبرز المشكلة عندما يتم تسييسه، وهذا هو جوهر المشكلة في الدول الإفريقية وفي السودان نموذجا ،حيث أن الإثنية المسيسة أصبحت قنابل موقوتة و النتيجة كانت مجازر بشرية .

و بذلك أصبحت السودان من بين دول العالم الثالث التي تعاني من أزمة بناء الدولة المتماسكة التي قوامها هوية منسجمة الأركان، في ظل نظام سياسي غير مستقر و دولة حاضنة للأزمات ،التي يساهم النظام إلى حد بعيد في تفعيله و زيادة وتيرتها،فبالرغم من أن

---

[208]-المرجع السابق الذكر ،ص 65.

الخريطة الإثنية للسودان تعرف غنى و تعدد كبير إلا أن النظام السياسي زادها بلة من خلال تهميش بعض الولايات على حساب الأخرى و على أساس إثني ،بالإضافة إلى التنمية الغير متوازنة الموجودة في السودان حيث ينمى المركز على حساب الأطراف.

الفصل الثالث:

دور العامل الخارجي في زيادة وتيرة العامل الاثني في السودان.

المبحث الأول: تأثير القوى الإقليمية.

المبحث الثاني:تأثير القوى الكبرى.

من خلال تناولنا للفصل الثاني،رأينا غنى الخريطة الاثنية للسودان ،هاته الخريطة التي عملت القوى السياسية في السودان على تسييسها ما جعل العامل الاثني يربط بمتغيرات جديدة غير التنوع الثقافي و الاختلاف العرقي حيث أن التنمية الغير متوازنة و استفحال ظاهرة تهميش الأطراف على حساب المركز كلها عوامل ساعدت على جعل العامل الاثني يهدد الوحدة الوطنية للسودان ، إلا أن هذا العامل لم يتم تسييسه داخليا فقط ،بل أيضا تم تسييسه و دفع وتيرته خارجيا،إما من قبل دول الجوار التي تنقسم بينها وبين السودان بعض الجماعات الاثنية خاصة التشاد،أو من قبل بعض القوى العالمية التي تسعى إلى تحقيق مصالح معينة في السودان.

فالمشكلة الاثنية في السودان و على غرار الكثير من الدول الافريقية لم يبقى أطر افها حبيسي الرقعة الجغرافية السودانية بل تعدى أطرافها ليشملوا الجوار الجغرافي الى جانب القوى العالمية، التي شكلت فاعلا أساسيا في تحريك القضايا الاثنية في السودان.

المبحث الأول: تأثير دول الجوار الإقليمي:

بالرغم من أن تأزم الوضع الاثني في السودان جاء نتيجة تداخل مجموعة من الظروف الداخلية و التي على رأسها التنمية الاقتصادية الغير متوازنة و التهميش السياسي ،إلا أننا لا يمكن أن نهمل دور العامل الخارجي في تأزيم الوضع الاثني في السودان خاصة من قبل دول الجوار ،حيث يعتبر تدخل دول القربى الأكثر تأثيرا على طبيعة النزاعات الاثنية، و نخص بالذكر الدول التي تنقسم بينها وبين السودان بعض الجماعات الاثنية كالتشاد و إثيوبيا و ليبيا ،مما جعل هذه الدول تلعب دورا حاسما في تحديد مسار تأثير العامل الاثني على السودان و تماسك نظامها السياسي،فكيف أثرت دول الجوار العربية و الإفريقية في زيادة وتيرة العامل الاثني في السودان؟

المطلب الأول: الدور الإفريقي.

تميزت السياسة السودانية بتأييد و مساعدة الجماعات الإسلامية المعارضة لنظم الحكم في الدول المجاورة لها سواء العربية أو الإفريقية ،وكان الهدف من هذه المساندة بالنسبة للسودان هو الوصول الى تنسيق التعاون بين هذه الجماعات و الشعوب في اطار الأممية الاسلامية ،لإعادة النظر في النظام العالمي الذي تشرف عليه الدول الغربية ،وبذلك أصبحت السودان معبرا و مقرا للكثير من الحركات الاسلامية و قياداتها ،ما جعل حكومات تلك الدول ترد على السياسة السودانية من خلال تدخلها في الصراعات الاثنية داخل السودان ،خاصة و أن الكثير من هذه الدول تشترك بفعل الحدود المزيفة التي رسمها الاستعمار كما سبق و رأينا في الفصل الأول مع السودان في الجماعات الاثنية ،الأمر الذي أدى بتبادل التأثير و التأثر بين هذه الدول و السودان.

فعلى المستوى الافريقي تعددت الدول التي لعبت من خلال سياستها التدخلية في السودان دورا في تأزيم الوضع الاثني من خلال تأييد الجماعات الاثنية في السودان سواء فيما يخص أزمة دارفور أو قضية جنوب السودان سابقا وحتى قضايا المناطق المهمشة التي ما زال النزاع في السودان يدور حولها وأهم هذه الدول نجد:

1-اثيوبيا:

بدأت العلاقات الرسميه بين السودان و اثيوبيا منذ وقت طويل بعد الاستقلال حيث تجمع بين البلدين روابط ثقافية و اجتماعية فاثيوبيا أكبر دولة تتقاسم الحدود مع السودان وينبع منها النيل الأزرق كما تربطهما روابط الدم والتداخل القبلي فالعلاقات الاجتماعية ظلت قوية وتسير نحو الأقوى من حين إلى آخر يرجع ذلك إلى السمات المشتركة والتركيبة الأثنية والمزاج الثقافي والتقارب في السحنة والوجدان والتي تمثل القاسم المشترك بين الشعبين والتي تولد الشعور بالانتماء .

لأسباب عديدة لعبت اثيوبيا دورا بارزا في دعم الحركات الاثنية في السودان، فقد دعمت اثيوبيا الحركة الاثنية في جنوب السودان سابقا حتى تم انفصاله، حيث تعددت أشكال الدعم المقدم للجنوب بين المساعدات العسكرية و السياسية و المالية.

فقد تلقت الحركة الجنوبية –سابقا– دعما كبيرا خاصة في فترة حكم الامبراطور **هيلاسلاسي** و الرئيس **مانجستو هيلا ماريام**،و تراوح الدعم بين مساعدات عسكرية ،سياسية و مالية الى جانب فتح القواعد العسكرية لتدريب هذه الجماعات على الأراضي الاثيوبية و كان أكبر الدعم الاثيوبي اثناء و جود **جون غارنغ** على رأس الحركة ،اذ أنها مولت ماليا الجمعية التابعة له المسماة ب" جمعية المساعدة و اعادة احياء السودان " و التي كانت تتكفل باللاجئين من الجنوب ،كما أن الحكومة الاثيوبية وضعت تحت تصرف حركة غارنغ محطة اذاعية لبث الأخبار المتعلقة بالحرب[209].

لم يكن التدخل الإثيوبي في الصراع بين الحكومة السودانية و حركة تحرير جنوب السودان ،منطلق من الفراغ بل كان كرد فعل على السياسة السودانية ،حيث أن السودان تدعم حركة تحرير اريتريا المعادية لأثيوبيا ،فالحكومة السودانية قامت بفتح مكاتب للحركة في الخرطوم ، إلى جانب إعداد معسكرات تدريب لمقاتليها على الأراضي السودانية [210].

بعد سقوط حكومة **منجيستو** في 1991/05/28 و اعتلاء **ميلز زيناوي** الحكم ،حدثت نقلة نوعية في العلاقات السودانية الاريتيرية ، اذ حدث تقارب بين الحكومتين خاصة بعد اعلان **زيناوي** في 1 جوان 1991 بأنه لن يسمح بوجود معسكرات على الأراضي الأثيوبية تهدد سلامة و أمن السودان كما أمر بإغلاق مكاتب و معسكرات متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان[211].

---

[209]- أحمد وهبان،مرجع سبق ذكره،ص 141.

[210]-المرجع السابق الذكر،ص 142.

[211]- John young, **Le PPLM/SPLA et le gouvernement du Sud Soudan**, Revue de politique africaine, N°88, 4ème trimestre 2002 p 136.

لقد جاء هذا التحسن في العلاقات بين الدولتين بسبب تأييد الحكومة السودانية **لميلز** حين كان في المعارضة،إلا أن هذا التحسن لم يجعل إثيوبيا تتخلى عن دعم متمردي الجنوب ،اذ أن محاولة اغتيال الرئيس المصري المخلوع "**حسني مبارك**" بأديس أبابا في 26 جوان 1996 من طرف عناصر اسلامية*،جعل اثيوبيا تطالب الاتحاد الافريقي و مجلس الأمن بالتدخل لفرض عقوبات على السودان باعتبارها تدعم هذه الحركات.

بعد هذه الحادثة كان من السهل على اثيوبيا دعم الحركات الاثنية المعارضة في السودان دون أي غطاء ففي جانفي 1997 قامت قوات **جون غارنغ** ة وز بالهجوم على السلطات المركزية انطلاقا من الأراضي الاثيوبيا،الأمر الذي كبد السلطات السودانية خسائر كبيرة [212].

وبسبب نشوب نزاع بين اثيوبيا و اريتريا، قامت الأخيرة بغلق ميناء "**عصاب**" الاريتري وبذلك غلقت المنفذ البحري عن اثيوبيا،ما جعل الأخيرة تحسن علاقاتها مع السودان بسبب حاجتها لميناء السودان ، هذا التحسن بين البلدين جعل اثيوبيا تعلن رسميا سنة 1999 عن تخليها عن أي شكل من أشكال الدعم للجماعات الاثنية التي تهدد النظام السياسي السوداني.

ان التأثير الاثيوبي على الوضع الاثني في السودان خضع كل مرة لطبيعة العلاقة بين البلدين فكلما تذبذبت العلاقة كلما كان الدعم الاثيوبي للحركات الاثنية ونخص بالذكر جنوب السودان سابقا، و الملاحظ ان هذا الدعم ساهم في تقوية حركة **غارنغ** إذ أن الدعم الذي تلقته هو الذي أدى بها فيما بعد الى جانب عوامل أخرى إلى بروزها كحركة تطالب بالانفصال ،وهو ما تم لها فعلا سنة 2011.

2-أوغندا:

مثلث أوغندا محركا رئيسيا للنزاع الاثني في السودان ،فالفرقة الاستوائية التي انبثقت منها "الأنانيا" لجأت الى أوغندا ،التي دعمتها بكل الوسائل و بعد ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان تابعت أوغندا مساندتها ،حيث قامت بإرسال جيشها إلى السودان لمساندة الحركة ميدانيا،ما جعل السودان خلال 1996 تحشد قواتها على الحدود الأوغندية السودانية و هو ما بدلته أوغندا بالمثل[213].

---

*- سبق و أشرنا دعم السودان للحركات الاسلامية في الدول العربية و بعض الدول الافريقية .

[212]- compte rendu de la visite au soudan d'une délégation du groupe sénatorial français, in **:.http://www.sénat.fr.**-)

[213]-أحمد وهبان مرجع سبق ذكره،ص 142.

كان الدعم الأوغندي للحركة الاثنية في الجنوب- سابقا- و التي انتهت بانفصال الجنوب عن السودان ،نابع من توتر العلاقات بين السودان و أوغندا ،حيث أن الأخيرة تدعم الجنوب ثأرا من السودان الذي يدعم ثلاثة حركات معارضة في أوغندا و أهمها جبهة تحرير الضفة الغربية للنيل و التي تأسست في 1997 و منظمة تحالف القوات الديمقراطية و كلاهما له توجهات إسلامية .

لقد قامت أوغندا بدعم جيش تحرير جنوب السودان بمختلف الوسائل لكن كانت الوسيلة العسكرية الأكثر ،فقد تبث أن أوغندا اشتركت مع حركة تحرير السودان في ضرب مواقع جبهة تحرير الضفة الغربية للنيل و منظمة تحالف القوات الديمقراطية على الأراضي السودانية[214].

وعلى الرغم من اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ابتداءا من 8 ديسمبر 1999 ،بعد تعهد السودان بعدم دعم الحركات المناوئة للنظام السياسي في أوغندا بقيت أوغندا تدعم الحركات الانفصالية في الجنوب.

كان التدخل الأوغندي في الشأن الاثني السوداني، رد فعل على السياسة السودانية ،فعلى الرغم من انعدام الاستقرار الداخلي الذي تعاني منه السودان ،راح الرئيس **عمر البشير** يدعم الحركات الاسلامية و يتحدث عن اقامة نظام دولي اسلامي .

3-<u>اريتريا</u>:

تجاور اريتريا السودان من ناحية الشرق وهي تعد من الدول التي قامت بالتدخل في مسار الاثنية في السودان ،فالرئيس الاريتري "**أساسي أفورقي**" المسيحي العقيدة دعم كل من حركة "**جون غارنغ**" وكذا التحالف الديمقراطي المتحالف مع هذه الحركة و كذا حركات تمرد دارفور ،وقد كان الدعم الاريتري نابعا من اختلاف العقيدة بينها وبين السودان خاصة و أن السودان تستضيف على أراضيها بعض الميليشيات الاسلامية المعارضة لحكم **أفورقي** ،كما تستضيف أيضا جبهة تحرير اريتريا الرافضة لحكم الأقلية المسيحية .

فعداوات اريتريا مع حكومة الانقاذ جعلها تلعب دورا مضادا و فعالا ضد الجهود السلمية في أزمة دارفور ،فبسبب الخلافات الكثيرة بين الطرفين دخلا في حرب مباشرة مع القوات الحليفة لكليهما فدعمت بذلك اريتريا حركة **غارنغ** عسكريا من خلال العتاد و الجنود ،وهو الأمر الذي تمخض عنه قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ابتداء من 1997 خاصة بعد استضافة السودان لأزيد من 3000.000 لاجئ اريتري على أراضيها[215]. .

---

[214]-جميلة سي قدير ،مرجع سبق ذكره ،ص 66.

[215] -John young, op.cit, P 147.

كما أن الحكومة الاريترية تتهم أنها تدعم حركة التمرد في دارفور بهدف الحصول على الأراضي الزراعية في البجة،وبذلك كان من مصلحة اريتريا تصعيد الموقف في دارفور ،خاصة في ظل علاقاتها الوطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل[216].

كما أن اريتريا وجدت في مشكلة دارفور مخرجا لها من عزلتها الإقليمية و الدولية ،فهي تعاني من مشكلات معقدة مع أثيوبيا و معظم لاجئيها في السودان.

في ماي 2005 التقى مستشار الرئيس الاريتري "**عبد الله الجابر**"مع قادة حركة تحرير السودان في ليبيا بعد أن استقبلت اريتريا "**مني أركو مناوي**" أحد المعارضين من دارفور بعد خروجه من السودان على اثر ضربة الفاشر في أفريل 2003[217].

وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين البلدين مع حلول2005 إلا أن التدخل الاريتري في الشأن السوداني مازال يخضع للتطورات السياسية بين الطرفين و لحسابات المصالح ،ما جعل اريتريا من الدول التي لعبت دورا في تقوية الجماعات و الحركات الاثنية المتمردة في السودان.

4-<u>التشاد</u>:

تتميز العلاقات التشادية السودانية بطابع خاص ،فالسودان و التشاد تشتركان في حوالي 13 قبيلة عربية وافريقية بين اقلمي غرب السودان و شرق التشاد ، ما جعل التأثير التشادي في الشأن الاثني السوداني ينحصر في إقليم دارفور ،فمع اندلاع النزاع في 2003 طلبت الحكومة السودانية من الرئيس التشادي"**إدريس ديبي**" عدم السماح للقبائل الإفريقية بالدخول إلى الأراضي التشادية ،إلا أن الرئيس التشادي استقبل القبائل الإفريقية على الأراضي التشادية كما قام بدعمها بالسلاح وقد كان موقفه راجع لسببين:

*-أن الرئيس التشادي تعود أصوله الاثنية إلى قبيلة الزغاوة الإفريقية المنتشرة في غرب السودان وهي القبيلة التي ساعدته إبان صراعه مع الرئيس التشادي السابق "**حسين هيري**" ،حيث ساعدته قبيلته في السودان على الوصول للحكم في 1991.

*-تتكون المؤسسة العسكرية في التشاد في أغلبها من أفراد ينتمون إلى قبيلة الزغاوة الافريقية[218].

---

[216]-عبده مختار موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص149.

[217]-المرجع السابق الذكر،ص 150.

[218]-إجلال محمد رأفت"**الأزمة في دارفور الأسباب و التطورات و النتائج**"ندوة أبعاد الصراع في دارفور والأفق المستقبلي- مركز البحوث والدراسات السياسية- القاهرة، مصر 2004، ص ص 35.

اعتبارا للسببين السابقين تقوم دولة تشاد بمساعدة قبيلة زغاوة ومقاتليها خاصة المنتمين إلى حركة العدل والمساواة، كما أن الحروب التي دارت بين الجنجويد و القبائل الافريقية التي بدأت في عام 2001 ضمت مجموعات كبيرة من التشاديين على الجانبين[219] .

بالرغم من أن "**إدريس ديبي**" يقوم بعملية وساطة بين الحكومة السودانية والحركتين المتمردتين بإقليم دارفور إلا أن الحكومة السودانية لا تزال تتهمه بأنه يقدم المساعدة للقبائل الافريقية المتمردة بالإقليم، وهذا ما أدى إلى فشل المفاوضات التي يقودها هذا من جهة، من جهة أخرى ونظرا لتزايد دعم تشاد للقبائل الافريقية فقد بدأت تظهر ملامح تحالف جديد بين القبائل العربية في جنوب دارفور ونظرائهم العرب في شرق تشاد، وهذا لتكوين تحالف عربي يهدف للوصول إلى السلطة في السودان وال تشاد معا في المستقبل القريب وهو الأمر الذي لم تضعه الحكومة التشادية في الحسبان.

لعبت الأطراف الافريقية دورا مهم في تغيير منحى النزاع الاثني في السودان من خلال الدعم السياسي و المالي و العسكري وهو ما جعل السودان تجابه في حربها الداخلية جهات خارجية، كما أن الملاحظ أن السودان أهملت في رسم علاقاتها مع جيرانها الترابط الجغرافي ،فمعظم حدودها مع جيرانها كما سبق و أن رأينا في الفصل الثاني لا تقوم على أية حواجز طبيعية بل هي حدود مفتوحة ما سهل تدخل هذه الدول خاصة و أن الدول الإفريقية تحس بانتماء الجماعات الاثنية الإفريقية إليها و بالتالي وجوب دعمها.

المطلب الثاني: الدور العربي.

اهتمت السودان من خلال سياستها الخارجية بتأييد ومساعدة الجماعات الإسلامية المعارضة لأنظمة الدول العربية المجاورة خاصة مصر وليبيا،كان هدف البشير هو الوصول إلى تنسيق التعاون بين هذه الجماعات و الشعوب في إطار الأممية الإسلامية ،لإعادة النظر في النظام العالمي الذي تشرف عليه الدول الغربية ،و بذلك أصبحت السودان معبرا و مقرا لكل الحركات الإسلامية المصرية و الجماعات الإسلامية الليبية ،وهو ما لم يمر دون تدخل هذه الدول في الشأن الداخلي السوداني كرد فعل على السياسات السودانية.

1-ليبيا:

منذ نهاية السبعينات عملت ليبيا على دعم الانفصاليين في جنوب السودان ،من خلال دعم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بالسلاح ،وقد فسر الموقف الليبي آنذاك بكون الرئيس

---

[219]-محمود ممداني"**دارفور منقذون وناجون السياسة و الحرب على الإرهاب**"(لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، 2001) ص253.

الليبي الأسبق "**معمر القذافي** " يقف في صف السوفيات ،بينما كان الرئيس السوداني آنذاك "**جعفر النميري**" حليفا للولايات المتحدة الأمريكية إبان فترة الحرب الباردة .[220]

كان لليبيا دور بارز في إدخال السلاح إلى إقليم دارفور و انتشاره،إذ عملت على تدعيم قبيلة الزغاوة الافريقية من خلال تزويدها بالأسلحة ، وقد كان التدخل الليبي يهدف لضرب الرئيس التشادي السابق"**حسين هبري**" الذي كان حليفا للولايات المتحدة الأمريكية ،حيث أن المعارض التشادي "**إدريس ديبي** " كان يتخد من منطقة غرب دارفور نقطة لانطلاقه بدعم من الزغاوة الافريقية[221].

لقد عملت ليبيا قبل عام 2003 على دعم القبائل العربية و الإفريقية بالسلاح وهو الأمر الذي كان وراءه أساسا عامل المصلحة فقط ما انعكس لاحقا على النزاع في إقليم دارفور،إذ أسفر الدعم الليبي عن امتلاك كلا الطرفين التجمع العربي والقبائل الافريقية لكميات كبيرة من السلاح و هو ما ساهم في تسليح المنطقة .

ليتحول الموقف الليبي بعد أن حلت أزمة لوكريي مع الولايات المتحدة الأمريكية ليتخذ بعدا سلميا فقد قامت ليبيا بجهود وساطة لفض النزاع كما سمحت باستعمال أراضيها لمرور المساعدات الإنسانية الموجهة لإقليم دارفور مع "و.م.أ"[222].

أما فيما يخص الموقف الليبي اتجاه أزمة دارفور فقد كان غامضا،ولم يكن واضحا فبالرغم من الخلافات الواسعة مع حكومة الخرطوم ،تربطها بالأخيرة روابط وثيقة تمكنها من الاستثمار في السودان ،وفي الوقت ذاته تربطها بميليشيات الجنجويد علاقات قديمة فقد حظيت هذه الميليشيات بالدعم الليبي منذ إنشاء الفيلق الإسلامي* في الثمانينات.

من جهة أخرى انحازت ليبيا في السنوات الأخيرة من حكم **معمر القذافي** إلى هويتها الإفريقية الأمر الذي غير رؤيتها للنزاع في دارفور ،حيث أخذت تقوم بدور نشط ف يحل النزاعات الافريقية بالطرق السلمية من خلال تنظيم الساحل و الصحراء و الاتحاد الإفريقي[223].

نلحظ أن الموقف الليبي اتجاه القضايا الاثنية و الصراعات في السودان تغير فبعد أن كان مؤيد للحكومة السودانية ومانحا للمعونات المالية و العسكرية تحول ليقف في صف الدول

---

[220]- محمد جمال عرفة-دارفور ماذا يجري على يسار العالم العربي من الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article03B.html

[221]- مصطفى عثمان إسماعيل"كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور" **جريدة الشرق الأوسط**،العدد: 10469 (2007/7/27) ص 5.

[222]- جميلة سي قدير ،مرجع سبق ذكره ، ص 71.

*-اعتمدت ليبيا عليه من أجل نشر القومية العربية الإسلامية في إفريقيا و كانت تدعمه بالمال و السلاح.

[223]-إجلال رأفت "أزمة دارفور أبعادها السياسية و الثقافية "، مرجع سبق ذكره،ص 105.

الأوربية و أمريكا بعد انتهاء قضية لوكربي و بالتالي أصبحت الرؤيا الليبية للقضايا الاثنية السودانية تنبع من منظار أمريكي .

2-مصر:

كان الموقف المصري اتجاه القضايا الاثنية في السودان غامضا بالرغم من التصريح العلني للوزارة الخارجية المصرية بأنها تساند الحكومة السودانية،فأما ما يخص قضية جنوب السودان سابقا، فقد أسست مصر موقفها من الأزمة على أساس رغبتها في الحفاظ على وحدة السودان ،باعتبار أن تفكك السودان يهدد الأمن في المنطقة و يؤثر على استقرارها[224].

كما أن مصر كانت متخوف من احتمال انفصال الجنوب وما ينجر عنه من آثار حول إعادة توزيع مياه النيل،حيث أن الاتفاقية الموقعة عام 1959 حول توزيع مياه النيل تتيح لمصر الاستفادة من 55.5 مليار متر مكعب من المياه في حين تستفيد السودان من 18.5 مليار متر مكعب و دخول دولة ثالثة يهدد الأمن المائي لمصر[225].

في إطار تأييدها للحكومة السودانية قامت مصر باستضافة لقاء بين التجمع الوطني الديمقراطي المعارض و الحكومة السودانية، من أجل المصالحة السلمية، إلا أن اللقاء انتهى دون التوصل إلى اتفاق على القضايا الأساسية[226].

إلا أن مصر لم تكتفي بتأييد الحكومة السودانية بل قامت خلال سنة 1997 باستقبال **جون غارنغ** بصفة رسمية في مصر بعد محادثات سرية بين الطرفين،وقد فسر الموقف المصري بأنه رد فعل على مساندة الخرطوم للجماعات الإسلامية المعارضة في مصر،إلى جانب محاولة اغتيال الرئيس المخلوع حسني مبارك في أديس أبابا سنة 1996،بالإضافة إلى مساندة الخرطوم للعراق خلال حرب الخليج سنة 1990 حيث امتنعت السودان عن التنديد بالاجتياح العراقي للكويت في إطار جامعة الدول العربية و يضاف للأسباب السابقة مشكلة الحدود بين مصر و السودان حول مثلث الحلايب وهو شريط يمتد على طول 17000كلم و يطل على البحر الأحمر من الشمال الشرقي[227].

بفعل هذه الأسباب تم قطع العلاقات المصرية السودانية بعد زيارة **غارنغ** لمصر لمدة تزيد عن السنة،ثم تعود العلاقات بين البلدين بفعل ارتباط المصالح بينهما ،و لإدراك مصر أن

---

[224]-المرجع السابق ،ص 106.

[225]- compte rendu de la visite au soudan d'une délégation du groupe sénatorial français, in-document internet_**www. Sénat.fr.**

[226]- إجلال رأفت "أزمة دارفور أبعادها السياسية و الثقافية "، مرجع سبق ذكره،ص 107.

[227]-أحمد وهبان ،مرجع سبق ذكره ،ص 145.

انفصال الجنوب يهدد أمنها المائي، و بفعل عودة العلاقات بين الطرفين رفضت مصر الاقتراح الأمريكي الإثيوبي بفرض حظر الأسلحة على السودان خوفا من انقلاب موازين القوى في المنطقة[228].

لقد تميز الموقف المصري بتدعيم السياسة السودانية ليس من باب العلاقات الدبلوماسية الطيبة،بل من باب المصلحة المصرية ،حيث أن انفصال الجنوب أثر كثيرا على مصر خاصة فيما يخص مياه النيل.

من خلال ما سبق نستنتج أن دول الجوار الجغرافي لعبت دورا بارزا في التأثير على العامل الاثني في السودان انطلاقا من مصالحها الخاصة إذ أن كل دولة رأت في الشأن السودان مخرجا من أزماتها ،إلا انه لا يمكن أن ننفي أن السودان رغم الأزمات الاثنية التي كانت تعانيها و الحروب الأهلية توجه نظام البشير إلى تصدير ثورة إسلامية و دعم المعارضة في بلدان مجاورة ، دون حساب لرد فعل هذه البلدان ما نجم عنه تدخل هذه الدول بالدعم بمختلف أشكاله للجماعات الاثنية المتمردة في السودان.

المبحث الثاني:تأثير القوى الكبرى.

لم تكن الأزمات و الحروب الاثنية في السودان منذ البداية شأنا سودانيا داخليا محض ،فقد تداخلت العوامل الخارجية في مسارها في كل الأزمات التي شهدتها السودان،حيث كانت لكل دولة متدخلة في الشأن السوداني دوافع خاصة بها،بدءا من الدول المجاورة للسودان كما سبق و رأينا و نهاية بالدول العالمية التي من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية،دول الاتحاد الأوربي و بعض المنظمات الدولية،فكيف أثرت هذه القوى الدولية في الأزمات الاثنية في السودان؟

المطلب الأول:الدور الأمريكي في الأزمات الاثنية في السودان.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،عملت الولايات المتحدة الأمريكية على وراثة النفوذ الغربي في إفريقيا و آسيا من خلال المعونات و العلاقات مع النخب السياسية الإفريقية،وقد كان السودان ضمن هذا الإطار من السياسة الأمريكية ،حيث بدأ الأمريكيون في منح المساعدات لحكومة الخرطوم منذ منتصف الخمسينيات في إطار بسط نفوذها على منطقة شرق إفريقيا و القرن الإفريقي.

---

[228]- القسم الدولي"إرجاء اجتماع دول حوض النيل بدون التوصل إلى اتفاق"،جريدة الشرق الأوسط،العدد 9322،سنة 2004/6/6.

منذ استقلال السودان شهدت العلاقات السودانية الأمريكية شدا وجذبا، فالموقف الأمريكي اتجاه الحكومة السودانية كان محيرا في كل مرة ،فقد تراوح الموقف الأمريكي كما سنرى لاحقا بين سياسات الضغط و المنح تبعا لتماشي نظام الحكم في الخرطوم مع التوجهات الأمريكية .

يمثل السودان لأمريكا أهمية إستراتيجية كبرى نظرا لموقعه الاستراتيجي كما سبق و رأينا،فهو من أكبر الدول الإفريقية –قبل انفصال الجنوب عنه كان أكبر دولة افريقية– كما يعد حلقة وصل بين إفريقيا شمال الصحراء و جنوبها،وموقعه مهم لأمن مياه البحيرات و أمن القرن الإفريقي و البحر الأحمر ولقد تزايد اهتمام أمريكا بالسودان بعد تمكن السودان من استخراج نفطه وتصديره رغم الحروب الأهلية و عدم استقراره و مقاطعة أمريكا له.

كان التدخل الأمريكي في كل مرة بذريعة الأزمات الاثنية و القبلية في السودان ،إلا أن موقفها اتجاه هذه الأزمات و حكومة الخرطوم تأرجح بين سياسات عديدة بين تأييد للحكومة ودعم للحركات الانفصالية و يمكن أن نلحظ السياسة الأمريكية اتجاه القضايا الاثنية في السودان من خلال هذه القضايا.

ففيما يخص الصراع الذي كان دائرا **بين الحكومة السودانية و الجنوب** سابقا فقد اعتمدت السياسة الأمريكية على سياستين هما:

- **سياسة العزل و الاحتواء:** على الرغم من أن **النميري** كان أقرب حليف للولايات المتحدة في القارة الإفريقية وكان يتلقى أكبر دعم– بعد مصر– تتلقاه دولة افريقية إلا أن الموقف الأمريكي لم يكن واضحا اتجاه السودان ،إذ كان هناك دعم أمريكي للمتمردين في الجنوب بالرغم من أنهم استهدفوا مواقع شركة **شيفرون** الأمريكية التي كانت تنقب عن النفط في الجنوب ،حيث لم تصدر أي إدانة من واشنطن لهذه الأعمال،ولم تصدر أي إدانة كذلك لاستهداف موظفي الاغاثة الدولية و منع وصول المعونات للمدنيين ،ما تسبب في وفاة أزيد من ربع مليون نسمة في الجنوب و نزوح الملايين بين عامي 1984و 1988[229].

خلال 1985 قام الرئيس الأمريكي "**جورج بوش الأب**" بإرسال نائبه إلى الخرطوم ليطلب من **النميري** تخفيف توجهاته الإسلامية ،وهو ما قام به الأخير حيث قام باعتقال قيادات إسلامية ،كما أن الولايات المتحدة و على غير المتوقع منها بعد صعود حكومة الصادق المهدي و التي كان من المتوقع أن تدعمها باعتبارها أول حكومة الديمقراطية الوحيدة في إفريقيا،لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بأي دعم يذكر للحكومة السودانية[230] .

---

[229]-إجلال رأفت "السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ،قبل السلام"،مرجع سبق ذكره ،ص 27.
[230]-المرجع السابق،ص 28.

إلا أن السياسة الأمريكية اتجاهه الخرطوم بدت واضحة ابتداء من سنة 1989 مع وصول حكومة الإنقاذ إلى الحكم ، فبسبب السياسة العدائية التي اتخذتها حكومة الإنقاذ و دعمها لحركات التمرد في دول الجوار ارتكزت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة إدارة "**كلينتون**" على إيجاد إطار إقليمي معاد للحكومة السودانية، وقد تجسدت مظاهرها عبر سنوات من خلال القرارات و السياسات المتبعة اتجاه الحكومة السودانية [231].

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل نظام " **عمر البشير**" من خلال إدراج النظام السياسي السوداني ضمن الدول الراعية للإرهاب في سنة 1993،كما أيدت قرارات مجلس الأمن التي أدانت النظام السوداني و رئيسه ومنذ سنة 1993 اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا متشددا من النظام السوداني،بسبب رغبتها في إعادة بلورة منطقة القرن الإفريقي من خلال قادة مواليين لها،إلا أن هذه الرغبة تحطمت بفعل اشتباك قادة المنطقة في حروب فيما بينهم[232].

بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري المخلوع"**حسني مبارك** "في أديس أبابا سنة 1995،و اتهام السودان بالضلوع في عملية الاغتيال،قامت الولايات المتحدة بوضع السودان ضمن الدول الممارسة للإرهاب ،وهو ما جعل الأمم المتحدة بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية تصدر قرارات بالحظر الدبلوماسي و الاقتصادي و الجوي على السودان،ولم تتوقف السياسة الأمريكية عند هذا الحد بل تعدته بتخصيص مبالغ مالية لكل من اريتريا أوغندا و إثيوبيا قدرت ب20 مليون دولار في صورة مساعدات عسكرية من أجل إسقاط النظام السوداني[233].

فسرت سياسة العزل و الاحتواء الأمريكية اتجاه السودان بعدة اتجاهات سنتعرض إليها لاحقا ،إلا أن الملاحظ أن السياسة الأمريكية اتجاه السودان كانت في إطار محاولة أمريكا احتواء منطقة القرن الإفريقي و شمال إفريقيا ،حيث شكلت النظام السوداني عائقا كبيرا لأهدافها،هذا العائق الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها لتهديمه ،لتفتح لنفسها مجال نفوذ خالي من المعوقات.

- **سياسة خطوة –خطوة:** مع مطلع سنة 2000 بدأت السياسة الأمريكية اتجاه السودان تتغير بفعل الضغوط الداخلية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية،فقد عرفت الولايات

---

[231]-قضايا و أزمات عربية ساخنة،من الموقع الالكتروني:
http://ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/r2rb24.htm.

[232]-المرجع السابق الذكر.

[233]-العلاقات السودانية- الأمريكية بين الترويع و التطبيع:من الموقع الالكتروني:
http://www.smcsudan.net/files/3.html.

المتحدة الأمريكية منذ مارس 2000 حملات ضغط واسعة من قبل جماعات ضغط يمينية كنسية التي طالبت بمواجهة نظام الإنقاذ و من قبل شركات البترول التي طالبت بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة من البترول،ولهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين القس"**جون دانفورث**" مع مطلع سبتمبر 2001 لطمأنة اليمين المسيحي بأن مطالبهم ستكون في رأس أولويات المبعوث الرئاسي،وفي ذات الوقت تكريس سياسة جديدة قائمة على الضغط من خلال الحوار و التفاوض مع حكومة الخرطوم[234].

و لتسهيل مهمة المبعوث الأمريكي دعت الولايات المتحدة في 15 أكتوبر 2001 مجلس الأمن إلى رفع العقوبات عن السودان التي تم فرضها سنة 1996، وهو ما تم في 28 أكتوبر.

عمدت الولايات المتحدة من خلال سياستها الجديدة للتأكيد على أن تحديات القرن الواحد و العشرين لا يمكن لأي دولة مواجهتها دون مساعدة المجتمع الدولي ،و انطلاقا من هذه الفكرة ،حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تركز مبادرتها في إطار منظمة "**الايغاد**" باعتبارها تحوز على الدعم الإقليمي و الدولي[235].

ضمن هذه السياسة الأمريكية الجديدة في السودان تم توقيع اتفاقية ماشاكوس و نيفاشا،كما تم إصدار قانون السلام *الذي وقعه **بوش** في 24 أكتوبر 2002،و قد جاء في أحد بنود القانون أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم أو إذا تدخلت في الجهود الإنسانية أو خالفت شروط اتفاقية السلام بينها وبين الحركة الشعبية فان الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بمعارضة منح قروض لصالح حكومة السودان من المؤسسات الدولية و اتخاذ كل الخطوات لمنع السودان من الحصول على عائدات البترول ،كما خصصت ضمن نفس القانون 300 مليون دولار للجنوب[236].

من خلال استعراضنا للسياسة الأمريكية اتجاه السودان نلحظ تغير في مسار هذه السياسة بين معارضة تماما للحكومة السودانية و بين مدير للحوار بين الخرطوم و الجنوب –سابقا–، وقد فسر التغير في الموقف الأمريكي بعدة أسباب نجملها في:

1–المبادئ المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية من تشجيع التغيير نحو الديمقراطية من خلال المشاركة و التعاون و معايير حقوق الإنسان و الطرق الاقتصادية و الدبلوماسية.

---

[234]-إجلال رأفت "السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام"،مرجع سبق ذكره ،ص 189.

[235]- _____، **السياسة الدولية**، العدد 150، أكتوبر 2002،ص 229.

*-قدم المشروع لوبيات اليمين المحافظ .

[236]-العلاقات السودانية الأمريكية بين الترويع و التطبيع، مرجع سبق ذكره.

2-الدافع الثاني متعلق بالنفط السوداني ،إذ تؤكد بعض الدراسات أن الاحتياطات الإجمالية للنفط في السودان تبلغ مابين 600 مليون إلى 1200 مليون برميل مع احتياطي مرجح أن يصل إلى 800 مليون برميل ،ما جعل الولايات المتحدة تسعى إلى محاولة السيطرة على الاحتياطي النفطي للسودان ،بالإضافة إلى المصالح المباشرة للشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في أن يكون لها الحصة الكبرى في عمليات استخراج النفط السوداني[237].

3-السبب الثالث يتركز حول المياه فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول استعمالها كورقة ضغط على القوى الإقليمية ،والتي أولها مصر ،فتدخل الولايات من خلال منبر شركاء **الايغاد** لعقد اتفاقية سلام بين الحكومة و الحركة الشعبية قد يشكل خطرا على الأمن القومي المصري مستقبلا من حيث اتفاقية مياه النيل لسنة 1959و الحصص ،كما أن نشأت كيان في جنوب السودان لم يكن طرفا في الاتفاقية يغير موازين الاتفاقية، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى الحد من دور مصر الإقليمي في مناطق حوض النيل،من أجل إضعاف قوة و مكانة مصر عربيا[238].

من خلال ما سبق نستنتج أن التدخل الأمريكي في الشأن السوداني لم يكن من أجل أغراض إنسانية بل هدف بالأساس لخدمة مصالح معينة لذلك فسر البعض الوساطة الأمريكية بأنها تدخل بالأساس يهدف إلى فتح المجال للتوغل الأمريكي في المنطقة.

جاء التدخل الأمريكي في الشأن الاثني السوداني من خلال بابين الأول قضية الجنوب سابقا و الثاني أزمة دارفور و قد اختلف مسار التدخل في كل منهما، ففيما يخص **قضية الجنوب** سابقا فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في الصراع الذي كان دائرا بين الخرطوم و حركة تحرير جنوب السودان و يمكن أن نجمل الدور الأمريكي في:

1-تنظيم اتفاقية ماشاكوس حول الاستفتاء من أجل تقرير مصير جنوب السودان،والملاحظ أن الاقتراحات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما قبل التوصل إلى توقيع اتفاقية ماشاكوس كانت ذات طابع إلزامي،خاصة و أن قانون السلام الذي سنته يقضي بفرض عقوبات على الحكومة السودانية و الحركة الشعبية في حال حاول أحد الطرفين عرقلت المفاوضات.

2-فيما يتعلق بمستقبل منطقة **الأبي**، اقترحت أمريكا بأن ينظم استفتاء لتقرير مستقبل المنطقة بعد الفترة الانتقالية التي مدتها ستة سنوات ،حول الانضمام إلى ولاية بحر الغزال في الجنوب أ, الانضمام إلى ولاية كردفان في الشمال تحت وضع إداري خاص،مع تقسيم النفط* المتواجد في

---

[237]-السياسة الدولية،مرجع سبق ذكره،ص 245.

[238]- إجلال رأفت "السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام"، مرجع سبق ذكره، ص ص 192، 194.

المنطقة بين السودان و جنوبه سابقا،وقد قبلت الحكومة السودانية و الحركة الشعبية المقترح الأمريكي[239].

3-ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إلى بروتوكولات تقسيم السلطة و الثروة و المناطق المهمشة إذ انتهت تدخلاتها بإعلان نيروبي ثم باتفاقية نيفاشا التي وقع عليها في 2004/01/9 .

4-ساهمت الولايات المتحدة في دعم الاستفتاء الذي أقيم خلال سنة 2011 لتقرير مصير جنوب السودان و الذي تمخض عن انفصال دولة جنوب السودان و ما يبرز ذلك انه قبل انفصال الجنوب استضاف الكونغرس الأمريكي خلال سنة 2010 "**باقان أموم**" الأمين العام للحركة الشعبية ،وقد تمخض اللقاء بوعد الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الاستفتاء الذي سيقام في جوان و بحضورها كمراقب بالإضافة إلى كونها أول دولة ستعترف بدولة جنوب السودان[240] وهو ما حدث فعلا حيث كانت الولايات من أول الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة ودعمت استقلالها عن السودان لأن ذلك يعني فتح المجال للولايات المتحدة لدعم هذه الدولة الفتية التي هي بحاجة إلى الدعم بمختلف أشكاله و الذي توفره الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف للسيطرة على النفط.[241]

من خلال استعراضنا لدور الولايات المتحدة الأمريكية نستنتج أنها لعبت دورا كبيرا في إنهاء الصراع الذي كان دائرا بين الحكومة السودانية و جنوبها سابقا و الذي انتهى بانفصال دولة جنوب السودان.

فالملاحظ على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية انه ينطلق من رغبتها في خلق ظروف محددة في المنطقة تمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة مما يمكنها من الحفاظ على دورها الريادي في ظل العولمة من جهة و الحصول على مطامعها البترولية ،وهذا ما يفسر فرضها لقانون السلام و تدخلاتها المختلفة في مراحل حل النزاع ،فرغبة الولايات الأمريكية في حل النزاع لا تعود إلى رغبتها في التوسط من أجل المساعي الحميدة لحل الأزمة ،بل يعود إلى رغبتها في الاستحواذ على السودان والمنطقة من خلال خلق نظام مؤيد لها ،إذ أن ظهور دولة جنوب بالسودان كفاعل جديد في المنطقة قلب موازين القوة في المنطقة بالنسبة للسودان الذي

---

[239]-إسماعيل ادم "حركة غارنغ تقبل اقتراحا أمريكيا بشأن أبي،ووفد السلام الحكومي يعود إلى الخرطوم لبحثه مع البشير"،جريدة الشرق الأوسط،العدد9245،2004/03/31.

*-تنتج المنطقة 5000 برميل من النفط يوميا.

[240]-_____ ،"باقان اموم يختتم زيارته لأمريكا و يطالب واشنطن بتسريع الدعم الأمني لحكومة الجنوب"، مجلة البدائل، العدد 3 السنة الأولى،2010 من الموقع الالكتروني :www.arkokabay.com

[241]-إسماعيل ادم،مرجع سبق ذكره.

شكل انفصال الجنوب عنها ضربة موجعة ذهب معها الكثير من الموارد الاقتصادية ،كما تأثرت مصر بهذا الانفصال ،إذ أن هذه الدول الجديدة تهدد منابع النيل عندها خاصة وأنها لم تكن طرف في الاتفاقيات التي عقدتها كل من السودان ومصر حول استغلال مياه النيل.

أما فيما يخص ما يسمى بمشكل **المناطق المهمشة** في السودان فقد سبق و أن رأينا كيف أن الولايات قرنتها بمشكلة الجنوب وتم إدراجها في بروتوكولات اقتسام السلطة و الثروة إلى جانب البرتوكول الأمني،إذ توجت هذه الاتفاقات بتوقيع اتفاقية نيفاشا ،إلا أنه بالرغم من انفصال دولة جنوب السودان بقي مستقبل هذه المناطق مجهولا إذ أن الحكومة السودانية تعتبرها جزء من أراضيها و تعتبرها دولة الجنوب جزءا منها باعتبار أن جزء من قبائلها يقطن فيها[242].

بعد انفصال دولة جنوب السودان عن حكومة الخرطوم، بقيت قضايا المناطق الثلاثة معلقة، فلحد الآن لم تبرز ملامح حل للمشكلة، في ظل التدخل الأمريكي المستمر،حيث هددت السلطات السودانية بطرد الأمريكيين من السودان في حال استمرار المنظمات الأجنبية التابعة لواشنطن في الترويج لوجود فجوة غذائية بجنوب كردفان والنيل الأزرق وتقديم دعم سياسي للمتمردين في المناطق المتأثرة بالنزاع.

حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات للمتمردين في كل من جنوب كردفان ،النيل الأزرق و جبال النوبة ، ومن أجل التدخل في هذه المناطق تعمل الولايات المتحدة على جذب المنظمات الحقوقية للمنطقة من خلال اعتبارها مناطق تتعرض للفقر و سوء التغذية[243].

أما القضية الاثنية الثالثة التي تدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية فهي **أزمة دارفور**،التي اندلعت خلال عام 2003،أين كانت العلاقات الأمريكية السودانية تشهد هدوءا نسبيا بعد أن أحرزت الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان تقدما ملحوظا في المفاوضات ،إلا أن اندلاع التمرد ي دارفور جعل واشنطن تزيد من تهديدها للسودان [244].

بالرغم من أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة دارفور جاء متأخرا نسبيا بعد ضغوط داخلية،إلا أنها قامت في وقت قصير بتصعيد المشكلة و تدويلها من خلال مجلس الأمن،وقد فسر التدخل الأمريكي في أزمة دارفور وفق عدة رأى أهمها:

---

[242]-ادم إسماعيل"المناطق الثلاث آخر العقبات"،**جريدة الشرق الأوسط**،العدد 9312،السنة:2004/05/1.

[243]- الخرطوم تهدد بطرد الأمريكيين،من الموقع الالكتروني:
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/580182_

[244] -international crisis group :"darfur rising,sudan's new crisis",report ,no,76 ,24 march 2004,in: **http://www.crisis group.fr**.

أ- سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها في الأزمة إلى تصفية حساباتها مع حكومة الإنقاذ بسبب توجهاتها الإسلامية، كما سعت من خلال هذه الأزمة للضغط على الخرطوم فيما يخص ملف الجنوب سابقا.

ب- يعتبر البعض أن التدخل الأمريكي كان من أجل إيجاد موطئ قدم لها في ثروات دارفور الكثيرة المتمثلة في البترول و اليورانيوم و المعادن الأخرى النفيسة ،إذ أن سياستها في دارفور هي امتداد لتدخلها في إفريقيا من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية ،وضمان البترول في المنطقة بعد أن ضمنت ثروات الجنوب بعد توقيع اتفاقية نيفاشا[245] ،إذ أن حقول النفط في السودان تتمركز في دارفور امتدادا إلى التشاد، ما يمكن أمريكا إذا سيطرة على المنطقة من تمرير النفط عبر أنبوب التشاد وتصديره إلى أمريكا لذلك تتهم بأنها تحاول إبقاء المنطقة مشتعلة من أجل السيطرة على النفط،وهو ما أكده **وليام انغدال**William engdall الذي اعتبر انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بدارفور لا يعبر عن قلقها من عمليات الإبادة الجماعية و حقوق الإنسان ولكنه انشغال بنفطها و ثرواتها،حيث أن مصالح أمريكا فوق الديمقراطية و حقوق الإنسان[246].

ج-هناك من يعتبران تحرك الولايات المتحدة كن بسبب ضغوط الرأي العام العالمي و الأمريكي بفعل المآسي الإنسانية في دارفور ،ثم استغلت تدخلها لتحقيق مصالحها الخاصة مثل الدعاية الانتخابية،حيث كان للعامل الانتخابي حضور في أزمة دارفور،فالمرشحون*للرئاسة الأمريكية في انتخابات 2008 جاء موقفهم واحد اتجاه قضية دارفور وهو أن الحكومة السودانية هي المسؤول الرئيسي عن ذلك العنف و أنه كذلك الوحيد القادر على إيقاف العنف فيه،وبذلك اتفق المرشحون الثلاثة على وجود كارثة إنسانية في دارفور،بالإضافة إلى العامل الانتخابي نجد كذلك ضغط المنظمات الأمريكية و التي أهمها منظمة **أنقذوا دارفور** و التي هي عبارة عن تحالف للمنظمات الكنسية العاملة في مجال حقوق الإنسان و التي طالبت الفائز بالرئاسة باتخاذ سياسة حازمة اتجاه قضية دارفور[247].

من خلال تحليلنا لمجمل هذه الرؤى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كان تدخلها في دارفور نابع من منطلق مصالحها الاقتصادية،إذ أن حاجة أمريكا للنفط تجعل من سياستها تتجه نحو تلبية هذه الحاجة.

---

[245]-عبده مختار موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 275، 276.

[246]-سيد أحمد "المسكوت عنه في العلاقات السودانية الأمريكية" من الموقع الالكتروني : www.darfunwes.com

*-المرشحون هم هيلاري كلينتون،أوباما و جون ماكين.

[247]-عبده مختار موسى،مرجع سبق ذكره،ص 278.

اتخذ التدخل الأمريكي في دارفور عدة أشكال هدفت من خلالها الإدارة الأمريكية لمجابهة الحكومة السودانية وتمثلت في :

- **القرارات الأمريكية ضد حكومة البشير:** تمثلت هذه القرارات في:

*قانون السلام الشامل في 6أكتوبر 2004 الذي دعا إلى إيقاف أعمال العنف في دارفور و محاسبة مرتكبي هذه الجرائم من خلال العدالة الدولية،ما جعل الولايات المتحدة تركز حملتها من خلال هذا القانون على محاولة اختراق دارفور بعد أن منعت الحكومة السودانية المنظمات الدولية من الوصول إلى المنطقة و تقديم المساعدة،وبفعل تأليب الرأي العام العالمي على السودان سمحت السودان بدخول منظمات الإغاثة الدولية،فكانت بذلك الخطوة الأولى للتدخل الدولي في دارفور[248].

*تشكيل لجنة سميت ب"**سودان كوكاس**" و التي كانت مهمتها إبقاء قضية دارفور محل اهتمام الكونغرس الأمريكي و إيصال القضية إلى الهيئات الدولية ،حيث تتم معاقبة الحكومة السودانية ،وقد اصدر الكونغرس في جويلية 2004 قرارا يدين الحكومة السودانية بالإبادة الجماعية .

*في 03 نوفمبر 2005 أجاز الكونغرس الأمريكي قانون محاسبة دارفور و الذي دعا إلى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة و تمديد حظر إرسال الأسلحة إلى السودان[249].

فنلاحظ أن الحكومة الأمريكية من خلال القرارات التي اتخذتها هدفت بالأساس إلى تجريم حكومة الإنقاذ و دعوة المجتمع الدول إلى محاسبة الخرطوم على الجرائم على تقترف ضد المدنيين.

- **العقوبات الاقتصادية:** استعملت الولايات المتحدة الأمريكية الجانب الاقتصادي كوسيلة للضغط على حكومة الخرطوم وقد اتخذت هذه العقوبات عدة أشكال أهمها **المحاصرة الاقتصادية** ،حيث احتوى قانون السلام الشامل على فرض عقوبات اقتصادية على السودان من خلال تجميد أرصدة الحكومة السودانية ،كما قامت خلال 2007 بتجميد أرصدة بعض الأفراد المتهمين بتصعيد الأزمة في دارفور،كما حاولت الولايات المتحدة منع السودان من الاستفادة من عائدات النفط.

بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرضته على السودان انتهجت الولايات سياسة الترغيب و الترهيب فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم معونات للسودان منذ خمسينات

---

[248]-ادم محمد أحمد عبد الله "موقف الولايات المتحدة من مشكلة دارفور:www.darfunwes.com

[249]-عبده مختار موسى،مرجع سبق ذكره ،ص 286.

القرن العشرين، إذ قدمت أمريكا لدارفور على شاكلة مساعدات إنسانية 93 مليون دولار،كما حثت مؤتمر المانحين في 2005 على منح الدعم للسودان من أجل التغلب على الظروف الغير إنسانية التي يعيشها الملايين من السودانيين،كما أن الولايات خصصت بين 2007 إلى غاية 2010 ما يزيد عن 1.6 مليار دولار لمساعدة السودان[250].

- **التدخل من خلال الأمم المتحدة:** دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة لتضييق الخناق على الحكومة السودانية من أجل تسوية قضية دارفور ،وبذلك كان موقف الأمم المتحدة يجسد الموقف الأمريكي و ما يدل على ذلك أن رؤية الأمم المتحدة لمجرمي الحرب في السودان و ضرورة معاقبتهم تجسد الموقف الأمريكي ،كما أنها ترى بضرورة إنزال قوات دولية في المنطقة و هو مطلب أمريكي[251].

من خلال ما سبق نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تصعيد الأزمة الاثنية في دارفور من خلال تدويلها و إدخال القوات الدولية إليها ،ما صعد في الأزمة و نقلها من طابعها الداخلي إلى طابع دولي خاصة بعد العقوبات التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني :دور الاتحاد الأوروبي.

تمثل إفريقيا البوابة الخلفية لأوروبا،ما يجعل أوروبا دائمة القلق على ما يحدث في المنطقة لأنه يؤثر فيها خاصة مع اشتداد التنافس الدولي عليها،و السودان تقع ضمن المناطق الإفريقية التي يشتد التنافس الدولي عليها،حيث أن السودان ارتبطت بأوروبا لأول مرة من خلال الاستعمار البريطاني،الذي يتهم بتسييس الخريطة الاثنية للسودان و بعث الانقسامات بين جماعاته الاثنية و قبائله.

بدأت العلاقات الأوروبية السودانية عبر القنوات الدبلوماسية و السياسية، حيث لعبت أوروبا دورا بارزا في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا في العام 1972 حول مشكلة جنوب السودان سابقا كما كانت أوروبا تمثل الشريك الأول للسودان في المجال التجاري كما أن أوروبا كانت السباقة للبحث عن البترول في السودان،كما أسهمت أوروبا بشكل كبير بالضغط على نظام **النميري** للتخلص من أطروحاته الماركسية لتدخل العلاقات السودانية الأوروبية مرحلة جديدة بعد نهاية الحرب الباردة خاصة مع وصول حكومة الإنقاذ.

---

[250]- ادم محمد أحمد عبد الله،مرجع سبق ذكره.

[251]-دارفور أمام المحكمة الجنائية و استثناء الأمريكيين : من الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/1/4/2005/article03B.html

مع وصول **عمر البشير** إلى السلطة اتخذت أوروبا موقفا ناقما على السودان إذ قامت بوقف برنامج القروض والمنح إلى جانب تفعيلها لقضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي، كما أبدت الدول الأوروبية شبه مقاطعة لنظام الإنقاذ ، حيث لم يزر أي مسئول أوروبي على مستوى وزير* منذ استلام حكومة الإنقاذ للسلطة[252].

تميز التدخل الأوروبي في السودان سواء فيما يخص أزمة دارفور أو قضية جنوب السودان سابقا بالتركيز على موضوع حقوق الإنسان إذ كان المحور الذي انطلقت منه دول الاتحاد الأوروبي لضغط على حكومة الخرطوم .

ففيما يخص **أزمة دارفور** ،جاء الموقف الأوروبي مبكرا قبل الموقف الأمريكي ، حيث شاركت الدول الأوروبية في مفاوضات نيفاشا وساهمت بأموال كثيرة في مساعدة المدنيين وقد فسر هذا الاهتمام الأوروبي برغبتها في تحقيق الاستقرار في السودان من أجل رعاية مصالحها الحيوية خاصة فرنسا التي يجاور الإقليم مستعمراتها السابقة وبالتالي مصالحها الحيوية **وبناء على هذه المصالح سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق ودعم الاستقرار في المنطقة من خلال عدة سياسات نجملها في :

1-أصدر الاتحاد الأوروبي قرارا يهدف إلى إرسال قوات دولية إلى تشاد وافريقية الوسطى بغرض وقف جماعات المعارضة العربية التي تهدد تلك الدول.

2-توجد بدارفور 64 منظمة أوروبية عاملة في مجال حقوق الإنسان كما يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر المساهمين في المجال الإنساني في دارفور سواء عبر مساهمة الاتحاد مباشرة أو عبر مساهمة دوله فرادة و الجدول التالي يوضح مساهمة الاتحاد الأوروبي و دوله خلال سنة 2006:

الدول المساهمة	المبلغ المساهم به بالدولار
الاتحاد الأوروبي	149.920.684
بريطانيا	105.170.268

[252]-عبده مختار موسى، مرجع سبق ذكره، ص181.

*-زارت وزيرة التنمية البريطانية كلير سورت السودان سنة 2001

**-زاد اهتمام فرنسا بالمنطقة بعد اكتشاف النفط في التشاد.

هولندا	076.379.598
النرويج	022.958.473
الدنمارك	021.695.990
السويد	017.473.542
ايطاليا	012.424.637
ايرلندا	06.643.520
ألمانيا	04.464.286
جملة الإسهامات	418.126.998

جدول رقم 06: الإسهامات الإنسانية للاتحاد الأوروبي في دارفور خلال سنة 2006.

المصدر:روني بروني "العمل الإنساني "ترجمة منظمة أطباء بلا حدود، من الموقع الالكتروني:

http://www.smcsudan.net/files/htm

نلاحظ من خلال الجدول اهتمام الاتحاد الأوروبي بدعم البرامج العالمية المقدمة للغذاء في دارفور،حيث أن نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي تبلغ 11.2% من جملة تمويل عام 2006،فالجدول يبرز أن الدول الأوربية لم تكتفي فقط بالمساهمات التي قدمتها ضمن الاتحاد بل راحت كل دولة تقدم مساعداتها منفردة مما يعكس أهمية المنطقة في إستراتيجية الدول الأوروبية.

3-في 12 سبتمبر 2007 قام الاتحاد الأوربي في جلسته التي حضرتها سبعة و عشرون دولة أوروبية بإصدار قرار بإرسال أربعة آلاف جندي إلى شرق التشاد و المقصود بشرق التشاد دارفور[253].

بالرغم من الرغبة الظاهرة للاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام في دارفور ،إلا أن الكثير من المراقبين يعيبون على دول الاتحاد الأوربي انجرارها الواضح وراء السياسة الأمريكية في الإقليم ،وما يبين ذلك موافقة أوروبا على قرار مجلس الأمن رقم 1556،و قبولها باستبدال بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور بعملية للأمم المتحدة رغم دعمها السابق لبعثة الاتحاد الإفريقي سنة 2004 ،وهو الأمر الذي عقد الموقف في دارفور خاصة بعد تأييد بريطانيا للموقف الأمريكي بفرض حظر الطيران على دارفور[254].

[253]-روني بروني ،مرجع سبق ذكره .

[254]-عبده مختار موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص 187.

كما أعيب على السياسة البريطانية دعمها للمتمردين في دارفور و تشديد تهديدها للحكومة السودانية إذ أن بريطانية في ظل الصراع العالمي على الطاقة تسعى لإيجاد منفذ لها في إفريقيا، فقد قامت ألمانيا باستضافة معظم رموز التمرد في دارفور على أراضيها[255].

كما تعد فرنسا منن أهم الفاعلين في أزمة دارفور ،فقد كانت من بين المتقدمين بمشروع القرار 1556 لمجلس الأمن في يوليو 2004 و الذي طالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد و هدد بفرض عقوبات ضد السودان.

إلا أن الموقف الفرنسي اتجاه حكومة الخرطوم كان الأكثر اعتدالا بين الدول الأوربية،حرصا من فرنسا على الحفاظ على مصالحها في كل من التشاد و إفريقيا الوسطى،وهو ما جعل فرنسا تستضيف قمة رؤساء السودان و التشاد و إفريقيا الوسطى على هامش قمة الدول الفرانكفونية في فيفري 2007 من أجل التوصل إلى حل القضايا العالقة بينهم،إلا أن السياسة الفرنسية تتغير بسبب نجاح الصين في اختراق السودان ،الأمر الذي دفع بفرنسا للتحالف مع أمريكا.

ضمن سياسة التحالف مع أمريكا قامت فرنسا بتحويل قواتها في التشاد إلى قوات أممية ذات طابع أوروبي للمشاركة في دارفور من أجل الحفاظ على مصالحها[256].

امتد التدخل الفرنسي في الإقليم إلى العمليات الميدانية المنفردة، ففي 25 أكتوبر 2007 تم إحباط عملية اختطاف 103 طفل تشادي و سوداني في منطقة أدري التشادية ، حيث زعمت منظمة **لارش دو زوي** lerch de zoé الفرنسية بأنهم أيتام ترغب في توفير أسر بديلة لتتبناهم،غير أن المفوضية السامية للاجئين نفت كونهم أيتام ،وقد تم وصف العملية بأنه تورط فرنسي*في نوع جديد من تجارة الرقيق[257].

رغم هذه الأحداث تظل فرنسا فاعلا مهما في أزمة دارفور بما لها من مصالح حيوية في المنطقة ف دورها في أزمة دارفور يوازي دور دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة .

من خلال استعراضنا لموقف الاتحاد الأوربي اتجاه أزمة دارفور و بعض دوله نلحظ أن السودان يعول على دور ايجابي للاتحاد الأوروبي في أزمة دارفور قياسا بما يقدمه من عون

---

[255]-عايدة عبد الله أحمد، القوى الأوروبية في دارفور ،وكالة الأنباء السودانية ،من الموقع الالكتروني : **http://arabic.rt.com/news_all_news/news/579969/**.

[256]-وليد نور الدين" قمة الفرانكفونية ..من الثقافي إلى السياسي"،من الموقع الالكتروني : **http://www.islamonline.net/arabic/political.**

*- تم في هذه الحادثة أسر 9 فرنسيين في التشاد،ليتم إطلاق سراحهم بعد زيارة ساركوزي إلى التشاد و طلبه بمحاكمتهم في فرنسا و هو الأمر الذي لم يتم ،ما جعل الحكومة السودانية تحتج على ذلك.

[257]- حسن عيسى الطالب"محنة أطفال دارفور المختطفين" مقال من صحيفة الصحافة السودانية العدد 5169،سنة 2007/11/7 من الموقع الالكتروني:**http://arabic.rt.com/news_all_news/news54898/**

إنساني كبير وايجابي إلا أن الموقف الأوروبي السياسي سار في اتجاه مختلف أقرب لأمريكا و أقرب إلى تحقيق مصالحه الخاصة على حساب الوضع المأساوي في دارفور.

بالعودة إلى دور الاتحاد الأوروبي في قضية **جنوب السودان** سابقا ،نجد أن الموقف الأوربي لم يختلف عن الموقف الأمريكي بل سار في ركبه، فانطلاقا من سنة 1990، علق الاتحاد الأوروبي مساعداته اتجاه السودان و الخاصة بالمسائل الاقتصادية و المالية في إطار اتفاقية لومي 5 و اكتفى فقط بتقديم المساعدات الإنسانية لشعب جنوب السودان –سابقا– كما عمد الاتحاد الأوربي في كل مرة إلى استعمال ورقة حقوق الإنسان و التنديد باختراق حكومة الخرطوم لها.

في 15 مارس 1994 قام الاتحاد الأوربي بفرض حصار حول بيع الأسلحة للسودان، كما دعم الاتحاد الأوروبي كل القرارات الأممية التي تقر بأن السودان دولة إرهابية، و تتلخص هذه القرارات في فرض الحصار الجوي على السودان و قطع العلاقات الدبلوماسية مع السلطات السودانية.[258]

إن الموقف الأوروبي اتجاه الحرب في الجنوب والتي انتهت بانفصال الجنوب عن الشمال لم يختلف عن الموقف الأمريكي حيث كان تابعا له و مؤيدا له خاصة من خلال منبر الأمم المتحدة فلم تهدف أوروبا من خلال التدخل في أزمات السودان إلى تحقيق السلام فعلا بقدر ما كان هدف دول الاتحاد الأوربي هو تحقيق مصالحه الاقتصادية و الإستراتيجية و هو ما انعكس بالسلب على السودان، الذي شكل التدخل الأوربي تهديدا للوحدة الوطنية التي أصبحت في السودان مدولة بين جهات عدة من بينها الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث:دور الأمم المتحدة.

أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بالمشاكل الاثنية داخل السودان،خاصة من خلال القرارات التي قام مجلس الأمن بإصدارها ،ومع تبيني السودان للنظام الإسلامي على مستوى الحكم جعلها تمس مصالح الدول الكبرى المشكلة لمجلس الأمن على مستوى المنطقة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا و فرنسا .

ففيما يخص قضية **جنوب السودان سابقا**، اهتم مجلس الأمن بدعم من الولايات المتحدة بالقضية بصفة خاصة وقد قام في هذا الصدد بإصدار عدة قرارات أهمها:

---

[258]- Patrick Brunot, **La menace Soudanaise**, Revue de défense Nationale, N°2, février 1999.

1-قرار رقم 1044، و الصادر من مجلس الأمن في 30 جانفي 1996،والذي ندد بالنظام الإرهابي للدولة السودانية،مع مطالبة حكومة الخرطوم بتسليم الأشخاص المشتبه بهم في محاولة الاطاحة بنظام مبارك في16 جوان.1996

2- قرار رقم 1054،و المتخذ في 26 أفريل 1996 و الذي لم تصوت عليه كل من روسيا و الصين و القاضي بفرض الحصار الدبلوماسي على السودان من خلال تقليص الوفود الدبلوماسية من و إلى السودان.

3-قرار رقم 1070،و الذي حظي بتصويت كل أعضاء مجلس الأمن في 16أوت 1996،و المتعلق بفرض حصار جوي ضد شركة الخطوط السودانية ،ليدخل القرار حيز التنفيذ في 22 جانفي 1997[259].

لم يكن تدخل الأمم المتحدة على شكل قرارات فقط بل أيضا من خلال المساعدات الإنسانية، فخلال سنة 1998و بعد مقتل250ألف مدني في الحرب بين الشمال و جنوبه سابقا تبنت الأمم المتحدة برنامج سمي بخط الحياة للسودان ،حيث شارك إلى جانب الأمم المتحدة أربعين منظمة غير حكومية إلى جانب الأمم المتحدة ،وبفعل الضغوطات التي مارستها الأمم المتحدة قامت السودان بالسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول في 31 مارس 1998 بعد أن توقفت لمدة ثلاثة أشهر وفي ماي من نفس السنة سمحت الحكومة السودانية بفتح منطقة جبال النوبة للمساعدات الإنسانية .

بضغط من الأمم المتحدة تم وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر للسماح للبرنامج العالمي للتغذية من تنظيم جسر جوي لإغاثة المدنيين ، اذ كلفت هذه المساعدات الأمم المتحدة ما يزيد عن واحد مليون دولار في اليوم،وهو أ كبر مبلغ يخصص للمساعدات الإنسانية في العالم [260].

الملاحظ أنه بالرغم من هذه المساعدات التي تبدو إنسانية و التي بدأت في السودان منذ التسعينيات،إلا أن هذه المساعدات خضعت لمساومات دولية لمانحيها،حيث أن الدول المانحة لها لم تهدف في كل الأوقات الخدمة الإنسانية بقدر ما كانت تتسابق على تحقيق مصالحها في المنطقة و بذلك كانت الأمم المتحدة تابعة لهذه البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت قرارات الأمم المتحدة فيما يخص قضية الجنوب سابقا عن رؤيتها للنزاع و مصالحها.

أما فيما يخص **أزمة دارفور** فقد تم ادخال الملف على الأمم المتحدة بفعل التدخل الأمريكي ،حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويله بحجة فشل الاتحاد الإفريقي في حفظ السلام

---

[259]-جميلة سي قدير ،مرجع سبق ذكره ،ص 132.

[260] - jean louis peninou , Le Soudan, **Le Monde diplomatique** ,Mai 2004.

في المنطقة ،كما جعلت الولايات المتحدة من أزمة دارفور تهديدا للأمن و السلم الدولي،و اعتبرت ما يحدث في الإقليم إبادة جماعية و تطهير عرقي ،و بالرغم أن ما حدث في دارفور لم يكن إبادة جماعية وهو الأمر الذي أكدته لجنة التحقيق الدولية ،التي اعتبرت أن ما يحدث في دارفور انتهاكات خطيرة و لكنها لا ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

إلا أن الضغوط الأمريكية أدت إلى نقل الأزمة من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي ،وهو ما زاد من تعقيد الأزمة بدخول أطراف جديدة كفواعل في النزاع[261].

دخلت قضية دارفور مجلس الأمن أول مرة في جويلية 2004 عندما عقد مجلس الأمن،بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية في جلسته رقم 4988،حيث طلب المجلس من خلال القرار رقم 1547 من طرفي النزاع الالتزام بوقف إطلاق النار الذي تم إبرامه في أنجامينا بالتشاد.

في 2004/4/8 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1556 و الذي وضع فيه بيان حول خطورة الوضع في دارفور مع إدانة كل الأطراف المساهمة فيه و خاصة ميليشيات الجنجويد،كما حمل القرار الحكومة السودانية مسؤولية ما يحدث في المنطقة،بالإضافة الى اعتبار مجلس الأمن بأن الوضع في السودان يهدد الأمن و السلم الدوليين[262].

أما القرار رقم 1556 الصادر في 30 جويلية 2004 فقد أدان مجلس الأمن من خلاله أعمال العنف و انتهاكات القانون الدولي و حقوق الإنسان،كما حمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على النظام في الإقليم ،و قد كان هذا القرار الأخطر على السودان من سابقيه،إذ صرح مجلس الأمن بأنه ينوي اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد السودان في حالة عدم امتثالها للتدابير الواردة في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة ،ليتبع هذا القرار بقرار آخر بعد شهر واحد وهو القرار رقم 1546 الذي جاء في 2004/09/18 و الذي حمل الحكومة السودانية مسؤولية ما يجري في دارفور ،كما أكد على أن ما يحدث يؤثر على السلم و الأمن الدولي ،ما يجعل مجلس الأمن يعلن أنه في حال عدم امتثال السودان للقرار 1556 ،سينظر المجلس في اتخاذ تدابير تؤثر على القطاع النفطي في السودان و على حكومة السودان أو أفراد من أعضاء الحكومة ، ما يبرز أن هذا القرار أشار بوضوح إلى فرض الحصار الاقتصادي على السودان[263].

---

[261]-خالد حسين محمد،"آثار التدخل الأجنبي على عملية السلام في دارفور" ملف السودان الاستراتيجي ،العدد 4 ماي 2008 من الموقع الإلكتروني:**www.sudanisem.org**

[262]-عبده مختار موسى،مرجع سبق ذكره ،ص 201.

[263]-خالد حسين محمد،مرجع سبق ذكره.

أما القرار رقم 1593 و الصادر في 2005/05/31 و الذي يلزم الحكومة السودانية بتسهيل انسياب الإغاثة و احترام حقوق الإنسان و المطالبة بالتعاون مع محكمة الجنائية الدولية ،كان من أخطر القرارات المتخذة ضد السودان لأنه أحال الوضع القائم في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية[264].

يعد القرار 1706 و الصادر في 31 أوت 2006 من قبل مجلس الأمن الأخطر على السيادة السودانية حيث جاء هذا القرار بعد سلسلة من الضغوط الخارجية ، لتدويل ملف دارفور ،فقد كان هذا القرار الخطوة الأولى لإجازة التدخل الدولي المباشر في شؤون بلد مستقل ،وقد صوت لصالح هذا القرار 12 عضوا ،و تضمن نشر قوات تابعة للأمم المتحدة قوامها 17300 جندي،على أن تحل هذه القوات محل الاتحاد الإفريقي.

بالرغم من أن القرار أكد في ديباجته الالتزام بسيادة السودان ووحدته الإقليمية ،جاءت بنوده متناقضة مع ذلك فالصلاحيات التي منحت لهذه القوات امتدت للسيادة الوطنية للسودان ،فقد تضمن إعادة هيكلة مرفق الشرطة و جعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية ، و المساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل مع تعزيز بعثة الأمم المتحدة بأفراد من الشرطة المشكلة من قبل الأمم المتحدة،و المساعدة في علاج القضايا الأمنية في السودان إلى جانب التشاد و إفريقيا الوسطى مع إقامة مراكز للأمم المتحدة في هذه البلدان.

كما تضمن القرار وضع برنامج شامل للنزع السلاح في المنطقة و القيام حسب الحاجة بمصادرة السلاح و جاء في القرار أن للأمم المتحدة الحق في استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها و في حدود قدراتها وكما لها الحق في حماية أفرادها و منشاتها و حماية المدنيين.[265]

كان القرار 1706 بدعم أساسي من الولايات المتحدة بل شكل تصورها لحل المشكلة كما سبق و رأينا في الدور الأمريكي في أزمة دارفور ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية عللت هذا القرار بالمساعدة في تنفيذ اتفاقية أبوجا إلا أن هذا القرار جاء متناقضا مع مضامينه ،لأن المساعدة على تنفيذ اتفاقية أبوجا تتم من خلال عدة طرق و أيسرها توفير الدعم المالي و الفني للقوات الإفريقية الموجودة و ليس سحبها و تعويضها بقوات أممية.

كنتيجة للقرار 1076 دخلت القوات الأممية الى السودان في 30 أكتوبر 2007 بالفاشر ،وسميت بقوات الهجين ،و بسبب رفض السودان لدخولها و اعتبارها مس بسيادة السودان قامت

---

[264]-عبده مختار موسى ،مرجع سبق ذكره،ص 201.

[265]-هاني رسلان ،"أزمة دارفور و القرار 1706،الأبعاد و التداعيات" ،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 166،السنة 42 ،أكتوبر 2006،ص 12.

الأمم المتحدة بالتشاور مع قادة بعض الدول الإفريقية بوضع خطة ممرحلة تمهد لانتقال مهمة القوات الإفريقية إلى القوات الأممية فقبلت السودان بذلك بعد نقل ملف القضية إلى وساطة افريقية أممية.

من خلال ما سبق نستنتج أن دور الأمم المتحدة في السودان لم ينطلق من محاولة حفظ السلام الدولي أو جاء من أجل الحفاظ على الأرواح البريئة التي تموت كل يوم في الإقليم ،بل كان دورا مدعوما برؤية أمريكية ،ووفق مصالحها ما زاد الأزمة اشتعالا ،إذ أن التدخل الأممي لم يفلح في إخمادها و أكبر دليل مطالبة قائد قوات الهجين في أوت 2008 القوات السودانية بحماية قوات حفظ السلام.

اذن فالعامل الخارجي لعب دورا كبيرا و مهما في تغيير مسار النزاعات الاثنية في السودان ،سواء من قبل دول الجوار الاقلمي أو من قبل الدول العالمية .

فقد عمدت دول الجوار إلى التدخل في القضايا الاثنية في السودان بطرق مختلفة إما من خلال دعم الحركات الاثنية أو الحكومة السودانية ،حيث كان لهذه الدول تأثير كبير على المسار الاثني في السودان في ظل وجود حدود مكشوفة بين السودان و جيرانها ما سهل انتقال الأسلحة و الأفراد خاصة من التشاد، وما زاد من تدخل هذه الدول أنها تشترك مع السودان في بعض القبائل التي تنقسم بينها و بين السودان كما هو الحال مع التشاد و ليبيا .

كما لعبت الدول العالمية دورا في تدويل النزاعات الاثنية في السودان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على إيصال ما يحدث في السودان إلى منبر الأمم المتحدة خاصة قضية دارفور ،فموقع السودان الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي و احتواءه على النفط كلها عوامل جذبت الأنظار الى السودان وكان المدخل للحصول على ثروات السودان هو التدخل الدولي من أجل أغراض إنسانية ،و بذلك جاء تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المنبر الأممي.

كان التدخل الأممي الأكثر حدة على السودان، فهو جاء وفق رؤية أمريكية للنزاع في السودان ما فرض وجود قوات أممية في السودان، و هو الأمر الذي هدد السيادة السودانية ووحدتها الوطنية .

إذن فالتدخل الخارجي في السودان الذي جاء تحت مبرر عدم تحكم السودان في النزاعات الاثنية داخلها اثر على وحدتها الاثنية و أبرز أن الوحدة الوطنية للدولة لا تتأثر فقط من خلال التدخل الخارجي لدولة ما بل أيضا تتأثر بعوامل داخلية كالاثنية.

الخاتمة :

يندرج هذا البحث في إطار الدراسات التي تهدف إلى معرفة أسباب تماسك الوحدة الوطنية للدولة باعتبار أن الدولة ،هي الشكل الأمثل لتنظيم تجمع البشر، ومن أجل معرفة أسباب تماسك الوحدة الوطنية،درسنا من خلال هذا البحث تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في إفريقيا ،باعتبار أن القارة الإفريقية من أكثر المناطق في العالم التي تظهر فيها النزاعات الإثنية بكثرة،و قد تمت دراسة العامل الاثني من خلال دولة السودان ،التي برز فيها هذا العامل بوضوح و تأثيره خاصة بعد انفصال دولة جنوب السودان عنها،و ما نجم عنها.

فمن خلال دراستنا لهذا البحث خرجنا بالنتائج التالية :

أن الموروث الاستعماري خلف و مازال يخلف أثار عديدة على إفريقيا أهمها مشكلة الحدود الموروثة و تشتيت المجموعات الاثنية بين عدة دول الأمر الذ يجعل ميزة الدول الافريقية هي التنوع الاثني ،ما جعل الوحدة الوطنية في هذه الدول مشروطة بخلق تجانس بين شعبها.

كما أن القبيلة في إفريقيا ليست بناء اجتماعي بقدر كونها نظام شامل يتغلغل في كل الجوانب الحياتية و ليس بالإمكان إزالته بسهوله إذ أن الدول الإفريقية لم تستطع إلى الآن أن تصل إلى الوحدة الوطنية بفعل هذا الإرث الاجتماعي الذي يمتد عبر قرون و ترفض الشعوب التخلي عنه فبالمقارنة البسيطة بين الدولة القومية التي تقوم على أساس الوحدة الوطنية وبين القبيلة نجد أن كليهما يحتويان على شعور بالانتماء الجماعي و التراث المشترك ،فأعضاء القبيلة الواحدة لديهم طرق عيش متشابهة لحكم أنفسهم و أشكال للعبادة ، كما تخضع القبيلة لسلطة الرئيس أو الزعيم الذي يعمل على تطبيق العادات ولا يمكن أن تسلخ الفرد عن عشيرته أو قبيلته لأن الشعور الذي يحس به الفرد نحو قبيلته يشبه الشعور الذي يحس به الفرد اتجاه أمته و الفرق بينهما أن الأمة تتكون من مجموعة الوحدات الاجتماعية الصغيرة و القبائل و العشائر و الأسر و التي يجب أن يكون انتماؤها و ولائها إلى المجموعة الكبرى من السكان الذين يسكنون أرضا مشتركة، وهذا ما تعجز الدول الإفريقية عن الوصول إليها هو الوصول إلى مرحلة ما بعد القبيلة ألا وهي الأمة.

كما أن الوحدة الوطنية للدولة ترتبط بعدة متغيرات تعمل على التأثير عليها، إذ أن التعددية الاثنية في الدولة إذا لم تحسن الأخيرة التعامل معها باحتوائها تتسبب في كثير من الأحيان في تفكيك الدولة من خلال العصف بوحدتها الوطنية و تماسكها الاجتماعي و الثقافي و السياسي.

فدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا و التي قامت على شاكلة الدولة الوستفالية لم تستطع تحقيق التجانس الاجتماعي الذي يضمن تكريس الوحدة الوطنية من جهة كما أنها بدل أن تمحي من ذهنيات الشعوب العقلية التسلطية للدول الاستعمارية أصبحت هي ذاتها نموذجا للدولة التسلطية التي تعتمد مختلف أشكال التعسف من أجل سيادة الحزب الواحد ،الذي هو في الأساس يعني سيادة جماعة قبلية.

رغم الغموض الذي يكتنف مفهوم الاثنية سواء من حيث المصدر أو المعنى أضحى من أهم المفاهيم المتداولة عالميا ،إذ أن الاثنية أصبحت تعد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تفكك الوحدة الوطنية في كثير من الدول و خاصة الدول الإفريقية.

فالتعددية الاثنية في الدولة إذا لم تحسن الأخيرة التعامل معها باحتوائها تتسبب في كثير من الأحيان في تفكيك الدولة من خلال العصف بوحدتها الوطنية و تماسكها الاجتماعي و الثقافي و السياسي،الا أن تأثير العامل الاثني على الدول ليس بالضرورة سلبي، بل أن سلبيته تقترن مع تسييس العامل الاثني من جهة و عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها ،ما يجعل الأفراد يتهمون الحكومة بأن عدم تلبية احتياجاتهم ناتج عن اختلافهم مع الأخيرة في الهوية الاثنية.

أما فيما يخص السودان و التي قمنا باعتبارها دراسة حالة عن المجتمعات الإفريقية فقد استنتجنا أن السياسة السودانية تميزت بتفاعل لثلاث عناصر أثرت في صياغة السياسة السودانية اتجاه القضايا الاثنية داخلها،هي العامل الاثني و الطبقي والديني خاصة و أنها عوامل يسهل تركيبها في المجتمع السوداني،ما جعل بعض المناطق كجبال النوبة ،دارفور و المناطق النيلية بالإضافة إلى الجنوب آنذاك تتهم حكومة الخرطوم بتجاهلها و حرمانها من موارد ما أدى إلى تخلفها و حرمانها من فرص التقدم،و هو ما دفع الجماعات الاثنية فيها في فترات لاحقة تحمل السلاح ضد هيمنة المركز.

يعد الانفصال هو أكبر تأثيرات الاثنية على الدولة ،اذ أنه افتكاك لجزء من أراضيها و تغيير في بنيتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ،و السودان شهدت هذا التأثير ليس على حساب بناها فقط بل تعداه ليؤثر في سير بعض القضايا الداخلية فقد كان انفصال دولة جنوب السودان عن السودان مقدمة لمطالب اثنية لجماعات اثنية أخرى في السودان،كما ان النزاع في دارفور تغير منحاه ليطالب هو الأخر بالانفصال.

فقد عبر انفصال دولة جنوب السودان عن السودان عن نمط من تفاقم المشكلات الخاصة بالتنمية السياسية و الأزمات التي ورثتها صفوات ما بعد الاستقلال ،و إشكاليات الاندماج الوطني الموروثة عن أزمنة الاستعمار و التي لم تستطع الصفوة السياسية السودانية أن تديره هذه الأزمات خاصة مع امتدادها لتوظيف التعددية الاثنية و العرقية المعقدة في السودان ، وهو الأمر الذي جعل السودان تقع في مأزق بناء الدولة –الأمة إذ أن البنية الاثنية و العرقية و حتى الطائفية استطاعت أن تفرض على السودان موازين قوتها ما أدى بها في النهاية إلى خسارة جزء من أراضيها من جهة و تفعيل أزمات جديدة من جهة أخرى.

تعاني السودان من أزمة بناء الدولة المتماسكة التي قوامها هوية منسجمة الأركان في ظل نظام سياسي غير مستقر و دولة حاضنة للأزمات ،التي يساهم النظام الى حد بعيد في تفعيله و زيادة وتيرتها،فبالرغم من أن الخريطة الاثنية للسودان تعرف غنى و تعدد كبير إلا أن النظام السياسي زادها بلة من خلال تهميش بعض الولايات على حساب الأخرى و على أساس اثني ،بالإضافة إلى التنمية الغير متوازنة الموجودة في السودان حيث ينمى المركز على حساب الأطراف.

فالنموذج السوداني يبرز التزاوج بين التعدد الاثني و التنمية الاقتصادية و السياسية الغير متوازنة ما أدى الى حرو بكثيرة داخله و التي مازالت دون حلول فعلى غرار انفصال دولة جنوب السودان ، ما زلت أزمة دارفور تحمل الكثير من الأسئلة عن كيفية حل الأزمة التي أودت بحياة الكثير من الأبرياء.

من أهم النتائج المستخلصة أيضا أن العامل الخارجي لعب دورا مهم، حيث لعبت الأطراف الإفريقية دورا مهم في تغيير منحى النزاع الاثني في السودان من خلال الدعم السياسي و المالي و العسكري وهو ما جعل السودان تجابه في حربها الداخلية جهات خارجية ، كما أن الملاحظ أن السودان أهملت في رسم علاقاتها مع جيرانها الترابط الجغرافي ،فمعظم حدودها مع جيرانها لا تقوم على أية حواجز طبيعية بل هي حدود مفتوحة ما سهل تدخل هذه الدول خاصة و أن الدول الإفريقية تحس بانتماء الجماعات الاثنية الإفريقية إليها و بالتالي وجوب دعمها.

فدول الجوار الجغرافي لعبت دورا بارزا في التأثير على العامل الاثني في السودان انطلاقا من مصالحها الخاصة إذ أن كل دولة رأت في الشأن السوداني مخرجا من أزماتها ،إلا أنه لا يمكن أن ننفي أن السودان رغم الأزمات الاثنية التي كانت تعانيها و الحروب الأهلية توجه نظام البشير إلى تصدير ثورة إسلامية و دعم المعارضة في بلدان مجاورة ، دون حساب لرد فعل

هذه البلدان ما نجم عنه تدخل هذه الدول بالدعم بمختلف أشكاله للجماعات الاثنية المتمردة في السودان.

كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في إنهاء الصراع الذي كان دائرا بين الحكومة السودانية و جنوبها سابقا و الذي انتهى بانفصال دولة جنوب السودان، و قد جاءت السياسة الأمريكية انطلاقا من رغبتها في خلق ظروف محددة في المنطقة تمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة مما يمكنها من الحفاظ على دورها الريادي في ظل العولمة من جهة و الحصول على مطامعها البترولية ،وهذا ما يفسر فرضها لقانون السلام و تدخلاتها المختلفة في مراحل حل النزاع ،فرغبة الولايات في حل النزاع لا تعود إلى رغبتها في التوسط من أجل المساعي الحميدة لحل الأزمة ،بل يعود إلى رغبتها في الاستحواذ على السودان والمنطقة من خلال خلق نظام مؤيد لها .

إن الموقف الأوروبي اتجاه الحرب في الجنوب والتي انتهت بانفصال الجنوب عن الشمال لم يختلف عن الموقف الأمريكي حيث كان تابعا له و مؤيدا له خاصة من خلال منبر الأمم المتحدة ، إذ لم تهدف أوروبا من خلال التدخل في أزمات السودان إلى تحقيق السلام فعلا بقدر ما كان هدف دول الاتحاد الأوربي هو تحقيق مصالحه الاقتصادية و الإستراتيجية و هو ما انعكس بالسلب على السودان، الذي شكل التدخل الأوربي تهديدا للوحدة الوطنية التي أصبحت في السودان مدولة بين جهات عدة من بينها الاتحاد الأوروبي.

من بين النتائج المستخلصة التدخل الأممي الأكثر حدة على السودان، فهو جاء وفق رؤية أمريكية للنزاع في السودان ما فرض وجود قوات أممية في السودان، و هو الأمر الذي هدد السيادة السودانية ووحدتها الوطنية .

إذن فالتدخل الخارجي في السودان الذي جاء تحت مبرر عدم تحكم السودان في النزاعات الاثنية داخلها أثر على وحدتها الاثنية و أبرز أن الوحدة الوطنية للدولة لا تتأثر فقط من خلال التدخل الخارجي لدولة ما بل أيضا تتأثر بعوامل داخلية كالاثنية.

و في آخر الدراسة و جدنا أن العامل الاثني يؤثر فعلا على الوحدة الوطنية في افريقيا و لكن ليس بصورة منفردة ،بل يتمازج معه عدة عوامل أهمها التنمية الاقتصادية الغير متوازنة و التهميش السياسي و الثقافي، و الدليل على ذلك أن الكثير من الدول تعرف عدم تجانس اثني،الا أنه لا تعرف الصراعات و النزاعات الاثنية لأن الحكومة وصلت إلى تحقيق التجانس الاثني من خلال المساواة السياسية و الاقتصادية.

المراجع

قائمة المصادر و المراجع.

I - المـــــراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1-أحمد وهبان"الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر،دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية" (مصر،دار الجامعة الجديدة للنشر،الطبعة الثالثة 2011).

2-ابراهيم أحمد العدوي ،"يقظة السودان"،(مصر،المكتبة الأنجلوسكسونية ،الطبعة الثانية 1979).

3- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي " الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية "(القاهرة،جامعة القاهرة،2005).

4-إجلال رأفت و آخرون "السودان على مفترق الطرق"، (لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى 2006).

5-بيركيت هايتي سيلاسي،"الصراع في القرن الإفريقي" ترجمة عفيف الرزاز،(لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية،1980).

6- تيد روبرت ريجر " أقليات في خطر" ترجمة مجدي عبد الحليم،(القاهرة، مكتبة مدبولي،1999).

7-حمدي عبد الرحمن" إفريقيا و القرن الواحد و العشرين-رؤية مستقبلية-"(مصر، منشورات مركز البحوث و الدراسات لكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،الطبعة الأولى،1997).

8-حيدر إبراهيم علي"المجتمع السوداني و التحول الديمقراطي في السودان "، (القاهرة ، مركز بن خلدون ، 1996).

9- جابرييل ايه.ألموند و جيب نجاهم باويل الإبن " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ،نظرة عالمية"(الأردن،الدار الأهلية للنشر و التوزيع، 1997).

10- ب.س .لويد"إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي " ترجمة شوقي خلال (الكويت، مطابع المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1996).

11- جورج بوردو، "الدولة" ترجمة سليم حداد(لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الثالثة،2002).

12- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف" النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" ترجمة وليد عبد الحي (الكويت،المؤسسة الجامعية كاظمة للنشر و الترجمة ،1985).

13-مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان"المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي ،مركز الخليج للأبحاث،الطبعة الأولى ،2008).

14-محمد عبده محجوب"الأنتربولوجيا السياسية "(مصر، دار المعرفة الجامعية ،1976).

15- محمد عبد الغني سعودي "قضايا افريقية "(الكويت ، مطابع المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1990).

16- محمد عاشور مهدي " التعددية الاثنية ،إدارة الصراع و استراتيجيات التسوية"(مصر،المركز العلمي للدراسات السياسية ، د س ن).

17- محمد سعيد" الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية"(الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1986).

18-محمد محمود الصياد و محمد عبد الغني سعودي"السودان دراسة في الوضع الطبيعي و الكيان البشري و البناء الاقتصادي"(مصر، المكتبة الأنجلوسكسونية و دار الرائد للطباعة ، 1966).

19-محمد عتريس،"معجم بلدان العالم"،(مصر، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى،2002).

20- محمد ابو العينين "إدارة و حل الصراعات العرقية في افريقيا "،(ليبيا ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الاولى ، 2008)

21-مصطفى الدباغ"الصراعات الدولية الراهنة "(الأردن ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،الطبعة الأولى 2000).

22- محمود ممدني و آخرون" مفاهيم عالمية ،الهوية من أجل حوار بين الثقافات" ترجمة عبد القادر قنيني،(المغرب،المركز الثقافي العربي ،الطبعة الأولى 2005).

23- محمود ممداني"دارفور منقذون وناجون السياسة و الحرب على الإرهاب"(لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، 2001).

24- مسعود الخوند" الموسوعة التاريخية الجغرافية " (لبنان ،الشركة العالمية للموسوعات، الجزء 9، 2004).

25-عبد القادر رزيق المخادمي "النزاعات في القارة الإفريقية ،انكسار دائم أم انحسار مؤقت "(مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2005).

26-عبد السلام البغدادي "الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا"(لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية ،2000).
27-عبد الوهاب الكيالي "موسوعة السياسة "،(لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الثالث،1993).

28-عبده مختار موسى"دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى"(قطر،مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى،2009).

29- عبد القادر رزيق المخادمي " النزاعات في القارة الافريقية ،انكسار دائم ام انحسار مؤقت"(مصر، دار الفجر للنشرو التوزيع ،الطبعة الأولى،2005).

30-سعد ناجي جواد "قضايا إفريقيا معاصرة"(عمان ،زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،دون سنة نشر).

31-سليمان صالح الغويل،"الدولة القومية -دراسة تحليلية مقارنة-"(ليبيا ،منشورات جامعة قار يونس، الطبعة السابعة ،2002).
32-سلمان قادم ادم فضل"حق تقرير المصير ، طرح جديد لمبدأ قديم"(أبوظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية العدد 78، سنة2005) .
33-شعبان الطاهر الأسود " علم الاجتماع السياسي، قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج"(مصر،الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية ،2003).
34-صادق الأسود" علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده"(العراق، كلية القانون و السياسة ،1986).
35-كمال المنوفي "أصول النظم السياسية المقارنة "(الكويت، شركة الربيعان،1987).
36-صلاح الدين علي الشامي " السودان دراسة جغرافية"(الإسكندرية ، دار المعارف للطباعة ، دون سنة نشر).
37-كمال موريس شربل" الموسوعة الجغرافية العربية " ،(لبنان ،دار الجيل ، الطبعة الأولى ،1998).
38- نبيل راغب "هيبة الدولة التحدي و التصدي"(مصر، دار غريب للطباعة و النشر، 2004).

39- نـادي أوتيمـود"إفريقيـا الطريـق الأخـر ،البـديل الإفريقـي" ترجمـة بهجـت عبـد الفتـاح (مصر ،مطابع الهيئة العامة للكتاب ،1995).

40-هنري كيسنجر" نحو دبلوماسية للقرن الواحد و العشرين-هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟-" ترجمة عمر الأيوبي،(لبنان ،دار الكتاب العربي،الطبعة الثانية،2003).

ب-المجلات و الدوريات:

1-عبده مختار موسى " مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان "،لبنان المستقبل العربي، سنة .2009

2-ادم إسماعيل"المناطق الثلاث آخر العقبات"،جريدة الشرق الأوسط،العدد 9312،السنة:2004/05/1.

3- أيمن عبد الوهاب ، الأزمة السودانية :المحددات و القيود،مجلة السياسة الدولية العدد 132،أفريل.1998

4-إبراهيم أحمد نصر الدين"الاندماج الوطني في أفريقيا و الخيار السوداني"، مجلة المستقبل العربي ،العدد 28 سنة .2007

5-إجلال دارفور الأسباب و التطورات و النتائج ،ندوة أبعاد الصراع في دارفور والأفق المستقبلي- مركز البحوث والدراسات السياسية- القاهرة، مصر 2004.

6-إجلال رأفت" أزمة دارفور، أبعادها السياسية والثقافية"، مجلة المستقبل العربي، العدد: **312**، فيفري .2005

7-إسماعيل ادم "حركة غارنغ تقبل اقتراحا أمريكيا بشأن أبي،ووفد السلام الحكومي يعود إلى الخرطوم لبحثه مع البشير"،جريدة الشرق الأوسط،العدد31،2004./03/9245

8- حسن عيسى الطالب"محنة أطفال دارفور المختطفين" مقال من صحيفة الصحافة السودانية، العدد 5169،سنة 2007./11/7

9- حمدي عبد الرحمن حسن " الصراع في القرن الافريقي و انعكاساته على الامن القومي العربي"، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر .1991

10- جمال عبد الجواد" مصر في السياسة السودانية "،مقالة في مجلة المستقبل العربي،لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 19 سنة.1985

11- محمد عابد الجابري التنمية السياسية في العالم الثالث"مجلة المستقبل العربي،السنة التاسعة ،العدد 92،أكتوبر 1986.

12-محمود وهيب السيد" اتفاقية ماشاكوس:هل يشهد الجنوب السوداني انفراجا؟"، المستقبل العربي،لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 285 .

13-محمد بشير حامد،" الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة" المستقبل العربي ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 94 ديسمبر 1986.

14-مصطفى عثمان إسماعيل"كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور" جريدة الشرق الأوسط،العدد: 10469،سنة 2007./7/27

15- عبد الوهاب الأفندي ،"السودان ..الى أين "،لبنان ،مجلة المستقبل العربي ،السنة 23،العدد 257، .2000

16-عبد الوهاب الأفندي " السلام الصعب في السودان "،دراسة في المستقبل العربي السنة 25، العدد 287،ديسمبر .2002

17- كمال الجزوالي" الحقيقة في دارفور"، عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية، مصر،مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان2006

18-هاني رسلان "الاستفتاء في جنوب السودان ،الخلافات و التحديات"(مجلة السياسة الدولية ،العدد 183،جانفي 2011

19- _____، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002،ص 229.

ج- رسائل الدكتوراه و الماجستير:

1-إبتسام محمد الجازولي "العامل الاثني و أثره على المشاركة السياسية في السودان 2005/1989"،بحث مقدم الى كلية الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير ،جامعة الخرطوم ،كلية العلوم السياسية و الاقتصاد،بحث غير منشورسنة 2009

2-جميلة سي قدير" الدولة القومية و النزاعات العرقية في افريقيا:دراسة حالة السودان" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،دراسة غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ،.2004

3-مرابط رابح"أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول-دراسة حالة كوسوفو-"،أطروحة دكتوراه ،مقدمة لجامعة حاج لخضر باتنة ،غير منشورة ،2009،2008.

د-مواقع الانترنت:

1- إبراهيم أحمد نصر الدين" ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا بين أزمة الاندماج الوطني والتحول الديمقراطي" ورقة عمل مقدمة إلي ندوة: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا: http: //www.digital-librarian.com/asian.html.

2- ادم محمد أحمد عبد الله "موقف الولايات المتحدة من مشكلة دارفور": www.darfunwes.com

3- بابكر فيصل بابكر،انها أزمة السياسة و ليست مشكلة الاقتصاد،مقالة على الموقع الالكتروني http://www.sudantribune.net

4-خالد حسين محمد،"آثار التدخل الأجنبي على عملية السلام في دارفور" ملف السودان الاستراتيجي العدد 4 ماي 2008،من الموقع الإلكتروني:www.sudanisem.org

5- محمد جمال عرفة-دارفور ماذا يجري على يسار العالم العربي من الموقع الالكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article03B.html

6-محمد عدنان مراد" الجمهورية الديمقراطية السودانية بين الوحدة و التجزئة"، منشورات دار الفكر السياسي اللبنانية:.http://www.Elfiker elsiyasi.org/pdf

7- مايسة مدني محمد مدني " تداعيات الأوضاع السياسة على الأمن الاقتصادي-دراسةحالة دارفور " أوراق مقدمة إلى ندوة تأثير الأوضاع السياسية على الأمن الإقتصادي ،مركز دراسات العلوم السايسية : http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php!itemi98

8- محمد سيد أحمد،هجين القوى الاجتماعية ، على الموقع الالكتروني: www.sudanhosting.com: //http

98- محمد جمال عرفة-دارفور ماذا يجري على يسار العالم العربي من الموقع الالكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article03B.html

9- عبد الله الأشعل"هل يكون انفصال الجنوب النهاية ؟" من الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=257041

10-عبد الرحيم آل بلال"نمط الحكم و نمط التنمية في السودان"من الموقع الالكتروني : www.aleqt.com/2011/07/10/article-557585.htm

11-عيدوس عبد العزيز و مصطفى سري" الخرطوم و حركة غانغ يوقعان اتفاقا لتقاسم السلطة في السودان يضع حدا للحرب الأهلية " مقالة في جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 2004/05/27.العدد 9312 من الموقع الإلكتروني:www. Alchark awsat.com

12-عايدة عبد الله أحمد، القوى الأوروبية في دارفور ،وكالة الأنباء السودانية ،من الموقع الالكتروني :
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/579969/

13- سيد أحمد "المسكوت عنه في العلاقات السودانية الأمريكية" من الموقع الالكتروني :
www.darfunwes.com

14-صديق أمبيدة "مؤشرات الغبن التنموي في الريف السوداني" من الموقع الالكتروني:
http://www.fridirech airasse.2003/vol 78/PDF

15-روني بروني"العمل الإنساني "ترجمة منظمة أطباء بلا حدود، من الموقع الالكتروني:
http://www.smcsudan.net/files/htm

16-زهير حمدان "ديون السودان معضلة الوحدة و الانفصال"، على الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera. net/nr/exeres/8f46223c-ofco-464-htm.

17- وليد نور الدين" قمة الفرانكفونية ..من الثقافي إلى السياسي"،من الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/political

18-_____،الأهمية الجيوبوليتكية لجنوب السودان من الموقع الإلكتروني:
http// :www.Almokatel.com

19-_____نقلا عن مدير مصلحة المساحة السودانية محمد الصادق من الموقع الالكتروني:
http://www.fridirech airasse.net

20- الزراعة في السودان من الموقع الرسمي للحكومة السودانية :
http://www.tpsudan.gov.sd/fair/SUDAN%20ZIRAI%202011%20BROCHURE.pdf

21-_____،-الاقتصاد السوداني:
http://www.alnilin.com/news-action-show-id-25182.htm

22-_____،شمال السودان يزيد إنتاجه النفط ،مقالة في:
http://www.Aljazeera.net/nr/exeres/151b97c2-23d0-4bf9-116043807cef.htm.

23-تقرير عام 2010 عن حالة حقوق الانسان في العالم الصادر عن منظمة العفو الدولية ،من الموقع :
www.thereport.amnesty.org/en/download.

24-_____،العوامل المؤثرة في أزمة دارفور، من الموقع الالكتروني :
http// :www.moqatel.com/openshare/behoth/dwal-modn1/sudan/index-htm.

25-تقرير لجنة الأزمة الدولية"دارفور الفشل في تأمين الحماية " الصادر في 2005 من الموقع الالكتروني :
http://www.sitemanaqer.tharwaproject.com

26-تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010 عن حالة حقوق الإنسان في العالم:من الموقع الالكتروني :
HTTP//WWW.thereport.amnesty.org/en/download.

27-القسم الدولي"إرجاء اجتماع دول حوض النيل بدون التوصل إلى اتفاق"،جريدة الشرق الأوسط،العدد 9322،سنة 2004/6/6-قضايا و أزمات عربية ساخنة،من الموقع الالكتروني:
http://ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/r2rb24.htm.

28-_____،العلاقات السودانية- الأمريكية بين الترويع و التطبيع:من الموقع الالكتروني:
http://www.smcsudan.net/files/3.html.

29-_____ ،"باقان اموم يختتم زيارته لأمريكا و يطالب واشنطن بتسريع الدعم الأمني لحكومة الجنوب"، مجلة البدائل، العدد 3 السنة الأولى،2010 من الموقع الالكتروني
www.arkokabay.com

30-_____،الخرطوم تهدد بطرد الأمريكيين،من الموقع الالكتروني:
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/58018

31-_____،-دارفور أمام المحكمة الجنائية و استثناء الأمريكيين : من الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/1/4/2005/article03B.html

II- باللغة الأجنبية(الانجليزية والفرنسية):

A-Books/Livres:

1- Ahmed mahiou, la vénement du parti unique en Afrique noire d'expression française,paris,editionspichon, 1969.

2- A. Rey et J. Rey-Debove ,le petit Robert , dictionnaire de la langue française, deuxième édition, par Paul robert –canada s.c.c. canada, 1990.

3- joseph farankel, international relations in a changing world,london, university pres oxford,1973.

4- Huntigton.s.p and Nelson.j,m , No easy choice :political participation in developing countries , Cambridge ;mass :Harvard university press,1976.

5- Kenneth newton and jan. v. van deth , fondation of comparative politics,Cambridge university press .Brittan.

6-Martin Griffiths and Terry o' callaghan , international relation si the Key concepts , london,first published, by routledge ,2002.

7- Mohammad Omer beshir ,the southers soudan Background to conflict,2nd khartoum univercity press,1970.

8-Michael Bratton & Nicolas Van De Wall, Democratic Experiments in Africa , Cambridge: Cambridge University Presse , 1997.

9-M.F.Laplantin & journet-Diallo é , ethnie- ethnicité , identité ethnique ,université Lyon, deuxième lumière ,2002.

10-M.F.Laplantin & journet-Diallo é,ethnie- ethnicité , identité ethnique ,université Lyon, deuxième lumière ,2002.

11- Philippe braud, sociologie politique , Alger, casbah éditions,2004.

12- René otoyek , Afrique : les identités centre la démocratie, France, cahiers de science humanes, N °10 ; édition de l'aube) p2

13– Rger scruton,la palgrave Macmillan dictionary of political thoughtpalgrave Macmillan , new York ; third Edition,2007.

14- Roger scruton « the palrave macmillan dictionary of political thought »(London, by palrave macmillan ,third edition 2007.

B-Periodicals:

1- jean louis peninou , Le Soudan, Le Monde diplomatique ,Mai 2004.

2- John young, Le PPLM/SPLA et le gouvernement du Sud Soudan, Revue de politique africaine, N°88, 4ème trimestre 2002 .

3- Patrick Brunot, La menace Soudanaise, Revue de défense Nationale, N°2 février 1999.

4-Seyoum Hameso, Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa, Africa Resource Center, West Africa Review ,Inc.Vol.3,No.2 2002.

C-Internet links:

1- Aron greenspan, Identity cris , http://www.ssa.gov/pubs/10093.html/.

2- Claude Ake,the feasibility of democracy in africa, council for the devlopmenteof social science reserch in africa, 2000:http://www.wcsu.ctstateu.edu/socialsci/area.html.

3- Daniel conversi,and Autonomy : http://www. Rapier-uni-uroc-pl/urowsk.

4-1-James.D. Rearon and davide.D. latin , ethnicity insurg and civil war, american political sience review, vol 97,N 12003P-81 : http://WWW.CIAONET.ORG/ISA/SAS.

5-john Brtohn « Deviance terrorism and war » in :http://www.gmu.ed/academic/ijps/vol15 1 /burton.htm

6-john Brtohn ,"conflict resolution as a political philosophy" in: http://www.colorado.edu/conflict/ transform/burton.htm.

7- poutignat,streife-fenart & barth , théories de l'ethnicit: http://perso.wanadoo.fr/geza rohien/pdf/ethnie.htm.

8- Ramsbotham oliver.w.thom,m hugh, introduction to conflict resolution, concept and definitions, in:http://www.unjobs.org/authors/oliver-ramsbotham.

9- **Seyoum Hameso, Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa, West Africa Review Africa Resource Center, Inc.Vol.3,No.2 2002in:http ;//www.**digital-librarian.com/africana.html

10-setphane.m.saideman, rwilliamsy res , reuniting when it feel sogood§ the cause of irredentism movements or four out of nine : http//.www.cia onet.org/isa/sas01.

11-Oluwadare Aguda, arabsim and panarabsim in sudanese politics, journal of modern African studies, vol 11,no,2 1973 : http://www.thinkcomputer.com.

12-Oluwadare Aguda, « arabsim and panarabsim in sudanese politics», journal - of modern African studies, vol 11,no,2 1973 : httphttp://www.crisis group.fr.

13-_____,compte rendu de la visite au soudan d'une délégation du groupe - sénatorial français, in :.http://www.sénat.fr

14-_____,Les Sommets Afrique France, in Document Internet , www.doc.diplomatie.fr.

15-_____international crisis group,darfur rising,sudan's new crisis,report,no,76 24 march 2004,in: : httphttp://www.crisis group.fr.

الفهرس

مقدمـــــــــــــــــــــــــــة 01

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.....10

المبحث الأول:الدولة في إفريقيا بين الموروث الاستعماري و إشكالية بناء الدولة.....11

المطلب الأول:المميزات العامة للدول الإفريقية إبان الحرب الباردة.....**15**

المطلب الثاني:الاتجاه نحو الديمقراطية و تأثيره على الدولة القومية في إفريقيا.....**27**

المبحث الثاني :في ماهية الاثنية و تأثيرها على استقرار الدول الإفريقية 34

المطلب الأول:في تعريف الاثنية و المفاهيم المتشابهة لها.....**34**

المطلب الثاني : التعددية الاثنية و تماسك الوحدة الوطنية..... **43**

الفصل الثاني: التعدد الاثني في السودان بين التخلف الاقتصادي وعدم الاندماج الاجتماعي.....59

المبحث الأول:الواقع العام للسودان.....60

المطلب الأول :دراسة جيواستراتيجية للسودان **61**

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية في السودان..... **65**

المطلب الثالث: الأوضاع السياسية في السودان **76**

المبحث الثاني: التعدد الاثني في السودان و تأثيره على الوحدة الوطنية.. 90

المطلب الأول :الخريطة الاثنية للسودان.....**91**

المطلب الثاني:إنفصال الجنوب كأقصى شكل لتأثير الاثنية في السودان.....**96**

المطلب الثالث :أزمة دارفور و تأثيرها على الاستقرار السياسي في السودان.....**114**

الفصل الثالث:دور العامل الخارجي في زيادة وتيرة العامل الاثني في السودان.....132

المبحث الأول:تأثير دول الجوار الاقليمي.....133

المطلب الأول : الدور الافريقي.....**133**

المطلب الثاني :الدور العربي.....**138**

المبحث الثاني : تأثير القوى الكبرى.....142

المطلب الأول: الدور الأمريكي.....**143**

المطلب الثاني:دور الاتحاد الأوروبي.....**153**

المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة **158**

الخاتمة.....165

المراجع

الفهرس